جامعة اليرموك
قسم العلوم السياسية
الاقتصاد السياسي الدولي

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية

(دراسة حالة)

(١٩٩٥-٢٠٠٨)

The impact of foreign direct investment on the political stability in republic of Yemen

إعداد

نبيل ناصر محمد لجدع

إشراف

الأستاذ الدكتور احمد نوفل

حقل التخصص: الاقتصاد السياسي الدولي

2010م

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستقرار السياسي

دراسة حالة (الجمهورية اليمنية)

(١٩٩٥-٢٠٠٨)

إعداد

نبيل ناصر محمد لجدع

حقل التخصص:الاقتصاد السياسي الدولي

بكالوريوس علوم سياسية- جامعة العلوم التطبيقية ،٢٠٠٥م.

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد السياسي الدولي في جامعة اليرموك،اربد-الأردن

وافق عليها

الأستاذ الدكتور احمد سعيد نوفل ..... مشرفا ورئيسا
أستاذ دكتور في العلاقات الدولية ، جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور وليد سليم عبدالحي ..... عضوا
أستاذ دكتور في العلاقات الدولية ، جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور عطا محمد زهرة ..... عضوا
أستاذ دكتور في العلاقات الدولية ، جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور عبدالمجيد علي العزام ..... عضوا
أستاذ دكتور في الحكومات المقارنة ، جامعة الشرق الأوسط

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة.....

إلى والدتي العزيزة.....

إلى أخواني وأخواتي وزوجتي الحبيبة.....

اهدي هذا العمل

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

شكر وتقدير

بعد الحمد والشكر لله تعالى الذي ألهمني الصبر في تحمل مشاق هذه الدراسة ، لا يسعني ألا أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان للأستاذ الدكتور احمد سعيد نوفل على رعايته واهتمامه الذي غمرني بهما طيلة فترة دراستي هذه ، كما اشكره لتفضله بالأشراف على هذه الرسالة وحرصه الدائم على انجاز هذا العمل بشكل ناجح ومتميز، كما يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة .. لتفضلهم بمناقشة هذه الرسالة وابداً ملاحظاتهم وتوصياتهم القيمة التي سيكون لها الأثر البارز في أخراج هذه الرسالة إلى شكلها المميز .

الباحث

نبيل ناصر لجدع

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرسة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
المحتويات	ج
قائمة الجداول	ه
الملخص	ز
المقدمة	١
أهمية الدراسة	٢
أهداف الدراسة	٣
مشكلة الدراسة	٣
حدود الدراسة	٤
فرضية الدراسة	٥
منهجية الدراسة	٥
الدراسات السابقة	٦
الفصل الأول: الإطار النظري	٨
المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر (المفهوم والمحددات)	٩
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي	
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	١٥
المبحث الثاني: الاستقرار السياسي	١٨
المبحث الثالث : مفهوم وأبعاد الاستقرار السياسي	١٨
المطلب الأول:مفهوم الاستقرار السياسي	١٩

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المطلب الثاني: أبعاد الاستقرار السياسي	٢٠
المطلب الثالث: طريقة قياس مؤشرات العنف السياسي الرسمي وغير الرسمي	٣٠
الفصل الثاني : الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اليمن	٣٣
المبحث الأول : البيئة الاستثمارية في الجمهورية اليمنية	٣٣
المطلب الأول : مؤسسات تشجيع الاستثمار في اليمن	
المبحث الثاني : التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن	٣٧
المطلب الأول : التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي في اليمن	٣٨
المطلب الثاني : التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي في اليمن	٤١
المطلب الثالث : وضع البيئة الاستثمارية في اليمن وفقا للمؤشرات الدولية والإقليمية	٥٧
المبحث الثالث: مؤشرات الاستقرار السياسي في اليمن	٦٣
المطلب الأول : الاستقرار التشريعي والوزاري	٦٤
المبحث الرابع : مؤشرات العنف السياسي الرسمي في اليمن	٨٠
الفصل الثالث : اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستقرار السياسي في اليمن	٩٠
المبحث الأول : العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي والاستقرار السياسي	٩٠
المبحث الثاني : العلاقة الإحصائية بين مؤشرات الاستثمار الأجنبي ومؤشرات الاستقرار السياسي في اليمن	٩٣
المطلب الأول: العلاقة بين مؤشرات الاستثمار الأجنبي ومؤشرات الاستقرار الحكومي	٩٣
المطلب الثاني: العلاقة بين مؤشرات العنف السياسي غير الرسمي ومؤشرات الاستثمار الأجنبي	٩٨
المطلب الثالث: معامل الارتباط(r) بين مؤشرات الاستثمار ومؤشرات الاستقرار السياسي	١٠٢
الخلاصة والنتائج والتوصيات	١٠٧
الخلاصة	١٠٧
النتائج	١٠٨
التوصيات	١١١
قائمة المراجع	١١٣

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
(١)	متوسطات الأوزان الرقمية لشدة العنف السياسي الحكومي والشعبي	٣١
(٢)	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في اليمن	٤٠
(٣)	تطور حجم وعدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى القطاعات الاقتصادية	٤٣
(٤)	الإنتاج النفطي اليومي في اليمن	٤٨
(٥)	الإنتاج النفطي السنوي في اليمن	٤٩
(٦)	حجم الاستثمارات في المشاريع المرخص لها في اليمن	٥٣
(٧)	مصادر الاستثمارات الأجنبية في اليمن من دول عربية	٥٤
(٨)	المؤشر المركب المكون للمتغيرات الاقتصادية في مناخ الاستثمار	٥٩
(٩)	التغيرات في الحكومات اليمنية والتعديلات التي طرأت عليها	٧٥
(١٠)	عدد الحقائب الوزارية وحالات النقل والاستبعاد في المناصب الوزارية للحكومات المتعاقبة	٧٨
(١١)	ملخص لأهم مؤشرات العنف السياسي الحكومي والشعبي في اليمن	٨٨
(١٢)	قيمة مؤشر الاستقرار السياسي في اليمن	٨٩
(١٣)	معامل ارتباط بيرسون في متغيرات الدراسة	٩٤

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(١٤)	ملخص تحليل معامل الارتباط بين مؤشرات الاستثمار ومؤشرات الاستقرار السياسي	٩٩
(١٥)	ملخص تحليل معامل الارتباط بين مؤشرات الاستثمار ومعدل الاستقرار السياسي المركب	١٠٣
(١٦)	العلاقه بين الأستثمارات الأجنبية المباشرة والأستقرار السياسي في اليمن	١٠٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الـــملخص

لجدع، نبيل، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية. رسالة ماجستير-جامعة اليرموك،٢٠١٠(إشراف أ.د.احمد نوفل).

تناولت الدراسة أثر مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات الاستقرار السياسي في اليمن، خلال الفترة الزمنية(١٩٩٥-٢٠٠٨)، كميدان للدراسة والتطبيق.

اعتمدت الدراسة على مؤشرات الاستثمار كمتغير مستقل، ومؤشرات الاستقرار السياسي كمتغير تابع، واستندت الدراسة على فرضية أن هناك علاقة طردية موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الاستقرار السياسي، أي كلما زادت معدلات الاستثمار، كان الاستقرار السياسي مرتفعا، واستخدم الباحث المنهجية العلمية التالية: المنهج التاريخي، والمنهج الإحصائي،والمنهج المقارن

تطرق الفصل الأول إلى التعرف على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ، وأنواع الاستثمار ، وانتهى الفصل إلى استعراض الاستثمار الأجنبي المباشر في الجمهورية اليمنية وتوزيعها الجغرافي والقطاعي في الجمهورية اليمنية، واستنتج الباحث في نهاية الفصل أن مشكلة قلة الاستثمار في الجمهورية اليمنية كانت في كثير من الأحيان تعود لارتباط اقتصاده الوطني بالتطورات والتغيرات المحلية (عدم المواءمة بين حاجات سوق العمل ومخرجات منظومة التكوين والتدريب والتعليم التي أدت إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب في مستوى الأداء في الاقتصاد اليمني في العقدين الماضيين) والإقليمية (

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

السوق اليمنية، أسعار النفط) والدولية، ورغم السياسات الحكومية التي حاولت معالجة المشكلة (برنامج التمويل الاقتصادي والاجتماعي، صندوق التنمية والتشغيل، المناطق الاقتصادية الخاصة) إلا أن نسب الاستثمار في الجمهورية اليمنية ما زالت منخفضة.

وتناول الباحث في الفصل الثاني مفهوم الاستقرار السياسي/عدم الاستقرار ، وتم رصد مستويات عدم الاستقرار السياسي من خلال مؤسسات النظام اليمني وهوما يسمى عدم الاستقرار السياسي، والثاني يتعلق بالممارسات الفعلية من جانب النظام وهو العنف الحكومي أو من جانب الأفراد أي العنف غير الرسمي، وفي نهاية الفصل أستنتج الباحث أن الجمهورية اليمنية من أكثر الدول العربية في مؤشرات عدم الاستقرار بالإضافة إلى عدم قدرة النظام السياسي اليمني على التعامل مع الأزمات التي واجهته مع سوء إدارة الصراعات القائمة داخله.

وربط الباحث في الفصل الثالث العلاقة الإحصائية بين المؤشرات المتعلقة بالدراسة، من خلال استخدام نظام التحليل الإحصائي للمؤشرات من خلال برنامج (spss).

وبين التحليل عدم وجود علاقة إحصائية بين مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومؤشرات التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجمهورية اليمنية ، ومؤشرات الاستقرار السياسي المركب، واستنتجت الدراسة عدم وجود علاقة إحصائية بين المؤشرات.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهذه النتائج لا تتوافق مع فرضية الباحث من وجود علاقة طردية بين مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الاستقرار السياسي .

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر ،محددات الاستثمار ،الاستقرار السياسي،مؤشرات الاستقرار السياسي، الجمهورية اليمنية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

.com

المقدمة:

يرتبط الاستثمار الأجنبي عادة وبشكل عام بحالة الدورة الاقتصادية (Economic Cycle) للدول، حيث تظهر معدلات الاستثمار وتزداد نسبها في حال النشاط الاقتصادي العام (Economic growth)، وتتباطأ عند حدوث الأزمات الاقتصادية ، وغالبا ما تكون ناتجة أما بسبب عوامل داخلية تتعلق بإجراءات الحماية أو الإعفاءات الضريبية والجمركية أو بسبب سوء سوق العمل وعدم توافر البنية التحتية اللازمة لجلب الاستثمارات، أو بسبب عوامل سياسية واجتماعية داخلية ، كضعف الإنتاجية للفرد أو عدم تقبل الأخر لمثل تلك الاستثمارات أو نتيجة لعوامل وضغوط خارجية تتعلق بمنظومة الاقتصاد الدولي.

والدورة الاقتصادية النشطة (Economic Boom)، تنعكس على الاقتصاد المحلي من حيث نهوضه وتنوعه، مما يؤدي إلى توافر فرص عديدة ومتنوعة للعمل، ومن ثم تنخفض نسبة العاطلين عن العمل في المجتمع، وتشكيل اقتصاد المجتمعات المعاصرة، ونشاط السوق .

لهذا أصبحت معظم دول العالم تكيف قراراتها الاقتصادية والسياسية بما يتلاءم مع استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتهيئة الظروف الاقتصادية والسياسية اللازمة لاستقطاب تلك الاستثمارات، وفى هذا الإطار قامت العديد من الدول المضيفة بإجراء إصلاحات وتعديلات هيكلية في اقتصادياتها، كما قامت بإصلاحات تشريعية تسهل عملية تدفق الاستثمارات.

و نتيجة عدم استقرار البيئة السياسية الإقليمية تأثر الاقتصاد اليمني بالحروب والصراعات السياسية التي حدثت في المنطقة (الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨م)، احتلال العراق لدولة الكويت عام ١٩٩١م، الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤ ، احتلال العراق عام ٢٠٠٣ مما أدى لهروب رأس المال فالأضرار المباشرة التي ألحقتها الحروب والتوترات السياسية أثرت على إمكانات التطوير الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
.com

كما أن التفاوت في توزيع الدخل الوطني وضياع فرص الاستثمار بسبب هروب رأس المال، وتسرب الموارد، عملت على خلق ظروف سياسية واقتصادية سيئة، أدت إلى تزايد حدة ظاهرة الإرهاب وتزايد عمليات الاختطاف للأجانب في اليمن،مما أدى إلى انطباع خارجي أن اليمن تتوافر فيها الظروف لتوطين وتخصيب الإرهاب، وحالة عدم الاستقرار السياسي. ويشكل فقدان الاستثمارات الخارجية تحديا رئيسا للاقتصاد اليمني، فبسبب قلة الموارد والظروف والأزمات الاقتصادية والسياسية المختلفة، عانى اليمن من ارتفاع نسب البطالة وخصوصا في الفئات العمرية القادرة والمنتجة اقتصاديا وهذا وفر مناخ مناسب لرفع وبداء العنف الشعبي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في دراستها تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستقرار السياسي أو عدمه في الجمهورية اليمنية في جانبين:

أ- على الصعيد النظري:

تحاول الدراسة التعرف إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، وأشكاله والاتجاهات الفكرية التي تفسره ، وخصائص الاستثمار في اليمن والأماكن التي يتوجه اليها ، والقطاعات الاقتصادية التي يقبل الاستثمار عليها ، ومدى تأثرها بالاستقرار السياسي في اليمن ، بهدف الوصول إلى نتائج تبين أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستقرار السياسي أو عدمه في الجمهورية اليمنية.

ب- على الصعيد العملي

باتت الدول بكافة الوسائل تبحث عن تشجيع الاستثمار ، باعتباره الأداة الرئيسية من أدوات التنمية الشاملة ، إلا أن إحدى أهم المشاكل التي تواجه المستثمرين هي ضعف الاستقرار السياسي في الدولة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ولذلك فان الدراسة تهدف في معالجتها لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر الاستفادة من نتائجها عمليا في توطين وجذب الاستثمارات ، من خلال وضع السياسات والاستراتجيات المناسبة لذلك.

أهداف الدراسة:

يمكن تحديد أهداف الدراسة بما يلي:

١- معرفة النظريات التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر وكيفية انتشاره الجغرافي.

٢- معرفة خصائص وسمات الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن، وفي أي القطاعات الاقتصادية يتركز ، وفي أي المناطق الجغرافية ينتشر.

٣- معرفة الآثار الاقتصادية التي تترتب على عدم الاستقرار السياسي.

٤- أيجاد العلاقة الارتباطية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في اليمن، من خلال علاقتها باستقرار الحكومات ، وعلاقتها بحوادث العنف الرسمي والشعبي .

٥- الوصول إلى استنتاجات علمية تثبت أو تنفي فرضية الباحث حول علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستقرار السياسي في اليمن.

مشكلة الدراسة:

تعد قلة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من المشكلات التي تواجهها مختلف دول العالم النامية، ، فالاستثمارات لها آثار اقتصادية و اجتماعية كبيرة حيث تقلل من معدلات الفقر والبطالة وتزيد نسبة النمو في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، إلا أن تزايد معدلات العنف الشعبي وعدم الاستقرار السياسي تؤدي إلى هدر في الطاقات الإنتاجية، وانخفاض مستوى الناتج المحلي، والدخل واختلال الأسعار، الأمر الذي ينجم عنه زيادة اعتماد الدولة على العالم الخارجي لتأمين الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، وانخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية فيها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
.com

ونظرا لذلك فان الحكومات اليمنية المتعاقبة قد بذلت وتبذل الجهود الحثيثة لوضع الخطط اللازمة لاستقدام المستثمرين وتعديل القوانين ووضع تشريعات تشجع الاستثمار وتحفز قدوم المستثمرين إلى اليمن وذلك بهدف التصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والحد من آثارها وتأثيرها على الفرد والمجتمع.

وفي هذا السياق يثار تساؤلا مهما وهو: ما هو دور العوامل السياسية في توطين أو طرد الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؟

حدود الدراسة:

أولاً: تحديد زماني:

تعالج الدراسة تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (١٩٩٥ –٢٠٠٨) م وذلك لإعطاء فترة مناسبة وكافية للحكم على تأثير حجم الاستثمارات على الاستقرار السياسي ، ولغاية المقارنة العلمية خلال فترة الدراسة ، والتوصل إلى معرفة طبيعية واتجاه وقوة العلاقة بين المتغيرين، بالإضافة إلى أن العام ١٩٩٥ هو بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في اليمن.

ثانياً: تحديد مكاني:

دراسة حالة الجمهورية اليمنية إطارا للقيام بإثبات فرضيات الدراسة.

ثالثاً: تحديد موضوعي:

في هذه الدراسة متغيران هما (الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل، والاستقرار السياسي كمتغير تابع).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فرضية الدراسة:

تستند الدراسة على فرضية أن هناك علاقة طردية موجبة بين مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الاستقرار السياسي، أي كلما زادت معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر ، دل ذلك على تمتع الدولة بالاستقرار السياسي ، وكلما قلت مؤشرات الاستقرار السياسي قل حجم الاستثمار الأجنبي في اليمن.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهجية العلمية التي تجمع بين التحليل النظري للظاهرة المدروسة مع التحليل الكمي، واعتمد الباحث على المناهج التالية

* **أولاً: المنهج التاريخي:** سوف يستند الباحث على التاريخ في تحليل التطورات التي طرأت على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية ، ورصد أهم المحطات التاريخية في ذلك .
* **ثانياً: المنهج الإحصائي التحليلي:** من خلال استخدام البيانات الكمية المتعلقة بمؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ، ومؤشرات الاستقرار السياسي، وربط المؤشرات معا بهدف تحليلها إحصائيا، لإثبات فرضية الدراسة من عدمها.
* **ثالثا: المنهج المقارن:** من خلال المقارنة بين الفترات التاريخية التي تعرض فيها اليمن إلى حالات عدم الاستقرار السياسي، مع الفترات التاريخية التي تمتع فيها بالاستقرار وعلاقة ذلك بحجم ومقدار الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي حصل عليها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الدراسات السابقة:

استندت الدراسات السابقة على ثلاث اتجاهات هي:

أولا: دراسات تناولت جانب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اليمن وتأثيرها على مؤشرات الاقتصاد اليمني وهي في معظمها دراسات اقتصادية فقط [1].

وهي دراسات تناولت في معظمها الدراسة البيئة الاستثمارية التي هيأتها الحكومة اليمنية في سبيل استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة،ودور الحكومة في تحقيق بيئة استثمارية جاذبة، إلا إن معظم تلك الدراسات خلصت إلى أن حجم الاستثمارات متواضع ،وأن دورها في التنمية الاقتصادية ضعيف ويعود ذلك إلى المناخ الاستثماري السائد الذي لم يكن مهيئا لجذب هذه الاستثمارات ،بالرغم من قيام الحكومة اليمنية بتطوير وتنظيم وتشجيع البيئة القانونية لتشجيع الاستثمار من خلال العديد من المزايا والإعفاءات الممنوحة للمشاريع الاستثمارية ومعاملة المستثمر الأجنبي معاملة المستثمر اليمني.

ثانيا: دراسات تناولت جانب الاستقرار السياسي وتأثيرها على المؤشرات السياسية الأخرى كالمشاركة السياسية، والتحول الديمقراطي من حيث التركيز على البعد السياسي فقط [2].

---

(1) انظر : جويل بيرغسمان وزيا وفانغ شين (١٩٩٥)، "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية: الإنجازات والمشكلات"، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، مجلد ٣٢، عدد ٤، ديسمبر، ١٩٩٥

- بلقاسم العباس، ووليد عبد مولاه، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر العربي البيني، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ٢٠٠٩م.

(2) انظر : باناجة، محمد عمر ، الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، وأثرها في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد ٤٥، شتاء ٢٠٠٩ (١ / ٢٠٠٩)

- عبد الله الحسن،التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في اليمن،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة صنعاء ،٢٠٠٦.

-صادق،محمد عبده،الاستقرار السياسي في اليمن(١٩٩٠-٢٠٠٠)،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة صنعاء،٢٠٠٢.

-الصلوي، ياسر، المشاركة السياسية في المجتمع اليمني(١٩٩٠-٢٠٠٣)،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة صنعاء،٢٠٠٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ركزت تلك الدراسات في جوانبها المختلفة على عملية التحول الديمقراطي التي أقدم عليها اليمن بعد الوحدة اليمنية وكيف أثرت على الاستقرار السياسي اليمني في تلك المرحلة، وكذلك الأوضاع السياسية المضطربة في اليمن كالعنف السياسي من قبل الجماعات القبلية والدينية في اليمن، والحرب الأهلية في صعده والحراك الجنوبي من اجل الانفصال . وتوصلت اغلب تلك الدراسات إلى أن اليمن يعاني من عدم الاستقرار السياسي وبدرجة عالية، رغم المشاركة السياسية العالية في الأحداث السياسية من تصويت وانتخاب ومشاركة سياسية في اليمن ، إلا أن هناك عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية متداخلة لعبت دورا كبيرا في عدم الاستقرار السياسي الذي تعاني منه اليمن حاليا.

ثالثا: الدراسات التي ربطت بين المتغيرين [1]

يوجد الكثير من الدراسات التي تناولت اثر المتغيرات السياسية على الاستثمار الأجنبي المباشر كأثر سياسات التكيف الهيكلي أو اثر الاستقرار السياسي ولكن ليس عن اليمن بل على دول أخرى[2] أما بصورة فردية أو من خلال دراسة مجموعة من الدول وبعضها خلص إلى وجود اثر للاستقرار السياسي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيما بعض الدراسات وجدت عدم وجود اثر للاستقرار السياسي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشر

---

(1) انظر: دراسة الرجوب، سلامة، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستقرار السياسي في الدول العربية،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة اليرموك،٢٠٠٤.

(2) انظر : الرشواني منار محمد ، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن ،مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية ،الإمارات ، ٢٠٠٣

– معوض،جلال،ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية،مجلة العلوم الاجتماعية،العدد ١٩٨٣، رقم ١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

مقدمة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة حديثة بمصطلحاتها قديمة بمفهومها، فهي تعود إلى منصف القرن التاسع عشر، حيث تناولها الاقتصاديون الأوائل باسم حركة رأس المال، وقد ظهرت عقب الحرب العالمية الثانية، حين تزايد حجم الاستثمارات الأمريكية في أوروبا، أو ما سمي بمشروع مارشال بهدف إحياء أوروبا المدمرة بعد الحرب العالمية الثانية، ونتيجة ذلك لجأت بعض الدول إلى حماية منتجاتها، باتخاذ العديد من الإجراءات للحد من حرية التبادل التجاري، ونتيجة ذلك انتقلت الشركات الأمريكية بمعداتها واستثماراتها إلى داخل حدود تلك الدول، ومنها الأوروبية على وجه الخصوص، الذي أدى إلى ظهور شركات عابرة للقومية تنتج سلعا منافسة للسلع الوطنية، وبعد ذلك أصبحت الظاهرة تأخذ تطورها نتيجة تطور العلاقات الاقتصادية الدولية والتبادل التجاري.

وأصبح الاستثمار الأجنبي المباشر في وقتنا الحاضر من اهم الروافد الداعمة لاقتصاديات الدول النامية ومع اختلاف وجهات النظر ما بين مؤيد لاستضافة رأس المال الاجنبي والمعارض لهذه الاستضافة وقد توفرت دراسات عديدة عن الاستثمار الاجنبي بالنسبة للدول النامية وعن حجم الاستثمارات الأجنبية في هذه الدول وعن العوامل المؤثرة على الاستثمارات الأجنبية ألا أن الباحث حاول ايجاد نموذج يربط بين كل من الاستثمارات الاجنبية والاستقرار السياسي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الأول

الاستثمار الأجنبي المباشر

(المفهوم والمحددات)

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي

الاستثمار من الناحية اللغوية، يرجع إلى مصدر استثمر، للدلالة على طلب الحصول على الثمر، والسعي للحصول عليه والانتفاع به، أما من الناحية الاقتصادية فيعرف الاستثمار، بأنه أي استخدام لرأس المال، سعيا لتحقيق الربح مهما كان شكل هذا الاستخدام، أو تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية[1].

ويقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين هما: الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار الأجنبي غير المباشر، أو ما يطلق عليه الاستثمار في محافظ الأوراق المالية.

ويعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر، بأنه تملك الأجانب للأسهم والسندات الخاصة التي تصدرها الشركات، أو السندات الحكومية في البلد المضيف، بقصد المضاربة والاستفادة من فروق الأسعار، أو الحصول على الأرباح التي تقدمها السندات ذات الفائدة الثابتة، ويمتاز هذا النوع بأنه قصير الأجل، ولا يتملك فيه المستثمر حق إدارة المشروع، أما الاستثمار الأجنبي المباشر، فهو استثمار طويل الأجل، يتملك فيه المستثمر (١٠%) أو أكثر من رأسمال الشركة، على أن ترتبط هذه النسبة بالملكية،

---

(١) أبو قحف، عبد السلام، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩١، ص٣٥

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والتأثير في إدارة الشركة، وهو استثمار حقيقي في المصانع، والسلع الرأسمالية، والأرض والأصول الثابتة[١].

وحدد كل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تلك النسبة، كدليل على القدرة والسيطرة والتأثير على قرارات الشركة أو المشروع[٢].

وتعرف منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه نوع من الاستثمار الدولي، في ظله يقوم مقيم في دولة ما بالمساهمة فيه، أو امتلاك مشروع في دولة أخرى، على أن تكون نسبة الملكية في الأسهم، أو القوة التصويتية (١٠%) أو أكثر[٣].

أما كل من (Hess&Ross) فيعرفان الاستثمار الأجنبي المباشر، بأنه عبارة عن إنشاء مشروعات جديدة في الدولة المضيفة، أو الإضافة إلى رصيد الآلات والمعدات بواسطة المستثمرين الأجانب، أو شراء المستثمرين الأجانب للشركات المحلية في الدولة المضيفة (غالبًا ما تكون ١٠% أو أكثر من أصول الشركة)[٤].

واختلفت وجهات النظر فيما يتعلق بدور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد الوطني، بين اتجاهين:

---

(١) عبد السلام، رضا، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص٥٥

(1)Kenworthy, J. L. "Foreign Direct Investment in Egypt: Problems and prospects", Development Economic Policy Reform Analysis Project (DEPRA), ***22nd International Conference for Statistics***, Computer Sciences for Scientific and Social Applications, Cairo, May 10, (1997) p.3.

(3)UNCTAD "Comprehensive Study of The Interrelationship between Foreign Direct Investment (FDI) and Foreign Portfolio Investment (FPI) ", ***A Staff Paper Prepared by the UNCTAD Secretariat***, UNCTAD/GDS/DFSB/5, January 23, (1999) ،p.4.

(4) ess, P. and C. Ross "***Economic Development: Theories, Evidence and Policies***", The Dryden Press, Harcourt Brace Collage Publishers, USA, (1997) ،p.490.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الأول: الاتجاه الماركسي:يعارض تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة للاعتقاد بأنه يمثل توسعا واستغلالا لموارد الدول النامية الاقتصادية (انخفاض الأجور، والمواد الخام) والسياسية من خلال التأثير على سيادة الدولة، بسبب القوة التفاوضية الكبيرة التي تحظى بها الشركات الأجنبية في الدول المضيفة والنابعة من علاقاتها القوية مع المنظمات العالمية، وما تمنحه الدول الأم (لتلك الشركات) من قروض، ومساعدات، ومنح للدول المضيفة[١].

ويدلل هذا الاتجاه على صدق فرضيته، من خلال أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتم بصورة أساسية في العالم المتقدم، وأن ما يزيد عن ٨٠% من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج يتولد في الدول المتقدمة، وبتعبير أخر، فإن الغالبية العظمى من الاستثمار الأجنبي المباشر، معبراً عنها بكل من التدفقات والأرصدة، تعد ناتجة عن استثمارات الشركات متعددة الجنسيات من دولة متقدمة إلى دولة أخرى متقدمة[٢].

وتشير بيانات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات التي تحتاجها الدول النامية قليلة، وتذهب اغلب الاستثمارات إلى قطاع الخدمات ذو الربحية السريعة، فيما تستحوذ الدول المتقدمة على معظم الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى القطاعين الزراعي والصناعي، أما الدول النامية، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إليها يكون بالأساس لتمويل برامج الخصخصة وعمليات التحرر المالي والاستثماري، وفي صناعات تندرج ضمن قطاع الخدمات[٣].

---

(١) عوض، طالب، التجارة الدولية، نظريات وسياسات، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص٣٧-٤١

(2) UNCTAD, ***World Investment Report: Overview***", New York2008,p115

(3) UNCTAD, FDI Policies for Development: National and International Perspectives, United Nations, Geneva. (2003)p21

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كذلك أكد الماركسيون الجدد، إلى وجود تأثير سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر، والمتمثل في زيادة درجة التبعية الاقتصادية، والاستغلال الفاحش للأيدي العاملة الرخيصة والموارد الطبيعية لصالح الشركات متعددة الجنسية، الذي يؤدي إلى مزيد من فقدان الاستقلال والى المزيد من التفتت الاجتماعي وفقدان السيطرة المحلية على الإدارة الاقتصادية ومن ثم تعميق التبعية والتخلف(١).

إذ وجد من خلال بعض الدراسات أن تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات التصدير في الدول المضيفة، أدى إلى زيادة درجة التبعية، لاعتماد الشركات المحلية على استيراد متطلبات التصدير من الدول المتقدمة، وبالتالي تتوقف حصيلة صادرات هذه الشركات على مدى توفير تلك المتطلبات الإنتاجية من تلك الدول(٢).

ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه أنه على الرغم من التأثير الذي قد يحدث على النمو في الأجل القصير، إلا أن هذا التأثير يكون محدودًا في الأجل الطويل في ظل وجود مزيد من التحكم والتغلغل للمستثمرين الأجانب في الدول المضيفة(٣).

من هنا فإن الماركسيين الجدد يحبذون تشجيع الاستثمار المحلى دون الأجنبي، لتأثير الأول إيجابيا، وبشكل كبير على النمو الاقتصادي، بالمقارنة بالاستثمار الأجنبي(٤).

الثاني: الاتجاه الرأسمالي: يعتقد هذا الاتجاه أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تذهب إلى الـدول النامية مهمة في توفير العملات الأجنبية للدول المضيفة، وبما يمكنها من استيراد متطلبات التنمية، مما

---

(١) فرانك، اندريه، تنمية التخلف، كتاب جدل الثاني، تحرير سمير أمين، دمشق، ١٩٩٤، ص١٥٠

(٢) عبد الغفار، هناء، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية:الصين نموذجا، بغداد، ٢٠٠٢، ص٣٠٦

(3) Firebaugh, G. "Growth Effect of Foreign and Domestic Investment", ***American Journal of Sociology***, Vol. 98, No. 1, the University of Chicago, July, (1992), pp. 106-110.

(٤)عبد الغفار، هناء، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية:الصين نموذجا، بغداد، ٢٠٠٢، ص٣٣٣

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ينعكس على تحسين أوضاع موازين المدفوعات في الدول النامية المضيفة[1]، وفي عمليات تمويل التنمية الاقتصادية في تلك الدول، حيث تلجأ إلى الاستعانة بالموارد والمدخرات الأجنبية من اجل سد فجوة العجز في المدخرات المحلية التي تعاني منها وهو ما يساهم بشكل كبير في التخفيف من مشكلة البطالة وزيادة فرص العمالة الماهرة في الدول المضيفة[2]. بالإضافة لاستفادة تلك الدول من التكنولوجيات المتقدمة المصاحبة لتلك الاستثمارات، من خلال دوره في زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بفعل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له، و دوره في زيادة صادرات تلك الدول، والتقليل من الواردات، وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي، واستبدال السلع المستوردة خارجيا بسلع مصنعة محليا(سياسة إحلال الواردات) [3]، ووفقا لكثير من الدراسات السابقة، يحدث الأثر الإيجابي على الصادرات، عند تحول الدول المضيفة للاستثمارات من إستراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات، إلى إستراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات، إذ يمكن لتلك الشركات زيادة الصادرات من خلال الاستفادة من الأسواق المشتركة، والاتحادات الجمركية والمناطق الحرة في الدول النامية، كما وجد أن الشركات المحلية حققت معدلات إنتاجية عالية في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة قبل قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر[4]

ويعتبر الاتجاه الرأسمالي أن الاستثمار الأجنبي المباشر حل محل التجارة كوسيلة لإجراء التبادل في السلع والخدمات على المستوى العالمي، ونتيجة ذلك أصبحت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أحد

---

(١)جويل بيرغسمان وزيا وفانغ شين (١٩٩٥)، "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية: الإنجازات والمشكلات"، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، مجلد ٣٢، عدد ٤، ديسمبر، ١٩٩٥ص١٠..

(٢)جويل بيرغسمان وزيا وفانغ شين ، "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية: الإنجازات والمشكلات"(١٩٩٥)، ص٦.

(3) Richardson, P. " Globalization and Linkages: Macro-Structural Challenges and Opportunities ", ***OECD Working Paper***, No.181, OECD/GD (97) 47, Paris, (1997), p.19.

(4) UNCTAD, Transnational Corporations and Export Competitiveness, United Nations, Geneva. (2002),p24

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أهم مصادر التمويل في الدول النامية بسبب دورها الهام في تحقيق معدلات النمو المستهدفة، خاصة في ظل تقلص اعتماد الدول النامية على المديونية الخارجية، وتقلص حجم المساعدات الخارجية إليها[1].

ونتيجة غلبة هذا الاتجاه أصبحت معظم دول العالم النامية، تكيف قراراتها الاقتصادية والسياسية بما يتلاءم مع استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتهيئة الظروف الاقتصادية والسياسية اللازمة لاستقطاب تلك الاستثمارات، حيث قامت العديد من الدول المضيفة بإجراء إصلاحات وتعديلات هيكلية في تشريعاتها الاقتصادية والسياسية المقيدة لتدفق تلك الاستثمارات، من أجل تحرير القيود التي تعوق حركة رؤوس الأموال فيما بين دول العالم تحت ظل اتفاقية تحرير إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة الدولية[2].

وعموما فأن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية في الدول لا زال غامضًا، وفي اغلب الأدبيات الموضوعة عن الاستثمار الأجنبي المباشر، يلاحظ أن الفوائد تتوقف في أكثر الأحيان على المزايا التي تتفوق بها الشركات المتعددة الجنسيات على الشركات المحلية، من حيث القدرات التكنولوجية، مما يسهم في تحسين إمكانية حراك المال في الأسواق العالمية[3].

---

(1) Blomström, M. and A. Kokko (1996), " The Impact of Foreign Investment on Host Countries A Review of The Empirical Evidence", *Policy Research Working Paper*, The World Bank, Washington, D.C, December, pp.1-24.

(2) Julius, D. A., " International Direct Investment: Strengthening The Policy Regime" in Peter B. Kenen, " ***Managing The World Economy: Fifty Years After Bretton Woods",*** Institute for International Economies, Washington, D. C., September, (1994) p.278

(3) Carkovic, M. and Levine, R.. Does Foreign Direct Investment Accelerate Economic Growth? in *Does Foreign Direct Investment Promote Development?* Edited by Moran, T., Graham, E. and Blomström, M. Washington, D.C.: Institute for International Economics. 2005

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ولذلك تعتبر أي حوافز مالية تقدم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي حوافز غير مجدية، لا بل قد تؤدي إلى تراجع في حالة الرفاه في الدول[١].

فيما ينظر آخرون إلى الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو من منظار القدرة الاستيعابية، أي فجوة التكنولوجيا، ومستوى التحصيل العلمي للقوى العاملة، ومستوى التطور المالي، والقدرات المؤسسية في تلك الدول[٢].

وتدلّ التجربة العملية على أن الآثار غير المباشرة للتكنولوجيا لا تتسرب تلقائيًا ولا تشمل الجميع، وهو ما يعني أن عملية تعميم التكنولوجيا وتعلمها ونقلها من الشركات المتعددة الجنسيات إلى الشركات المحلية ليست عملية منتظمة، ولا منتشرة على نطاق واسع[٣]. وفي المناطق النامية، يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من النوع الساعي إلى استغلال الموارد، وهو بذلك لا يسهم في تنشيط عملية النمو، وقد ارتبطت التدفقات إلى قطاعات الاتصالات والمصارف والعقارات بالفورة التي شهدتها أسواق الأوراق المالية، وأدت إلى سلسلة إصلاحات جذرية في عام 2006 ، وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية الإيجابية الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر[٤].

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يتأثر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي، بالوضع السياسي العام الذي يسود المجتمع، والظروف الاقتصادية التي تؤثر على طاقة، وحجم، ونوعية اتجاه مكونات الاقتصاد الوطني،

---

(1) Dutt, A. 1997. The Pattern of Direct Foreign Investment and Economic Growth. *World Development* 25 (11): 1925-1936.

(2) Freund, C. and Spatafora, N.. *Remittances Transaction Costs, Determinants and Informal Flows.* Policy Research Working Paper 3704. Washington, D.C.: World Bank,2005

(٣)بلقاسم العباس، ووليد عبد مولاه، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر العربي البيني، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ٢٠٠٩م.ص١٥

(4) Busse, M. and Groizard, J.L.. *Foreign Direct Investment, Regulations andGrowth.* Policy Research Working Paper 3882. Washington, D.C.: World Bank. 2006

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والظروف الاجتماعية والأمنية التي يعيش فيها المواطنون، والأطر التنظيمية والمؤسسية التي تعمل في البلاد، والجوانب القانونية والتشريعات التي تحكم العلاقات، فتكون بذلك إطاراً أو محيطاً تم فيه عملية أو مناخ الاستثمار[١]، وكلما كان تفاعل تلك العوامل تفاعلاً إيجابياً، يبث الشعور بالاطمئنان والثقة في مناخ الاستثمار السائد، وكلما كان ذلك مؤشراً لظهور مزيد من المستثمرين والمشروعات الاستثمارية[٢].

إلا أن معظم الدول النامية تفتقر إلى تلك المقومات، الأمر الذي يجعل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف من دولة لأخرى ومن منطقة لأخرى، ليس ذلك فحسب بل أن التكنولوجيا قد تكون محدودة، ولا تتناسب مع ظروف الدول المضيفة، مما يؤدى إلى عدم استفادة الدول المضيفة الاستفادة المرجوة منها[٣]. حيث أشارت الدراسات، إلى أن مدى استفادة الدول المضيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر تتوقف على العوامل التالية[٤]:

أ- الإمكانيات التكنولوجية للشركات المحلية، واللازمة لموائمة التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر مع ظروف الدول المضيفة.

ب- حجم السوق في الدول المضيفة، ويلاحظ أن معظم الدول النامية تتسم بصغر حجم أسواقها، مما يقلل من فاعلية الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وإيجاد قاعدة توزيعية أوسع.

---

(١)غرايبة، هشام، العزام، نضال، محددات الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني، أبحاث اليرموك، العدد ١ب، (٢٠٠٥)، ص٣٣

(٢)إسحاق، عبدالله، الزبيري، عبد الكريم، معوقات الاستثمار في الجمهورية اليمنية، مجلة الثوابت، اليمن١٩٩٦، ص١٤٣.

(3) UN " ***World Investment Report: Foreign Direct Investment and The Challenge of Development***", UNCTAD, New York and Geneva, (1999), p.11

(٤)طارق احمد نوير، اختلاف بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وسياسات معالجة الاختلاف، ورقة عمل، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، أغسطس، ٢٠٠٣، ص ٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ج- مدى قوة أو ضعف الإنتاجية في الشركات المحلية قبل قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تستفيد الشركات منخفضة الإنتاجية من ذلك الاستثمار بشكل أكبر، مقارنة بالشركات ذات الإنتاجية المرتفعة، وقد توصلت العديد من الدراسات إلى تلك النتيجة الإيجابية في الدول المضيفة، إذ بينت إحدى الدراسات عن الاقتصاد الكوري الجنوبي أن هناك تأثير إيجابي ومعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية عوامل الإنتاج، خاصة في الصناعات كثيفة استخدام رأس المال مثل البترول، والآلات والإليكترونيات[1].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(1)Hong, K., "Foreign Capital and Economic Growth in Korea: 1970-1990", ***Journal of Economic Development***, Vol. 22, No. 1, June, (1997) p. 88.

المبحث الثاني

الاستقرار السياسي

مقدمة:

يرتبط الاستقرار السياسي، بمفهوم الشرعية السياسية من خلال قدرة النظام على خلق المسالك والقنوات الصالحة لاستيعاب القوى الجديدة في المجتمع، وما تفرزه هذه القوى من مصالح ومطالب، خاصة مطالب المشاركة السياسية في السلطة والثروة ، والعدالة الاقتصادية والاجتماعية من خلال توزيع الموارد الاقتصادية بعدالة بين الطبقات الاجتماعية دون أن تضطر إلى اللجوء إلى العنف السياسي.

المبحث الثالث: مفهوم وأبعاد الاستقرار السياسي

الاستقرار السياسي ظاهرة تتميز بالمرونة النسبية، وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته الرسمية، واحتواء الصراعات التي قد تحدث،دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق (١)، فقدرة النظام السياسي على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح ، وإدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل متوازن تحافظ على النظام وتمكنه من السيطرة على الأزمات ، والحد من العنف السياسي، مما يزيد من كفاءة وشرعية النظام (٢).

---

(١) مسعد، نيفين،الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي،القاهرة،مركز البحوث والدراسات السياسية،ط١،١٩٨٨،ص ٥

(٢) هيجوث، ريتشارد ،نظرية التنمية السياسية،ترجمة حمدي عبد الرحمن،محمد عبد الحميد،عمان،المركز العلمي للدراسات السياسية،ط١،٢٠٠١،ص٢٢٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي

يعرف الاستقرار لغة بمعنى "الثبات والسكون واستقر رأيه، أي ثبت عليه"([1]).

ويعرف اصطلاحا بأنه: " عملية التغيير التدريجي والمنضبط التي تزيد من شرعية وكفاءة النظام السياسي "([2]) والاستقرار السياسي، هو محصلة أداء النظام، في مجالات الشرعية السياسية والعدالة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة للمتغيرات المحيطة بالبيئة المحلية، والبيئة الخارجية، من خلال التغيير التدريجي، والمنظم، الذي يساهم في حفظ النظام من اهتزاز شرعيته، وتدني فعاليته([3])،فوسائل التغيير التي يستخدمها النظام، ومضمون هذا التغيير واتجاهه، مهم في زيادة شرعية النظام وفعاليته، حتى وإن اقترن بالعنف السياسي، ويؤكد ماكس فيبر على أن النظام السياسي يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر مع مواطنيه بان النظام السياسي صالح ويستحق التأييد والطاعة([4]).

ويمكن التعامل مع أزمة الشرعية علي مستويين رئيسيين يعبران عن جوهر تلك المشكلة هما:

أ- **أزمة الشرعية السياسية**، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بكثير من القضايا المتعلقة ببناء الدولة كمشكلات التحول الاجتماعي، والتطور الاقتصادي، وقضايا الديمقراطية وغيرها، وقد أشار إلى ذلك من قبل ماكس فيبر بإقراره أن النظام الحاكم يكتسب شرعيته من شعور المحكومين بأحقيته وجدارته في الحكم ، وأنه دون الشرعية يصعب علي أي نظام حاكم أن يملك القدرة الضرورية علي إدارة

([1])المنجد الأبجدي، دار المشرق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٧، ص٤١

([2])الرشواني منار محمد ، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن ،مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية ،الإمارات ، ٢٠٠٣.ص٢٠

([3])صبحي قنصوه ، التحولات الديمقراطية ، في أفريقيا : الأسباب ، الأبعاد ، احتمالات المستقبل في د. إبراهيم احمد نصر الدين (وآخرين)، الموسوعة الأفريقية، القاهرة،معهد البحوث و الدراسات الأفريقية ١٩٩٧ ص ١١٥- ١١٦ .

([4])صبحي قنصوه ، التحولات الديمقراطية ، في أفريقيا : الأسباب ، الأبعاد ، احتمالات المستقبل،١٩٩٧،ص٩

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصراع بالدرجة اللازمة في المدى البعيد، ومن ثم يبقي جوهر الشرعية متمثلاً في ضرورة رضا وقبول المحكومين وليس إذعانهم لفرد أو نخبة في أن يمارسوا السلطة عليهم[١].

ب- أزمة الشرعية الدولية: التي تعني قبول ورضا المجتمع الدولي عن دولة ما، ولقد أسهم في تنامي تلك الأزمة انتهاء الحرب الباردة وانهيار القطبية الثنائية وسيطة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم. كما أن الفشل الاقتصادي في تحقيق المهام السياسية يعكس المطالب الشعبية الملحة من أجل التعبير[٢].

المطلب الثاني: أبعاد الاستقرار السياسي

يمكن تقسيم الاستقرار السياسي إلى بعدين هما :

ا- **الاستقرار الداخلي**، ويعني إدارة الصراعات الداخلية في إطار مؤسسات الدولة ومن خلال توازنات القوى الداخلية، وبالتالي يرتبط بقدرة الدولة على الاستجابة لمصادر التوتر والضغط في البيئة الخارجية وتطويعها لخدمة المصالح القومية[٣]. ومن أهم مؤشراته، الاغتيالات السياسية داخل الدولة، وعدد الثورات التي نشبت داخل الدولة ، عدد الإضرابات العامة ، وعدد المظاهرات المعادية للحكومة، عدد أعمال الشغب داخل نظام الدولة،عدد القتلى الذين لقوا مصرعهم في العنف المحلي ، وعدد الأزمات الحكومية داخل البناء السياسي، فعدم الاستقرار السياسي هو رد فعل لقمع النظام السياسي في

---

(١) محمد بشير حامد،" الشرعية السياسية وممارسة السلطة : دراسة في التجربة السودانية المعاصرة" **المستقبل العربي** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٩٤ ديسمبر ١٩٨٦) ص٣٦.

(2) Seyoum Hameso, "Issues and Dilemmas of Multi-Party Democracy in Africa" **West Africa Review** (Africa Resource Center, Inc.Vol.3,No.2 2002)pp10,11.

(٣) الصاوي،علي،مدخل في علم الاجتماع السياسي،مكتبة نهضة الشرق،القاهرة،١٩٩٥،ص٢٩

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مرحلة سابقة [1]، كما أن عدم التوازن بين القوى (العسكرية،الاقتصادية،السياسية) التي ترتكز عليها الدولة، قد يحدث خللاً في تركيبة الدولة نفسها ،ويجعلها في وضع يتسم بعدم التوازن وعدم الاستقرار.

ب- **الاستقرار الخارجي**، يشير إلى قدرة الدولة على حماية وإدارة مصالحها العليا في الخارج أو من احتمالية التهديد الواردة من الخارج وردعها[2]. فالتدخلات الدولية وفقاً للتطورات والمتغيرات الدولية ، تساهم في عدم استقرار النظم السياسية ، بسبب تأثيرها المباشر على المستويات الاجتماعية والاقتصادية المحلية أي أن تناغم الصراع الداخلي مع الخارجي سيؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي[3] .

ويمكن رصد مستويين لعدم الاستقرار:

أولا: **عدم الاستقرار المؤسسي**: يتعلق بمؤسسات النظام، كالوزارة والبرلمان، ويرتبط ذلك إلى حد كبير بعدم الاستقرار على مستوى النخب السياسية، ويعبر **مؤشر التغييرات أو التعديلات الوزارية** عن عدم الاستقرار في عناصر الهيئة الحاكمة[4]. ويتمثل في استقالة/إقالة الوزراء، كلهم أو جزء منهم أو تعديل الحكومة مع بقاء نفس رئيس الوزراء.

([1]) أمين هويدي ، " العسكرة والأمن في الشرق الأوسط : تأثيرها على التنمية والديمقراطية " ، بيروت ، دار الشروق – ١٩٩١ ، ص ٥٢ – ٥٣

([2]) الصاوي،علي،مدخل في علم الاجتماع السياسي،مكتبة نهضة الشرق،جامعة القاهرة،،١٩٩٥،ص٢٨

([3]) زبغينيو برجنسكي،"بين عصرين:أمريكا والعصر التكنتروني"ترجمة محجوب عمر، بيروت ، دار الطليعة للنشر،١٩٨٠،ص٢٣ ص ٣٦ – ٣٧ .

([4]) معوض،جلال،ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية،مجلة العلوم الاجتماعية،العدد رقم١٩٨٣،١،ص١٣٢

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانيا: عدم الاستقرار النخبوي: يتعلق بالممارسات الفعلية من جانب النخب في النظام ، وغالبا ما يأخذ صورة التغييرات السريعة التي تشهدها النخبة الحاكمة، وسرعة تغير وتبدل شاغلي المناصب والأدوار السياسية[١].

ثالثا: عدم الاستقرار الحكومي

أ- العنف السياسي الرسمي

يعرف العنف السياسي بأنه كافة الممارسات التي تتضمن أهدافا اجتماعية لها مدلولات سياسية، وهذه الممارسات قد تكون فردية، أو جماعية، سرية أو علنية، منظمة أو غير منظمة[٢]. فهو منهج نزاع، يرمي الفاعل بمقتضاه وبواسطة الرهبة الناجمة عنه إلى تغليب رأيه السياسي أو فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة، و الحفاظ على علاقات اجتماعية عامة، أو تغييرها أو تدميرها[٣].

وتعد الشرعية مصدر مهم في تبرير العنف السياسي، فكل طرف من الأطراف يدعي شرعية ما يقوم به من عنف كتبرير للظلم الواقع عليه من الطرف الآخر، و سواء كان العنف موجه من قبل الدولة التي تحتكر مصادر القوة أو من الأفراد الذين يعتقدون أن من حقهم الدفاع عن مصالحهم طالما أن الدولة لا تمثل مصالحهم وتحتكرها أو تغتصبها دون رغبتهم فكل منهما يرى أن استخدام العنف السياسي ضد الآخر هو عمل مشروع[٤].

ويكون هدف العنف السياسي الاستيلاء على السلطة أو الانعطاف بها نحو أهداف غير مشروعة[٥].

---

(١) العيدروس،محمد،الأمن السياسي لدول الخليج العربي،الإمارات،دار العتيبي للنشر،ط١،١٩٩٠،ص٢٠

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي،تحرير سيد يس،مركز الدراسات الإستراتيجية،القاهرة،١٩٨٩،ص١٨٠

(٣) مبيض، عامر رشيد، **موسوعة الثقافة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية**، دار القلم، حلب، ٢٠٠٣، ص٩٥٤.

(٤) الجاسور، ناظم عبد الواحد، **موسوعة علم السياسة**، دار مجدولاوي، عمان، ٢٠٠٤، ص ٢٢٠.

(٥) الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج٦، ط١، ١٩٩٠، ص٢٥٦

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والعنف السياسي الرسمي، أو الحكومي، يبدأ في أروقة السلطة وقصور الرئاسة، وهو العنف الذي يوجهه النظام إلى المواطنين أو إلى جماعات وعناصر معينة، وذلك لضمان استمراره وتقليص دور القوى المعارضة أو المناوئة له، ويمارس النظام العنف من خلال أجهزته القهرية كالجيش والشرطة والمخابرات أو المليشيات التابعة له[١]،أما أشكال العنف الرسمي فتشمل الاعتقالات السياسية، أحكام الحبس، الإعدامات السياسية، استخدام قوات الأمن لكبح المظاهرات، استخدام الجيش للقضاء على الجماعات المضادة[٢].

فهو العنف الموجه من النظام نفسه، أو بعض مؤسسات النظام(القوات المسلحة،الأمن العام،المخابرات العامة)، إلى المواطنين أو فئات معينة،بهدف حماية استقرار النظام، ويتخذ شكل الاعتقالات السياسية، من خلال احتجاز المواطنين دون أحكام قضائية، سواء قبل حدوث العنف ، أو في حالات حدوث أعمال عنف جماعية، أو شكل أحكام الحبس، أو الإعدام لأسباب سياسية[٣].

ويسوغ البعض العنف على أنه ضد فساد الآخر وأن هدفهم من العنف الذي يقومون به هو الإصلاح[٤]، والذي غالبا ما يتطور ليصل إلى مرحلة التمرد الجماعي وصولا لسقوط الحكومة.

إن السلطة تمارس العنف الرسمي ضد مواطنيها أو ضد جماعات وعناصر منهم،من خلال:

١- الاعتقال لأسباب سياسية. (التوترات قبل وبعد حرب صيف ١٩٩٤م).

٢- الحبس مع الأشغال الشاقة والمرتبطة بقضايا سياسية.

٣- الإعدام المرتبط بقضايا سياسية.

---

(١) العبادي، برير، العنف السياسي بين الاسلاميين والدولة الحديثة، قراءة في أسباب الظاهرة، ٢٠٠٣/١١/١٧م. http://www.blagh.com/islam/3ioog5mt.htmp7

(٢) هياجنة، عدنان، قضايا نقدية في تفسير ظاهرة العنف السياسي، مجلة العلوم الانسانية، عدد١، ١٩٩٩، ص١٩٨.

(٣) إبراهيم، حسنين، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٩٩ ص٨١-٨٣

(٤) الطعاني، عبد الرضا، مفهوم الثورة، مؤسسة دار الكتاب للنشر والطباعة، بغداد، ١٩٨٠، ص١٦٤-١٦٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤- استخدام قوات الأمن لمواجهة أحداث العنف غير الرسمي.(الذي حدث ضد ما يسمى بتظاهرات الحراك الجنوبي).

٥- استخدام الجيش لمواجهة أحداث العنف غير الرسمي.(الذي حدث في محافظة صعده ضد جماعة التمرد الحوثية).

ب: العنف غير الرسمي (العنف الشعبي):

العنف غير الرسمي (الشعبي أو المدني): هو الموجه من المواطنين إلى النظام ويعتمد هذا النوع من العنف على عامة الشعب، ويضم أحداث الشغب، التمردات، الاغتيالات، حروب العصابات، الحرب الأهلية، والثورات[١]، وينظر إليه على أنه عنف مجَرَم، ويعاقب عليه القانون، بينما ينظر للعنف الرسمي على أنه غير مجَرَم ولا يعاقب عليه القانون المحلي أو الدولي[٢].

وتختلف معايير مشروعية العنف من عدم مشروعيته استنادا إلى الجهة التي ترعاه، وكل جهة تحاول أن تعطي المفهوم الذي يتناسب ومصالحها، فهناك العنف السياسي، الإرهاب، الكفاح المسلح، الجريمة السياسية والعمل الثوري ... الخ، وتتداخل هذه المصطلحات فيما بينها، ويدور حولها جدل واسع، يتعلق بالمصطلح ومضمونه، حيث تأخذ الظاهرة أسماء متعددة، وتختلف معاني المصطلحات رغم التشابه في المعنى، والاختلاف يأتي من حيث طبيعة الأهداف والوسائل وحتى النتائج.

وفي المحصلة فإن الصراع الاجتماعي يحدث نتيجة لغياب الانسجام والتوازن والنظام والإجماع في محيط اجتماعي معين. ويحدث أيضاً نتيجة لوجود حالات من عدم الرضى حول الموارد المادية مثل

---

(١) العبادي، بربر، **العنف السياسي بين الاسلاميين والدولة الحديثة** ، ص ٨.

(٢) حماد، أحمد إبراهيم، واخرون، **ثقافة اللاعنف والفلتان الامني** ، ص ٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

السلطة والدخل والملكية أو كليهما معا،وهناك ما يسمى بقضية العدالة الاجتماعية التي تعد متغيراً بنيوياً في إثارة الصراعات الاجتماعية طالما أن هناك توزيع غير عادل للثروة[١].

كما يستمد العنف مشروعيته في بعض الأوقات من سياسات التمييز والحرمان التي تقع على عاتق جماعة ما،أو منطقة ما داخل الدولة، والتي تتمثل بالحرمان من الموارد الاقتصادية أو الاعتداء عليها، والتمييز الثقافي، أو السياسي، أو الاجتماعي وغيرها من أساليب التمييز والحرمان والمصادرة[٢] وكذلك قيام الدولة بعمليات قمع الاحتجاجات التي تقوم بها تلك الجماعات للتعبير عن مطالبها وعدم رضاها عن عمليات التهميش التي تتعرض لها ، أو ضمها إلى الدولة بالقوة[٣].

ويرى باري بوزان أن العنف والسياسات الأمنية المبالغ فيها التي يمارسها كل طرف تؤدي في النهاية إلى عكس الغرض المراد منها، فالعداوة الشديدة جداً، قد تؤدي في النهاية إلى مجتمع متآلف، وأن الأطراف الأعداء سوف يتخلون عن القوة أو الإكراه لحل خلافاتهم.

وأن بناء مؤسسات تعمل على تكييف ومعالجة الظروف هي التي ستعمل على تحويل الرؤى لدى الأطراف وستلعب دورا حاسما في تعزيز الأمن، وتخفيف مخاوف الغش، ومع كل ما سبق فإنه لا يلغي استمرار أهمية القوة العسكرية.

وتؤكد الماركسية على أن التناقضات بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج في المجتمعات الطبقية تؤدي إلى ثورة اجتماعية حتماً[٤]، فالقوى المنتجة تسبق في تطورها علاقات الإنتاج التي تصبح تدريجيا

---

(١) نظرية الصراع الاجتماعي " رالف داهرندوف " Dahrendof .R
http://www.ejtemay.com/showthread.php?t=8170

(٢) غار، تيد روبرت، أقليات في خطر،دار مدبولي للنشر ، مصر، ١٩٩٥، ص ١٤١.

(٣) جدنز، انتوني، بعيدا عن اليسار واليمين، المجلس الأعلى للثقافة والعلوم، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، ٢٠٠٢، ص١٣١.

(٤) دينيسوف، ف نظريات العنف في الصراع الايديولوجي، دار دمشق ، ١٩٨٢، ص ٢٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عائقا أمام تطورها، مما يضطرها إلى إزاحتها قسرا واستبدالها بعلاقات إنتاج تطابق أهدافها، وهذا هو القانون الأساسي الذي يشكل جوهر التطور الاقتصادي والاجتماعي عبر التاريخ[١].

ويمكن تفسير العنف الداخلي من خلال التفاوت الشديد في توزيع الدخل (اتساع دائرة الفقر أو تحت خط الفقر)، هذا التفاوت الذي يؤدي إلى تحفيز الطبقات الفقيرة ،وتعزيز نقمتهم على الواقع ويسير بهم نحو طريق الثورة، وتغيير الأمر الواقع بالقوة[٢]،

وعموما هناك أسبابا عديدة للعنف السياسي الداخلي يمكن إيرادها تحت ثلاثة عناوين رئيسة هي[٣]:

أولاً: اقتصادية: وتتناول ثلاثة أسباب هي:

١- **البطالة:** تتسبب البطالة – سواء كانت صريحة أو مقنعة- باللجوء للعنف الجنائي أو العنف السياسي أو الإرهاب للتعبير عن الحالة التي يصل إليها العاطلون عن العمل[٤].

٢- **التمايز الطبقي:** وذلك لإيضاح الفرق الكبير بين من يملكون ومن لا يملكون، ويمكن بيان ذلك من خلال إحصائية تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة حول ما يملك أغنى ٢٠ % وما يملك أفقر ٢٠% من المجتمع.

٣- **الفساد:** فكلما زادت مستويات الفساد كلما كان المجتمع أكثر ميلا للعنف السياسي كرد فعل على ضياع حقوق لمواطنين مقابل مكاسب لآخرين مقربين من النظام ورموزه.

---

(١) الزبيدي، محمد أحمد، الصراع الطبقي والعنف، مجلة النور، عدد ٣٤٦، ٢٠٠٦م.
http://www.an-nour.com/index.php?option=com_content8task=view8i@=438itemid=42

(٢) أبو مصلح، غالب، من التوسع الاستعماري إلى الامبريالية الجديدة، مجلة العرب والعولمة، ص٣ .
http://www.kabayat.org/data/documents/arab_qwlamt41-aug2007

(٣) بكر، حسن، أسباب العنف السياسي ودوافعه(دراسة ميدانية في اسيوط -مص ١٩٩٤)، مجلة الفكر العربي، عدد ٩٣، صيف ١٩٩٨، ص ٨ – ١١.

(٤) البطالة حقائق وارقام، ٢٠٠٩/٤/٢٢م.
http://www.khieronline.com/PageView.asp?ID=361&SectionID=4

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثانياً: أسباب سياسية: وتتناول العديد من العوامل مثل، محدودية المشاركة السياسية، وعدم التداول السلمي للسلطة، غياب الديمقراطية، انتشار الفساد، العوامل العرقية والاثنية ، والسلوك الحكومي، (دور أجهزة الأمن، والسياسات الخارجية).

ثالثاً: أسباب اجتماعية وثقافية: وتشمل العديد من العوامل التي تساعد على اكتساب ميول عنيفة لدى الجماعات والإفراد فتسلك العنف سبيلا لتحقيق أهدافها [١].

مثلا ظاهرة الاختطاف وخاصة اختطاف الأجانب في معظمها تكون مطالب الخاطفين أما فدية مالية أو مطالب بتوفير مشاريع خدمية في مناطقهم كالطرق المستشفيات والمدارس ....

تعريف المؤشرات:

أولاً: مؤشرات العنف السياسي الداخلي من قبل المواطنين: ويمثل العنف سلوكا احتجاجيا بمعنى عدم الرضا وإشعار المسئولين أن هناك سياسات غير مقبولة يجب إعادة النظر فيها وتشمل هذه المؤشرات:

١- **المظاهرات السلمية**[٢]: ويعني تجمع من المواطنين المنتمين إلى فئة معينة كالطلبة أو العمال، وقد تكون المظاهرة منظمة أو عفوية، وتهدف إلى إعلان احتجاج ضد النظام أو شخصية رسمية، أو ضد دولة أو حكومة أجنبية، ويقاس بتكرار عدد مرات التظاهر.

٢- **أحداث الشغب (مظاهرات وأعمال عنف محدودة)**[٣]: مستوى أعلى من المظاهرات وتكمن أهميته بأنه يتم فيه استخدام القوة المادية مما يدل على قوة الاحتجاج، ويقاس بعدد مرات تكرار أحداث الشغب. وهو تجمع من المواطنين غير المنظم (وأن كانت في حالة استمرارها أكثر من

---

(١) إبراهيم، حسنين توفيق، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٩، ص ٤٨.

(٢) شفيق، امينة، **الاحتجاج: ظاهرة للدراسة**، مجلة اوراق عربية، عدد١، ١٩٨٦، ص ١٩- ٢٦.

(٣) إبراهيم، حسنين توفيق، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، ١٩٩٩، ص ٩٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يوم تصبح شبه منظمة)، وتهدف إلى إعلان الاحتجاج ضد النظام أو بعض سياساته ومواقفه، أو ضد إحدى القيادات الرسمية فيه ويحدث فيها حالات (قتل، تدمير، تخريب)، ضد رموز النظـــام ومؤسساته.

٣- **أزمات سياسية داخلية:** فشل الحكومات وعدم القدرة على تشكيل حكومـــات، قضـــايا الفســـاد السياسي والاقتصادي التي يتورط بها مسئولون كرؤساء الدول، أو الوزراء.

٤- **أزمة سياسية خطيرة:** الاغتيالات السياسية لرؤساء الدول أو رؤساء الـــوزارات، ومحـــاولات الانقلاب.

٥- **حرب داخلية** (حرب أهلية وحروب عصابات).

٦- **الثورة الانفصالية:** وهي تحركات تتبناها مجموعة من المجتمع تسعى إلى الاستقلال، بتوجهات أو دوافع يكون هدفها فصل ارض أو منطقة لإقامة دولة، أو بالحد الأدنى الحصول على حكـــم ذاتي ضمن حدود الدولة، وأسباب الثورة الانفصالية قد تكون إقليمية، عرقية، لغوية، ثقافيـــة، أو دينية، وربما يجتمع أكثر من سبب من هذه الأسباب في حالة واحدة، وهنا يتم اســـتخدام القـــوة المسلحة لتحقيق أهداف الجماعة سواء كانت حرب شاملة أو حرب عصابات[1]. هي حرب غير تقليدية، بين مجموعات قتالية يجمعها هدف واحد وجيش تقليدي، حيث تتكون هذه المجموعـــات من وحدات قتالية صغيرة نسبيا مدعمة بتسليح أقل عدداً ونوعية من تســـليح الجيـــوش. وتتبـــع أسلوب المباغتة في القتال ضد التنظيمات العسكرية التقليدية في ظروف يتم اختيارها بصـــورة غير ملائمة للجيش النظامي.**كجماعة التمرد الحوثية التي أعلنت التمر ضد الدولة ودخلت بأكثر من خمسة حروب ضد الدولة قابلة دعم مادي أو تهريب الأسلحة لهم بطرق مختلفة .**

---

(١) الرشيد، خالد، **الطريق إلى الانفصالية في المملكة العربية السعودية**
http://www.saudiaffairs.net/webpage/sa/issue20/article20/article07.htm

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ب- مؤشرات العنف السياسي غير الرسمي:

هو العنف الذي يمارسه المواطنون ضد مؤسسات النظام السياسي الرسمي، بهدف الاحتجاج على سياسات النظام الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، كالتضخم، ارتفاع الأسعار،ارتفاع مستويات البطالة،ارتفاع مستويات الفقر، أو اتخاذ النظام السياسي لقرارات داخلية أو خارجية تتعارض مع توجهات ومشاعر المواطنين تجاه قضايا معينة([1]). الحد من حريات المواطنين من خلال فرض القوانين الاستثنائية وإعلان الأحكام العرفية [2].

ومن أهم مؤشرات العنف السياسي غير الرسمي

أ- مؤشر أحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية:

ويقيس هذا المؤشر أحد أنواع العنف السياسي الرسمي تجاه المواطنين، ويتم قياسه بتكرار عدد مرات صدور حكم وأوامر الإعدام، وأهميته في أنه يعطي دلالات من حيث انتشاره وإثارة على الاستقرار السياسي في الدولة وحدّة الأحداث فيها.

ب-استخدام قوات الأمن للقضاء على أعمال العنف غير الرسمي:

وذلك باستخدام هذه القوات بما تملكه من وسائل القوة للقضاء على أعمال العنف، من خلال الاعتقال أو إطلاق النار على المحتجين.

ت-استخدام وحدات الجيش لمواجهة إحداث العنف غير الرسمي: ويقيس هذا المؤشر ، المظاهرات ، أحداث الشغب، الاضطرابات، التي تؤدي إلى تدخل المؤسسة العسكرية بسبب عجز النظام القائم عن مواجهة الفوضى([3]) ، وضبط علاقات القوى التي تحكم النظام طبقا للقواعد الدستورية،

([1]) الكيالي، عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٧،ص٦٠٤

([2])مهنا، محمد، في نظرية الدولة والنظم السياسية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،جمهورية مصر العربية، ١٩٩٩، ص ٣٤٦.

([3]) معوض، جلال، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية، ص١٣٦

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والعدالة الاقتصادية في توزيع مكتسبات التنمية، والعدالة السياسية والاجتماعية والمواطنة [1].ويشير ذلك إلى عدم قدرة الحكومة على إدارة الصراع الداخلي بشكل سلمي، وكذلك اتساع نطاق الصراع.

المطلب الثالث: طريقة قياس مؤشرات العنف السياسي الرسمي وغير الرسمي:

تقع مشكلة الأوزان في عملية اختيار القيم التي تعطي للمؤشرات المختلفة، والتي تعبر عن كافة جوانب الظاهرة مع الأخذ بعين الاعتبار أن الاعتماد على القيم الرقمية للمؤشرات يمكن أن يؤدي إلى أحكام خاطئة للدلالة على اتجاه الظاهرة.

وقد اختلفت اتجاهات عملية إعطاء الأوزان للمؤشرات في الدراسات التي عملت على قياس ظاهرة العنف السياسي الداخلي، ولهذه الظاهرة نوعين من المؤشرات، احدها مؤشرات العنف السياسي الداخلي غير الرسمي، والأخر مؤشرات العنف السياسي الداخلي الرسمي.

سيتم اعتماد متوسطات الأوزان الرقمية المعبرة عن شدة العنف السياسي حسب ما جاء في حسابات البنك الدولي، وتأخذ القيم من (- ٢.٥ إلى + ٢.٥) بحيث تدل القيمة الأدنى على مستوى شدة العنف السياسي وكلما ارتفعت القيمة باتجاه + ٢.٥ دلت على انخفاض شدة العنف السياسي[2].،

---

(1) أبو عامود، محمد سعيد، النظم السياسية المعاصرة وثورة المعلومات والاتصالات، مجلة شؤون إقليمية، المجلد ٤، عدد ٢٨، ٢٠٠٠، ص ٨.

(2) Kaufmann, Daniel, Karry, Art, and Mastruzzi, Massimo, **Governance Matters IV: Governance Indicators for 1996 – 2004**, World bank, 2005.
And Iqbal, Kazi and Shan, Anwar, **How do Worldwide Governance Indicators Measure up?** World Bank, 2006.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول رقم (١)

متوسطات الأوزان الرقمية لشدة العنف السياسي الرسمي وغير الرسمي

الوزن النسبي	مؤشرات العنف الرسمية وغير الرسمية	قيمة شدة المؤشر
	العنف الرسمي	- ٢.٥ إلى + ٢.٥
-١.٥	استخدام قوات الأمن للقضاء على أعمال العنف الداخلي	
-٢.٠	الحكم أو الأمر بالإعدام	
-٢.٥	استخدام وحدات الجيش للقضاء على أعمال العنف الداخلي	
	العنف الداخلي غير الرسمي	- ٢.٥ إلى + ٢.٥
-٠.٠٥	احتجاج غير عنيف	
-١.٠	مظاهرات وأعمال عنف محدودة	
-١.٥	أزمة سياسية داخلية	
-٢.٠	أزمة سياسية خطيرة	
-٢.٥	حرب داخلية (حرب أهلية وحرب عصابات)	
-٢.٠	حرب انفصالية	

المصـــدر: Kaufmann, Daniel, Karry, Art, and Mastruzzi, Massimo. Governance Matters IV: Governance Indicators for 1996 – 2004, World Bank, 2005. http://ideas.repec.org/p/wbk/wbrwps/3630.html

وتعتمد شدة العنف في كل مؤشر على حساب قيمته، وعندها تختلف قوة كـل مؤشـر عـن الآخـر. وبالرغم من وجود مؤشرات أخرى لقياس الاستقرار السياسـي [١] كمؤشـرات (viewswire) التي تقيس (١٥) مؤشرا فرعيا من خلال ثلاث مؤشرات رئيسية ، كمؤشر عدم المساواة من خـلال إيجاد معامل جيني ، ومؤشر التاريخ السياسي للدولة وهل يتجه في معالجته للازمات الداخليـة نحـو السلم أو العنف ، ومؤشر الفساد ، ومؤشر التمييز ضد الأقليات ، ومؤشر الثقة في النظام السياسي من خلال وجود أو عدم وجود مؤسسات دستورية تمثل الشعب ، مستوى التنمية في الدولة، مؤشر معدل

(١)The International Index of Social Progress (ISP) and the Weighted Index of Social Progress (WISP) are well-established tools developed since 1974 by Richard Estes of the University of Pennsylvania's social work faculty
ttp://viewswire.eiu.com/site_info.asp
- George Mason University, Political Instability Task Force (PITF) , USA.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إنتاجية العمال ، ومؤشر دول الجوار ومدى تدخلها في الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية بالإضافة إلى مؤشر تاريخ الاستقرار السياسي للدولة،ونوع النظام السياسي الحاكم، مؤشر معدل البطالة، معدل النمو الاقتصادي، ومؤشر معدل دخل الفرد، وهي في مجموعها تعكس مدى استقرار الدولة من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية .كما يوجد مؤشرات جامعة جورج ماسون (Political Instability Task Force (PITF)) ومؤشرات مركز (Estes' Index of political stability) التي تغطي الفترة الزمنية من (١٩٧٩-١٩٨٤) والذي يقيس الاستقرار السياسي من خلال عدد الثورات التي حدثت لسبب سياسي (political protest) ، عدد الاضرابات التي حدثت لسبب سياسي (political strikes) وعدد القتلى في حوادث العنف الداخلية لكل مائة ألف نسمة (death from domestic violence) وعدد (political riots) ويتدرج المؤشر في قياسه من سالب درجة (-١) إلى سالب (-٥) درجات حسب مستوى العنف.

إلا أن الباحث ورغم العديد من السلبيات التي تعتري مؤشرات البنك الدولي (مؤشرات كوفمان) فقد اثر الاعتماد عليها في دراسته ، لأنها تغطي الفترات الزمنية المدروسة للجمهورية اليمنية (١٩٩٥-٢٠٠٨) ولاعتقاد الباحث بعدم قدرته العلمية على احتساب الأرقام من تلقاء نفسه([1]).

([1]) Ronald Inglehart and G. Catterberg.. 'Trends in political action: The developmental trend And the post-honeymoon decline.' *International Journal of Comparative Sociology* 43 (3-5): 2002 p 300- 316.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الثاني

الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اليمن

أولت العديد من الدول النامية أهمية خاصة للاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره مصدراً لتمويل مشاريعها الاقتصادية، وجالباً للتكنولوجيا الحديثة وناقلاً للمعرفة، والتدريب، وعاملاً منشطاً في نمو الصادرات مما يوفره من فرص النفاذ إلى الأسواق العالمية، لذا تسعى معظم دول العالم إلى استخدام البيئة المناسبة والوسائل المتعددة لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها، والجمهورية اليمنية شأنها شأن بقية تلك الدول، حاولت إيجاد البيئة الاقتصادية الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المبحث الأول: البيئة الاستثمارية في الجمهورية اليمنية

ظهر اهتمام اليمن بالاستثمار الأجنبي المباشر، منذ منتصف عقد السبعينات من القرن الماضي، وقد تمثل ذلك بإصدار القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٥م الخاص بتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويهدف هذا القانون إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما: جذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية للاستثمار في اليمن، وكذلك تشجيع القطاع الخاص المحلي في المساهمة الفاعلة في المشاريع الاستثمارية[١]،

المطلب الأول: مؤسسات تشجيع الاستثمار في اليمن

ونتيجة القوانين سابقة الذكر تم إيجاد المؤسسات الرسمية التي تعني بالاستثمارات الأجنبية المباشرة وهي:

أ-الهيئة العامة للاستثمار

قامت الحكومة اليمنية بإنشاء الهيئة العامة الاستثمار في آذار ١٩٩٢، وفقاً لقانون الاستثمار رقم (٢٢) لعام ١٩٩١م، كجهة مسئولة عن كل شؤون الاستثمار وقضاياه، وتتولى الإشراف على تنفيذ القانون،

---

(١) المسيبلي لبنى، وعدنان غانم ، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، مجلة جامعة دمشق، العدد الثاني، المجلد١٩، ص١٦٧-١٩٩

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

وتبسيط إجراءاته، وتقديم الخدمات الفنية المعلوماتية للمستثمرين، بهدف نقل المشروعات الاستثمارية من حيز الدراسة، إلى حيز التنفيذ، ومباشرة العمل[1].حيث يوجد في كل محافظة من محافظات الجمهورية مكتب فرعي للهيئة العامة للاستثمار يهدف إلى التسهيل للمستثمر وتقديم مايحتاج إلية.

وقامت الحكومة بإصدار القوانين الاقتصادية، التي تمنح المستثمرين الحوافز والتسهيلات، ومن ذلك قانون الاستثمار (رقم ٢٢) لعام ٢٠٠٢ البديل لقانون الاستثمار رقم (٢٢) لعام ١٩٩١ وتعديلاته، والذي ينظم ويشجع الاستثمارات ويمنح التسهيلات والحوافز للمستثمرين، كما وجد بعض الضمانات للمستثمر منها عدم تأميم المشروعات، وعدم الاستيلاء عليها أو حجز أموالها، أو مصادرتها، أو تجميدها أو التحفظ أو فرض الحراسة عليها إلا من خلال حكم قضائي، والمساواة بين المستثمر اليمني، وغير اليمني في جميع الحقوق والواجبات، وحرية المستثمرين في إدارة لمشاريعهم، وفي تحويل أموالهم بالنقد الأجنبي، من والى الجمهورية اليمنية، وإعادة تصدير رأس المال المستثمر إلى الخارج، سواءً كان عيناً أو نقداً عند التصفية، أو التصرف بالمشروع[2]. كما قدم القانون مجموعة من التشريعات التي تمنح المستثمر الإعفاءات التالية.

- إعفاء الموجودات الثابتة المطلوبة لإقامة، أو توسيع، أو تطوير المشاريع الاستثمارية من الضرائب والرسوم الجمركية، وإعفاء مستلزمات الإنتاج الحيواني والزراعي والسمكي من الرسوم الجمركية والضريبية، وكذلك إعفاء مستلزمات الإنتاج للمشاريع الأخرى بنسبة (٥٠%) من كافة الرسوم الجمركية للمشاريع القائمة والمسجلة.

---

(١) الجمهورية اليمنية، الهيئة العامة للاستثمار، على شبكة الانترنت، www.giay..org

(٢) الجمهورية اليمنية، قانون تشجيع الاستثمار، قانون الاستثمار رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٢، الهيئة العامة للاستثمار في اليمن، ٢٠٠٥، على شبكة الانترنت، ، www.giay..org

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- إعفاء المشروعات من ضرائب الأرباح لمدة (٧) سنوات داخل المدن الرئيسية (صنعاء، عدن، تعز، الحديدة، المكلا) وتزداد مدة الإعفاء لمدة سنتين لباقي مناطق الجمهورية، ابتداءً من تاريخ بدء الإنتاج أو مزاولة النشاط، ويمكن أن تزيد هذه المدة لسنتين إضافيتين لكل حالة تتحقق في المشروع من الحالات التالية على أن لا يتجاوز إجمالي مدة الإعفاء عن ١٦ سنة.

أ- المشروعات التي تزيد نسبة المكون المحلي من الموجودات الثابتة عن (٢٥%) من إجمالي قيمة الموجودات الثابتة الخاصة بالمشروعات.

ب- المشروعات التي تمتلكها شركات عامة لا تقل نسبة الاكتتاب العام فيها عن (٢٥%) من رأس المال المدفوع.

- إذ لحقت بالمشروع خسائر أثناء مدة الإعفاء، يتم تدويرها خلال تلك السنة أو السنوات التي وقعت فيها، وبما لا يتجاوز ثلاث سنوات اعتباراً من السنة الأولى التي تلي سنوات الإعفاء.

- إعفاء المشروعات من ضريبة العقارات، ومن رسوم توثيق عقود تأسيس المشروعات وكذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروع حتى تمام تنفيذه.

- إعفاء المشروعات من ضريبة الدخل على الأرباح الموزعة.

- الإعفاء من كافة الرسوم والضرائب أياً كان نوعها، المفروضة على الصادرات.

- الإعفاء من الضريبية المستحقة على الأرباح الناتجة عن إيرادات التصدير، وذلك بعد انقضاء مدة الإعفاء المقررة للمشروع، كما تمنح المشروعات عند توسيعها نفس الإعفاءات الضريبية، ولنفس المدة، بنسبة قيمة رأس المال المضاف[١].

---

(١) الجمهورية اليمنية، قانون تشجيع الاستثمار، قانون الاستثمار رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٢، الهيئة العامة للاستثمار في اليمن، ٢٠٠٥، على شبكة الانترنت، ، www.giay..org

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كما أصدرت الجمهورية اليمنية قانونا ينظم المناطق الحرة، وهو قانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٣، رغم وجود منطقة حرة واحدة حتى الآن تشمل مدينة عدن (العاصمة الاقتصادية والتجارية) لليمن[١].

وقد شهد قطاع الاستثمار العديد من التطورات القانونية والتشريعية التي هدفت إلى تسهيل وتبسيط الإجراءات وتوفير العديد من المزايا للمستثمر، ومن أهم التطورات القانونية والتشريعية التي شهدها قطاع الاستثمار التعديلات التي أدخلت على قانون الاستثمار رقم ٢٢ لسنة ١٩٩١، والتي تمثلت في إجراء تعديلات على قانون الاستثمار بقرارات جمهورية في عامي ٩٥-٩٧، بغرض إضافة مزيد من التسهيلات على قانون الاستثمار رقم ٢٢ لعام ٩١، ثم صدور قانون الاستثمار رقم ٢٢ لعام ٢٠٠٢، والذي جاء نتاجا لمخرجات الدراسة التي أعدتها الهيئة بالتعاون مع مركز خدمات الاستثمار الأجنبي (فيأس)، الذي يعمل تحت مظلة البنك الدولي لمواكبة التطورات الحديثة في مجال الاستثمار ولينسجم مع برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري الذي تبنته الحكومة منذ العام ١٩٩٥.

وقد تضمن القانون ٢٢ تعديل ٨٠ بالمايه من مواده تقريبا، وتم تحويل عمل الهيئة من الترخيص إلى تسجيل المشاريع الاستثمارية[٢].

والتركيز على عملية الترويج للاستثمار وانحصرت مهمة مجلس الإدارة في رسم سياسة الاستثمار والموافقة على خطط الهيئة ، فضلا عن المزيد من التسهيلات والضمانات والإعفاءات التي يكفلها للاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية.

---

(١) فاطمة، باعمر، المنطقة الحرة بعدن، بوابة اليمن الاقتصادية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الأول للاستثمار والتنمية البشرية، المنعقد بتاريخ ٢٧-٢٩ مايو٢٠٠٦، صنعاء، ص٤

للمزيد انظر:الهيئة العامة للمناطق الحرة، قانون المناطق الحرة رقم ٤ لعام ١٩٩٣، ص٦-٧

(٢) مثنى، منتهى،جريدة السياسية (٢٠٩٥٥)،٢٧ مايو ٢٠١٠،صنعاء.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وعملت الهيئة العامة للاستثمار على إجراء تعديلات عل قانون الاستثمار رقم ٢٢ لعام ٢٠٠٠، ليتناسب مع المتغيرات العالمية الحديثة وقوانين منظمة التجارة العالمية ودول مجلس التعاون الخليجي، وهو في طور المصادقة النهائية علية من قبل مجلس النواب ،وذلك في أطار تعديل المنظومة التشريعية المتعلقة بالاستثمار والتجارة الهادفة لتحسين البيئية الاستثمارية ، وكذا بيئة أداء الأعمال من قبل اللجنة المكلفة بتعديل هذه القوانين. ونفذت الهيئة في أطار خطة عملها وبحسب وظائفها الرئيسية الأربع،وهي:

مناصرة السياسات، بناء الصورة الايجابية لليمن، استقطاب المستثمرين ، تسهيل الاستثمارات.

وقد منحت الهيئة العامة للاستثمار فروعها ومكاتبها في المحافظات صلاحيات واسعة. ويوكد عدد من الخبراء الاقتصاديين المحليين والأجانب أن اليمن، وعلى الرغم من الظروف الاستثنائية التي مر بها خلال الفترة الماضية وأيضا تأثيرات الأزمة المالية العالمية، ألا أن الاستثمارات واصلت تدفقها .

فيما لا تزال عدد من الشركات العالمية متعددة الجنسية تبدي استعدادها لتنفيذ مشاريع في اليمن خلال السنوات القادمة في عدد من القطاعات وتسعى الحكومة إلى توفير البنية التحتية في عموم المحافظات لتشجيع الاستثمار فيها([1]).

المبحث الثاني: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن

وبعد الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠، اتسعت الرقعة الجغرافية للجمهورية اليمنية، أصبح من الضروري الاهتمام بالبنية الأساسية، وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار في مختلف نواحي اليمن لتحقيق التنمية المتوازنة.

([1]) العطار، صلاح، جريدة السياسية (٢٠٩٥٥).٢٧ مايو ٢٠١٠.صنعاء.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الأول: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن

تم إصدار قانون الاستثمار(رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٢) الذي منح حوافز مغرية للاستثمارات المحلية والأجنبية، التي تتضمن كل محافظات الجمهورية اليمنية، ما عدا المحافظات التي يطلق عليها بالمنطقة (أ) في القانون وهي، (صنعاء، عدن، تعز، الحديدة، حضرموت)، ويمكن القول أن الهدف من ذلك هو، السعي لمعالجة بعض الظواهر الاجتماعية في المحافظات الفقيرة كالفقر والبطالة، من خلال تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي للاستثمار في تلك المناطق وتقديم الحوافز المادية، وتوفير البنية الأساسية اللازمة لتلك الاستثمارات، باعتبار ذلك وسيلة للقضاء على مثل تلك الظواهر الاجتماعية، بالإضافة إلى تحقيق تطوير المحافظات اليمنية الفقيرة اقتصادياً واجتماعياً، وبما يخفف العبء على المدن الكبرى، والحد من ظاهرة الهجرة من المحافظات الفقيرة إلى المحافظات الغنية.

حيث تلعب البيئة التي تعيشها المحافظات في الجمهورية اليمنية دورا هاما في جذب الاستثمارات أو عزوفها ، ومنها طبيعة المجتمع داخل المحافظات(تعاملات الإفراد وسلوكهم مع المستثمر) ،وايضاء وسائل المواصلات والاتصالات وطبيعة السوق نفسه هل هو جاذب للاستثمار أو العكس، وايضاء توجهات النخبة الحاكم في توجيه الاستثمار نحو محافظة عن أخرى.

ويوضح الجدول رقم (٢) التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف محافظات الجمهورية اليمنية، ومدى تركز هذا النوع من الاستثمار في المدن الرئيسية، ولتوضح ذلك بيانيا تم إضافة الرسم البياني لمدى تركز الاستثمار في المحافظات.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

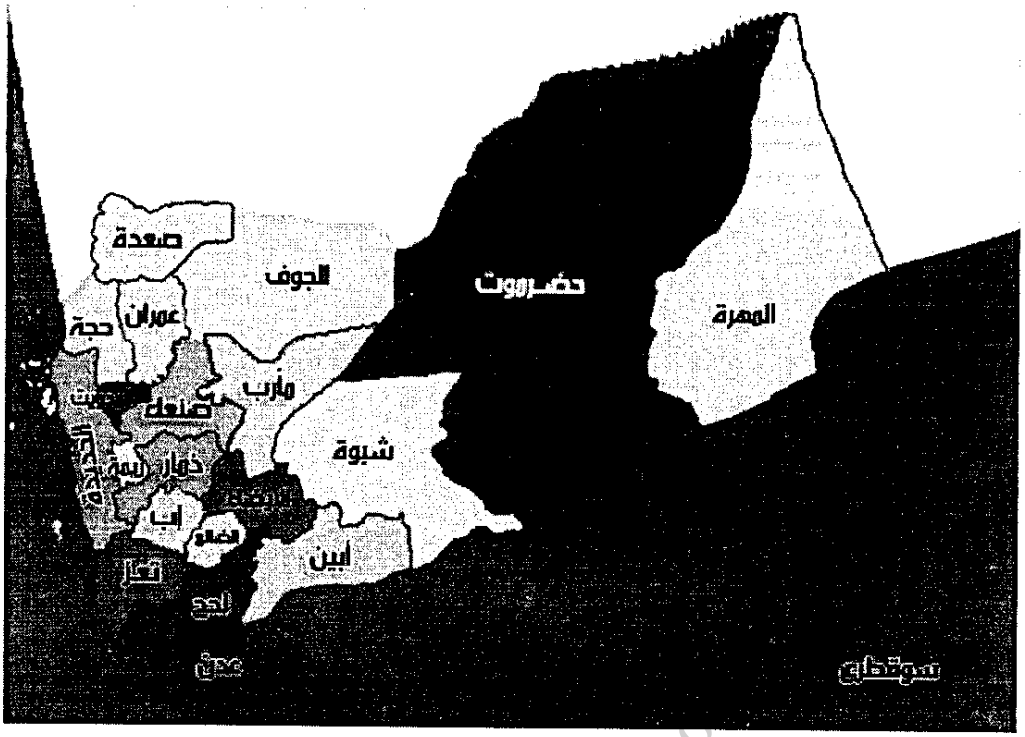

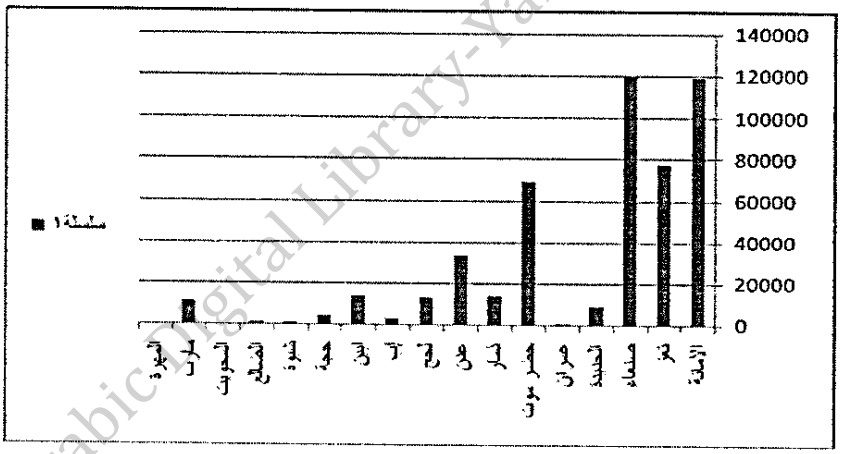

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول رقم (٢)
التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في اليمن (١٩٩٥-٢٠٠٨م) (مليون ريال)

البيان / السنة	الامانة	تعز	صنعاء	الحديدة	عمران	حضر موت	ذمار	عدن	لحج	إب	ابين	حجة	شبوة	الضالع	المحويت	مأرب	المهرة	الإجمالي
١٩٩٥	٨.٧	٠	٤٢٧.٨	٨١.٢	٠	٢٣٠٩٧.٥	٠	٤٨٩.٧	٢٠٠.١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٤٣٠٥
١٩٩٦	٤٧٨.٧	٠	٩٠٢.٥	٧٦	٠	١٤٧٤	٦٠٠	٤١٩٠.٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٧٧٢١.٥
١٩٩٧	٢٨٠٨.١	٠	٤٩٨.٩	٨٠٥	٠	٠	١٨.٥	١٢٣٤٨.٣	٠	٣٨.٤	٧٧٤٠	٢٢٥٠	٥٥.٦	٠	٠	٠	٠	٢٦٥٦٢.٨
١٩٩٨	٦١٩.٢	٥٠	٩٠٥.٧	١٨٣٥.٧	٠	٠	٠	٢٦١٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦٠٢٣.٦
١٩٩٩	١٠٧٠٨.٥	٨٣.٣	٢٨٨١.٩	٤١١.٩	٠	٨١٩.٩	٠	٤٩٠٦.٣	٠	٠	٠	٠	٠	١٧.٥	٤٤	٢٤.٨	٠	١٩٨٩٨.١
٢٠٠٠	٢٧٦٨٨.٥	٠	٥٠٤.٩	٥١٧.٥	١٢	٠	١٢	٠	٠	٠	٠	٠	١٨	٠	٠	٠	٣٣٥	٢٩٠٨٧.٩
٢٠٠١	٤٤٦.٧	٠	٩١٠.٣	٠	٢٢.٨	١٠	٠	٢٦٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٦٤٩.٨
٢٠٠٢	١١٠٣.٥	٠	١٦٨٤٥.١	٩٦.٤	٠	٤٧٢.٤	٤٧.٩	٢١٣٦	٠	٦٠٠	٤١٩٩.٥	٠	٠	١٣.٦	٠	٠	٠	٢٥٥١٤.٤
٢٠٠٣	١٥٦٢	٠	٧٥٢.٥	٠	٠	٢١٤٦٤.٥	٠	٠	١١٥٨٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٥٣٦٢
2004	٣٩٤.٤	٠	١٣٠٥.١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥١٨٢.٤	٠	40.957.9
2005	786.7	265.7	919.1	305.6	101.7	200	132.4	4116.0	171.3	225	356.2	70	97	66.5	64	6108	38.0	16.308.9
2006	531.7	413.2	3321.7	321.2	170	3271.5	2273.1	622.7	363.7	723.5	413.5	621.5	75	67.5	52	83.5	41.0	13.366.3
2007	71142.8	5247.4	7527.2	378.9	42	9172.7	3346.2	855.2	381.2	891.6	721.5	573.1	80	43.1	80	72.1	51.3	100.606.3
2008	925.321	71362.1	81921.7	4293.5	462	9413.2	7925.6	987.1	621.7	792.3	856.3	841.7	983	922.7	87	73.9	73.9	274.151.5
الإجمالي	211.489.2	81.086.4	189.663.8	11.163	46.891	93.0476	15.366.4	36.192.6	13.421	4.888.8	14.287	4.356.3	1.493.6	1.307.9	647	5.49805	670.9	
ترتيب المحافظة في حصة الاستثمارات	١	٤	٢	١٠	٥	٣	٧	٦	٩	١٢	٨	١٣	١٤	١٥	١٧	١١	١٦	

المصدر: _ الهيئة العامة للاستثمار، دائرة المعلومات والإحصاء، (١٩٩٥-٢٠٠٨) صنعاء .
_وزارة الصناعة والتجارة،أدارة البحوث الصناعية،(١٩٩٥-٢٠٠٨)،صنعاء.

ويبين تحليل الجدول رقم (٢) تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المحافظات الرئيسية (أمانة العاصمة، حضرموت،صنعاء، عدن، تعز) فقد حصلت هذا المحافظات سابقة الذكر على النسبة الأكبر من الاستثمارات ،وهذا يرجع لتوفر مقومات البنية التحتية الأساسية فيها ، وتوفر مقومات مناخ الاستثمار ، كالاستقرار الأمني ، ووجود الكثافة السكانية، والأيدي العامة المتوفرة نسبياً،بالإضافة إلى تركز النخب الاقتصادية والسياسية اليمنية فيها، وتعاني المحافظات الأخرى، من عزوف الكثير من المستثمرين الأجانب عن الاستثمار فيها ، بسبب عدم توفر البنية التحتية الأساسية في تلك المناطق من مواصلات واتصالات، وأيدي عاملة ذات خبرة ، بالإضافة إلى عدم استقرار الأمن فيها . ومن الملفت للانتباه أن هذه المحافظات هي التي حد قانون تشجيع الاستثمار لعام ٢٠٠٢ من نسب الحوافز والمغريات للاستثمار فيها.

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في اليمن

يستطيع المستثمر الأجنبي أن يستثمر أمواله وفقا لقانون الاستثمار رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٢م في أي قطاع من القطاعات الاقتصادية المختلفة، باستثناء بعض القطاعات المحددة في المادة رقم (١) من هذا القانون، وهي(الاستثمار في قطاع النفط والغاز والمعادن التي تحكمها اتفاقيات خاصة، صناعة الأسلحة والمتفجرات، الاستثمار الذي ينتج عنة إضرار بالبيئة والصحة، أعمال المصارف والبنوك) وتشير بيانات الهيئة العامة للاستثمار أن توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على القطاعات الاقتصادية – باستثناء القطاع النفطي– كانت على النحو التالي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول (٣)

تطور حجم وعدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى القطاعات الاقتصادية

(١٩٩٥-٢٠٠٨) (مليون ريال يمني)

القطاع	الصناعي		الزراعي		الخدمي		السمكي		السياحي		الإجمالي		اتجاه الاستثمارات
السنة	العدد	التكلفة	العدد	التكلفة	العدد	التكلفة	العدد	التكلفة	العدد	التكلفة	العدد	التكلفة	
١٩٩٥	١٥	٨٤٢.٢٩٦	٠	٠	٦	٢٣.٤٢٧.٩٩٩	٠	٠	١	٤.٠٠٠	٢٢	٢٤.٣٠٤.٢٩٥	-
١٩٩٦	٨	١.٤٧٩.٦٧٢	١	٦.٠٠٠	٧	٤.٢٧٦.٩٣٥	١	٢٣.١٧٧	٤	٢.١٠٢.٨٧٥	٢١	٧.٨٨٨.٦٥٩	تناقص
١٩٩٧	١٨	١٢.٥١٥.٥٨٠	١	٤٦.٧٢٠	٧	٣.٥٣٤.٠٥١	٢	٧٦٠.٠٣٥	٦	٩.٦٥٣.٦٠٠	٣٤	٢٦.٥٠٩.٩٨٦	ارتفاع
١٩٩٨	١٦	٢.٨٢٦.٠١١	٠	٠	٦	٨٥٤.٤٢١	٠	٠	٥	٢.٣١٣.٦٨٢	٢٧	٥.٩٩٤.١١٤	تناقص
١٩٩٩	١٦	٢.٩١٨.٧٥٤	٤	٣٠٨.٨٥٧	١٢	٥.٤٧٤.٧٣٤	١	٧٨٧.٢٤٠	٨	٩.٦٢٨.٤٨٣	٤١	١٩.١١٨.٠٦٨	ارتفاع
٢٠٠٠	٨	٣.٥٧٧.٢٠٤	٠	٠	١٢	٢٤.٨٢٨.٤٤١	٢	١٥٨.٥٠٠	٨	٤٢٣.٧٨٠	٣٠	٢٨.٩٨٧.٩٢٥	ارتفاع
٢٠٠١	١١	١.٤٢٤.٦٧٩	٠	٠	٥	١٩.٤٨٣.٢٩٦	٠	٠	٥	٩١.٥٠٢	٢١	٢٠.٩٩٩.٤٧٧	تناقص
٢٠٠٢	١٨	٦.١٠٤.٥٣٦	٠	٠	١٤	٢.٠١٧.٩٥٥	١	١.٣٢٠.٩٨٥	٦	٦٦٩.٠٦٠	٣٩	١٠.١١٢٥٣٦	تناقص
٢٠٠٣	١٨	٣٤.٦٠٨.٧٩٣	١	٦٣.٦٧٣	١١	٦٣٨.٨٥٣	٠	٠	١	٥٠.٠٠٠	٣١	٣٥.٣٦١.٣١٩	ارتفاع
٢٠٠٤	١٢	٦.١٤٢.٤٢٨	٠	٠	٤	٥٩.١٦٣	٠	٠	٥	٦٧٧.٣٢٥	٢١	٦.٨٧٨.٩١٦	تناقص
٢٠٠٥	٩	٣٨.٨٥٧.٨٧٠	٠	٠	١١	٥١٦.٠٦٢	٠	٠	٦	١١٩.٢٨٥	٢٦	٣٩.٤٩٣.٢١٧	ارتفاع
٢٠٠٧	١١٧	٨١.١٢٠.٩٦٨	٣٦	٢.٤٠٧.٩٥٣	٥٢	٤٠.٤١٨.٥٢٧	١	٣.٥٧٧.٨٦٠	٤٠	٣٨.٥٧٠.٦٨٤	٢٤٦	١٦٦.٠٩٥.٩٩٢	ارتفاع
٢٠٠٨	٣٠	٤٧.٩٥١.٣٤٣	١٦	١.٠١٠.٨٩٧	٢٥	٤٣.٦٢٥.٩٠٢	٠	٠	١١	١.٤٨٠.٢٦٧	٨٢	٩٤.٢٦٨.٤٠٩	تناقص

* المشروعات التي أخذت في الاعتبار هي المشروعات الأجنبية المباشرة المنفذة، خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨ حسب القطاعات الاقتصادية وسنة التنفيذ .

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار في الجمهورية اليمنية، دائرة البيانات والمعلومات، 2008، ص٧-١٠.

_وزارة الصناعة والتجارة،أدارة البحوث الصناعية،(١٩٩٥-٢٠٠٨)،صنعاء.

بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (٢٤.٣) مليار ريال عام ١٩٩٥، انخفض بشكل كبير في عام ١٩٩٦ إلى (٧.٨٨) مليار ريال ثم عاد إلى الارتفاع بنسبة كبيرة إلى (٢٦.٥) مليار ريال وبقي الاتجاه العام للاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الارتفاع والانخفاض طوال سنوات الدراسة، ليصل عام ٢٠٠٧ إلى الذروة حيث وصل إلى (١٦٦.٠٩٥.٩٩٢) مليار ريال يمني، تمت من خلال ٢٤٦ مشروعا موزعة على كافة القطاعات الاقتصادية في اليمن ، لكنه عاد إلى الانخفاض الحاد إلى (٩٤.٢) مليار ريال في عام ٢٠٠٨ تمت من خلال ٨٤ مشروعا موزعة على كافة القطاعات الاقتصادية ، ويلاحظ من خلال اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات الاقتصادية كلها(باستثناء القطاع النفطي) خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨، أنها ثابتة [١].

واحتل القطاع الصناعي المرتبة الأولى، من حيث اجتذابه للاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ وصل عدد المشاريع التي تم الاستثمار فيها إلى (٢٨٦) مشروعا من أصل (٦٤١) مشروعا تم الاستثمار فيها في كل القطاعات(باستثناء قطاع النفط) ، وقد شكل هذا القطاع ما يعادل (٤٣%) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨م.

تراوحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين (٨٤٢.٢٩٦) مليون ريال في عام ١٩٩٥، لترتفع إلى (٣٨.٨) مليار ريال في عام ٢٠٠٥، ثم ارتفعت بشكل كبير في عام ٢٠٠٧ لتبلغ (٨١.١٢٠.٩٦٨) مليار ريال، وقد عادت إلى الانخفاض إلى النصف تقريبا في عام ٢٠٠٨ حيث بلغت (٤٧.٩٥١.٣٤٣)

---

(١) الهيئة العامة للاستثمار في الجمهورية اليمنية، دائرة البيانات والمعلومات، الربع الرابع، ٢٠٠٨، بيانات غير منشورة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مليار ريال. وشهدت انخفاضا في عدد المشروعات الاستثمارية حيث بلغت ١٢٦ مشـــروعا صـــناعيا بتكلفة ٩٢ مليارا و٨٤٣ مليونا و٨٦٠ ألف ريال[١].

وأثمرت جهود الهيئة العامة للاستثمار في الجمهورية اليمنية في جذب الشركات العالمية في مجال التعدين في اليمن وحصولها على مناطق امتياز وقد حصلت الشركات التالية على هذه الامتيازات :

١- شركة ميرديان الايرلندية : حصلت على امتياز لعمليات التنقيب عن الذهب في منطقة وادي مدن محافظة حضرموت .

٢- شركة ميناركو : دخول شركة زنك أوكس الأمريكية في التنقيب عن معادن الزنك والرصاص والفضة في (منطقة الجبلي نهم)، (طبق م / شبوة) ، حيث تم عام ٢٠٠٦م التوقيع على اتفاقية لاستغلال خام الجبلي.

٣- شركة مينورا : عملت في دراسة الجدوى الاقتصادية لمنجم الذهب في وادي مدن م / حضرموت وبسبب انخفاض أسعار الذهب عالمياً انسحبت الشركة من المنطقة وقد تم منح مجموعة آل ثاني رخصة لتطوير المنجم والأعمال الاستكشافية في المنطقة والمنطقة والمجاورة .

٤- الشركة اليمنية الاسبانية للتعدين : عملت في البحث والتنقيب عن الألمنيوم وسليطات المغنسيوم كمواد للأغراض الصناعية في المكلا ولم تستمر الشركة في أعمالها .

٥- شركة لورفن بروجكت الهندية : عملت في منطقة الراحة بمحافظة لحج لاستغلال الحجر الجيري في المنطقة ، وعمل بعض الدراسات الاستكشافية وبسبب بعض العراقيل التي واجهتها الشركة مع أبناء المنطقة ، ولصعوبة عملية التصدير عبر ميناء الحاويات في عدن لم تواصل الشركة عملها .

---

(١) الهيئة العامة للاستثمار في الجمهورية اليمنية، دائرة البيانات والمعلومات، الربع الرابـــع، ٢٠٠٨، بيانـــات غيـــر منشورة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وجاء قطاع الخدمات في المرتبة الثانية، من حيث اجتذابه للاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ وصل عدد المشاريع التي تم الاستثمار فيها إلى (١٨٢) مشروعا وقد شكل هذا القطاع ما يعادل (٣٨.٦) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨م.

حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة فيه حوالي (٢٣.٤٢٧.٩٩٩) مليون ريال في عام ١٩٩٥، لترتفع إلى (٥١٦) مليون ريال في عام ٢٠٠٥، ثم وصلت إلى (٤٠.٤١٨.٥٢٧) مليون ريال في عام ٢٠٠٧، ارتفعت إلى (٤٣.٦٢٥.٩٠٢) مليار ريال في عام ٢٠٠٨.

وقد ارتفع رأس مال المشروعات الاستثمارية المسجلة خلال العام ٢٠٠٩م في القطاع الخدمي إلى ١٧٥.٣٥٣.٢٤٥ مليارا لـ ٧٠ مشروعا خدميا.

وجاء القطاع السياحي في المرتبة الثالثة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تم استثمار (١٠٦) مشروعات فيه خلال فترة الدراسة تمثل نسبة (١٤%) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨م. ، وارتفع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الزراعي عام ٢٠٠٩ إلى ٣٨ مليارا و ٥٤٤مليونا و١٥٥ ألف ريال من خلال ٣٦ مشروعا .

وجاء القطاع الزراعي في المرتبة ما قبل الأخيرة حيث تم استثمار (٥٩) مشروعا جاءت في معظمها عامي(٢٠٠٧-٢٠٠٨)، ومثلت نسبة الاستثمارات في هذا القطاع (٢.٤%) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات. وارتفع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الزراعي عام ٢٠٠٩ الى ٣٥ مشروعا بتكلفة استثمارية ٥.٦٧٨.٩٦٤ مليارا .

وجاء القطاع السمكي في المرتبة الأخيرة من حيث عدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تم استثمار (٨) مشروعات فيه خلال فترة الدراسة تمثل الذي يمثل نسبة (١.٦%) من إجمالي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨م[١]. كما شهد القطاع السمكي ارتفاعا في عدد المشروعات في عام ٢٠٠٩ بتكلفة خمسة مشروعات استثمارية لتبلغ مليارين و٤٧٥ مليون ريال.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع النفطي

شهد قطاع النفط والمعادن نشاطاً مكثفا وتوسعاً ملحوظاً في مختلف جوانبه، وقد تمكنت هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة من جذب العديد من الشركات العالمية العاملة في مجال الاستكشاف والتنقيب عن المعادن بمختلف أنواعها خصوصاً أن معظم ما تمتلكه اليمن من هذه الثروة لم يستغل بعد ، وأصبح اعتماد الاقتصاد الوطني بشكل أساسي على قطاع النفط والغاز الذي رفد الخزانة العامة للدولة بما لايقل عن ٧٥ % من إجمالي الإيرادات ومساهمته ب (٣٥) من الناتج المحلي الإجمالي ، كما إنه يشكل حوالي (٩٥ %) من إجمالي صادرات اليمن الخارجية[٢] . وبعد تحقيق الوحدة اليمنية توفر المناخ الاستثماري الملائم للشركات الأجنبية ، وشهدت الجمهورية اليمنية قدوم عدد كبير من الشركات النفطية العالمية للعمل في مختلف مناطق الجمهورية التي تم تقسيمها إلى قطاعات نفطية ، حيث شهدت نشاطات استكشافية واسعة تعززت باكتشافات نفطية جديدة في عدد من القطاعات وتوسعت الأنشطة المرتبطة بها .

بعد تحقيق الوحدة اليمنية كان لابد من إيجاد آليات أكثر فاعلية بغرض تحفيز وتشجيع الشركات النفطية العاملة في المناطق الواعدة لتسريع أنشطتها الاستكشافية والدخول في مرحلة الإنتاج وقد تحقق خلال

---

(١) الهيئة العامة للاستثمار، دائرة المعلومات والإحصاء، (١٩٩٥-٢٠٠٨)، صفحات مختلفة.

(٢) باناجة، محمد عمر ، الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، وأثرها في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد ٤٥، شتاء ٢٠٠٩ (١ / ٢٠٠٩)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفتـــــرة ١٩٩٥ - ٢٠٠٨م انجـــــاز وتدشـــــين المشـــــاريع النفطيـــــة التاليـــــة :

١- توقيع عقد امتياز مع الشركة الكندية Canadian oxi التي عدل اسـمها لاحقـاً إلـى شـركة Canadian nexon في محافظة حضر موت لاستكشاف النفط والغاز ، حيث حققت اكتشافاً تجارياً في حقل سونا ، تبعته عدد من الاستكشافات الأخرى، وتم بناء المنشآت السطحية ومد خـط الأنبـوب لتصـدير الـنفط فـي محافظـة حضـرموت علـى البحـر العربـي فـي عـام ١٩٩٥ .

٢- في عام ١٩٩٦م أثمرت الأعمال الاستكشافية في محافظة شبوه عن إنتاج النفط ومن ثم تم تصدير الحقول المكتشفة في هذا القطاع حقل (حلبوة / النصـر / الـذهب) وبنـاء المنشـآت السـطحية . كما كان للاتفاقية التي وقعت مع شركة توتال الفرنسية total في محافظة شـبوة نتـائج ايجابيـة أظهرت تحقيق اكتشافات نفطية عام ١٩٩٧م في حقول خرير وعطوف وتاربه بمعدل إنتاج ٢٠ ألـف برميـــــــــــــــل فـــــــــــــــي اليـــــــــــــــوم .

٣- في عام ١٩٩٩م أعلنت شركة (دي - إن - أو) النرويجية العاملة في (قطاع حواريم ٣٢) عـن اكتشاف النفط وبدأت عملية الضخ للإنتاج والتصدير عبر خط انبوب المسيلة في عام ٢٠٠١م، كما تلا قيام شركة دوف البريطانية بالإعلان التجاري للنفط (قطاع شرق سار ٣٢) عام ٢٠٠١م حيث بـدأت عمليـة الضـخ للإنتـاج والتصـدير عبـر خـط انبـوب المسـيلة فـي بدايـة عـام ٢٠٠٢م .

٤- في عام ٢٠٠٣م قامت شركة فينتج الأمريكية بالإعلان التجاري عن الاكتشاف النفطي حيث مـن المتوقع أن يتم ربط الإنتاج والتصدير عبر خط انبوب جنة خلال النصف الأول مـن عـام ٢٠٠٥م.

٥- قامت شركة كنديان اوكسي بتروليم يمن المحدودة بالإعلان التجاري عن الاكتشاف النفطي بقطاع شرق الحجر (٥١) حيث من المتوقع أن يتم ربط الإنتاج والتصدير عبر خط انبوب المسـيلة الشـحر خـــــــــــــــلال النصـــــــــــــــف الأول مـــــــــــــــن عـــــــــــــــام ٢٠٠٥م .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

وبحسب المعلومات الرسمية المتوفرة من المصادر اليمنية فإن عدد الشركات النفطية العالمية العاملة في الجمهورية اليمنية حتى عام ٢٠٠٤م بلغ (٢٤) شركة منها (١٤) شركة تعمل في (٢٦) قطاعاً استكشافياً و(٨) شركات إنتاجية تعمل في (٨) قطاعات ، بالإضافة إلى تجمع الشركات النفطية العاملة في قطاع جنة هنت ليبلغ عدد القطاعات المنتجة حتى بداية عام ٢٠٠٥م (٩) قطاعات. أما القطاعات المفتوحة فقد بلغت (٤٠) قطاعاً معروضة أمام الشركات النفطية للاستثمار والتنقيب فيها. وفي عام ٢٠٠٥م ارتفع عدد قطاعات الامتياز النفطي في اليمن ليبلغ (٨٤) قطاعاً منها (٢٦) في القطاعات الاستكشافية و(٩) في القطاعات الإنتاجية و(٤٩) في القطاعات المفتوحة فيما بلغ عدد الشركات الاستكشافية (١٤) شركة والشركات الإنتاجية (٨) شركات.

وفيما يلي سوف استعرض الإنتاج النفطي اليومي والسنوي في الجمهورية اليمنية :

جدول رقم (٤)

الإنتاج النفطي اليومي (بالبرميل) في الجمهورية اليمنية خلال الفترة من ١٩٩٥- ٢٠٠٩م

السنة	العدد
١٩٩٥	٣٥١
١٩٩٦	٣٥٧
١٩٩٧	٣٧٥
١٩٩٨	٣٨٠
١٩٩٩	٤٠٥
٢٠٠٠	٤٥٠
٢٠٠١	٤٥٥
٢٠٠٢	٤٥٧
٢٠٠٣	٤٤٨
٢٠٠٤	٤٢٠
٢٠٠٥	٤١٦
٢٠٠٦	٣٨٠
٢٠٠٧	٣٤٥
٢٠٠٨	٣٠٤
٢٠٠٩	٢٩٨

المصدر: وزارة النفط والمعادن، الاداره العامة للعلام النفطي والمعدني ، اليمن ، ٢٠٠٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول رقم (٥)

الإنتاج النفطي السنوي في الجمهورية اليمنية خلال الفترة من ١٩٩٥- ٢٠٠٨م

السنة	القيمة
١٩٩٥	١٢٥.٤٤٢.٥٧٧
١٩٩٦	١٢٦.٥٨٠.٢٥٢
١٩٩٧	١٣٢.٣٠٧.٢٧٩
١٩٩٨	١٣٤.٧٦٤.٩٨٩
١٩٩٩	١٤٣.٢٣٥.٨٠٥
٢٠٠٠	١٥٩.٧٥٩.٣٨٣
٢٠٠١	١٦٠.٠٥٣.١٧٨
٢٠٠٢	١٥٩.٩٢٩.٠٠٠
٢٠٠٣	١٥٧.٣٤٧.٧٣٤
٢٠٠٤	١٤٧.٤٩٥.٠٠٩
٢٠٠٥	١٤٦.٠٩١.٨٥٠
٢٠٠٦	١٣٣.٤٨٧.٤٠٩
٢٠٠٧	١١٦.٦٦٧.٤٦٨
٢٠٠٨	١٠٧.٤١٥.٩٣٤

المصدر: وزارة النفط والمعادن، الاداره العامة للعلام النفطي والمعدني ، اليمن ، ٢٠٠٨

حيث عانى الاستثمار في اليمن بشكل عام معوقات وصعوبات عديدة لا يزال أغلبها قائماً حتى يومنا هذا، وهو ما انعكس بشكل مباشر على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اليمن وتذبذبها بشكل كبير بين الارتفاع والانخفاض.

ويمكن تقسيم هذه المعوقات إلى نوعين(١): منها ما يتعلق بأسس تطوير السوق والمرتبط بالإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية وما يترتب على سياساتها من اتجاهات اقتصادية قد تكون غير مساعدة للنمو، بينما يتعلق النوع الثاني بالبنية التحتية التي ما زالت تمثل اختناقاً واضحاً أمام التوسع في الاستثمار

(١) باناجة، محمد عمر ، الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، وأثرها في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد ٤٥، شتاء ٢٠٠٩ (١ / ٢٠٠٩)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نتيجة ضعف الخدمات المقدمة للقطاعات الاقتصادية المختلفة. ويرجع تواضع نمو الاستثمارات المحلية والأجنبية في اليمن خلال الفترة الماضية إلى تباطؤ تنفيذ برنامج الإصلاح في معالجة الاختلالات الماثلة في أجهزة القضاء والضبط والأمن وغيرها من الأجهزة الإدارية للدولة، والتي تمثل ضمان لسيادة القوانين والتشريعات التي تحمي حقوق الملكية ونفاذ التعاقدات، بالإضافة إلى اجتثاث الفساد من جذوره ورفع مستوى أداء الجهاز الإداري للدولة لخلق بيئة مواتية لاستقطاب الاستثمارات بما يكفل تحقيق النمو الاقتصادي المستهدف والاندماج المتكافئ في الاقتصاد العالمي، ويتسم النظام الإداري بتداخل الاختصاصات بين الجهات الحكومية المختلفة، فضلاً عن بعض المزاجية التي تتحكم في تطبيق القوانين واللوائح التنفيذية .ويمثل القضاء أيضاً أحد المعوقات الأساسية أمام توسع النشاط الاقتصادي، حيث تظهر عدم كفاءة نظامه وإدارته، وبالتالي يعزف الكثير من رجال الأعمال عن اللجوء إلى المحاكم لاستعادة حقوقهم، إلى جانب التطويل في الفترة الزمنية للحصول على حكم أو تنفيذه .أما الجانب الأمني فيحتاج بدوره إلى تعزيز، وخاصة أن المستثمرين يشعرون بفقدان سلطان الدولة في بعض المناطق . ويجبر ضعف البنية التحتية المنشآت الصناعية على الاعتماد على مصادرها الذاتية لتوفير الكهرباء والمياه وغيرها والتي تضيف تكاليف مرتفعة على الإنتاج وتضعف القدرة على منافسة الواردات،كما تشكل المساحة الكبيرة للبلاد مقرونة بمحدودية شبكة الطرق والمواصلات عاملاً رئيسياً في رفع تكلفة النقل حيث تربط الطرق المسفلتة بين المدن الرئيسية في حين تعاني بقية

المناطق من عزلة أو وعورة الطريق، مما يحجب وفورات الحجم .كذلك، وعلى الرغم من أن اليمن يعكس كثافة سكانية مرتفعة نسبيا، إلا أن انخفاض متوسط دخل الفرد والفقر الذي تعاني منه شريحة واسعة من السكان لا يجعل السوق المحلية جذابة. كذلك، ما زال سوق العمل في اليمن يفتقر إلى العمالة المدربة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والفنية وإلى المديرين التنفيذيين، وبالتالي، فإن أغلب المنشآت تقوم إما باستقطاب عمالة أجنبية بتكلفة عالية أو بتوظيف عمالة محلية تقوم بتدريبها أثناء العمل .

وأدت وفورات الحجم إلى تركز الأنشطة الاستثمارية في أيدي عدد قليل من البيوت التجارية والصناعية . كما أن المشاركة الفاعلة للبنوك التجارية في مجال تعبئة الموارد المحلية نحو النشاط الاقتصادي الإنتاجي محدودة حيث أن البيئة المنظمة ليست مواتية في ظل عدم توفر الحماية القانونية اللازمة لنشاطها، وتجد كثير من المشاريع وخاصة الصناعية صعوبة في الحصول على قروض تجارية باستثناء مجموعة محدودة من رجال الأعمال من ذوي السمعة الجيدة.

مصادر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اليمن:

يمكن تقسيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى اليمن إلى قسمين: استثمارات وافدة من الدول العربية، واستثمارات وافدة من الدول غير العربية، والهدف من ذلك معرفة مدى تأثير القرب الجغرافي للدول على زيادة تدفق الاستثمارات الوافدة من الدول العربية والخليجية إلى اليمن، والجدول رقم (٦) يوضح ذلك.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول رقم (٦)

حجم الاستثمارات في المشاريع المرخص لها في اليمن

(١٩٩٥-٢٠٠٨م) (مليون ريال)

البيان السنة	الاستثمارات اليمنية	% من الإجمالي	الاستثمارات الأجنبية (العربية)	% من الإجمالي	الاستثمارات الأجنبية (غير العربية)	% من الإجمالي	إجمالي الاستثمار
١٩٩٥	٦٣٢٨٣.١	٧٢.٢	٢٤٢١١.٣	٢٧.٦	٩٣.٧	٠.١	٨٧٥٨٨.١
١٩٩٦	٩٢٣٦٨.٩	٩٢.٣	٧٥٣٣.٨	٧.٥	١٦٧.٧	٠.٢	١٠٠٠٩٠.٤
١٩٩٧	١١١٣٧٠.٨	٨٠.٧	٢٥٤٠٢.٣	١٨.٤	١١٦٠.٥	٠.٨	١٣٧٩٣٣.٦
١٩٩٨	٥٧٨١.٦	٩٠.٦	٣٦٠٩.٧	٥.٧	٢٤١٣.٩	٣.٨	٦٣٨٣٧.٢
١٩٩٩	٤٥٠٣٥.٠	٧٣.١	١٦٥٠٩.٥	٢٢.٣	٣٣٨٨.٦	٤.٦	٧٣٩٣٣.١
٢٠٠٠	٧٨٣٩٢.٩	٧٣	٢٩٠٧١.٢	٢٧	١٦.٧	٠.٠٢	١٠٧٤٨٠.٨
٢٠٠١	٦١٥٢٤.٣	٩٧.٤	٧١١.١	١.١	٩٣٨.٧	١.٥	٦٣١١٧٤.١
٢٠٠٢	٥٤٩٦٣.٥	٦٨.٣	٢٥٤٠٤	٣١.٦	١١٠.٤	٠.١	٨٠٤٧٧.٩
٢٠٠٣	٤٩٦٥٤.٧	٥٨.٤	٢٣٢٤٥.١	٢٧.٣	١٢١١٦.٩	١٤.٢	٨٥٠١٦.٧
٢٠٠٤	١٠١٩٧٩.٧	٩٣.٧	٦٧٠٦.٦	٦.٢٠	١٧٥.٣	٠.٢	١٠٨٨٦١.٦
٢٠٠٥	٢١٧٢.١	٨٩.٠	٦٢٢.١	٨.٥	٢٨٢.٨٣	٢.٤	١٣٨.٨٩٦.٧٩٣
٢٠٠٦	٩٦٣٧.٥	٨٨.٠	٨٦٤١.٧	١٠.٧	١٢١.٦	١.٤	٢٩٤٣٧٢٧.٩٠٨
٢٠٠٧	٤٦٢٥٢١.٧	٨٧.٨٥	٥٢٣٦٩.٢	١١.٥	١٩٣.٩	١.٦	٢٧٧.٢٩٢.٣٨٠
٢٠٠٨	٦٤٠٣١.٢	٨١.٠	٩٦٠٥.٨	١٤.٥	٧٦٢.١	٤.٥	٣١٧.٢٧٢.٣٦٥

المصدر :الهيئة العامة للاستثمار، التقرير الإحصائي الفصلي (١٩٩٥-٢٠٠٨) ص ٥.

_وزارة الصناعة والتجارة،أدارة البحوث الصناعية،(١٩٩٥-٢٠٠٨)،صنعاء

فيلاحظ من خلال الجدول رقم (٦) أن الجزء الأكبر من الاستثمارات المرخص لها من الهيئة العامة للاستثمار، هي في معظمها استثمارات محلية، حيث بلغت نسبتها من إجمالي الاستثمارات المرخص لها خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨م نحو ٨٠.٥%، أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة من الدول العربية لليمن فقد بلغت نسبتها من إجمالي تلك الاستثمارات المرخص لها عن نفس الفترة نحو ١٧.٥%، في حين كانت الاستثمارات الأجنبية غير العربية الوافدة لليمن ضعيفة، حيث بلغت نسبتها خلال نفس الفترة نحو ٢.٢%، وهي مبالغ لا ترقى إلى المستوى المطلوب لتحقيق نمو اقتصادي كبير في اليمن، خاصة وأن اليمن تحتاج إلى الاستثمارات الأجنبية التي تجلب معها التكنولوجيا الحديثة والطرق التسويقية ذات الكفاءة العالية والأيدي العاملة الماهرة التي تحتاجها عملية التنمية الاقتصادية، وهذا يعني أن ضعف الكثير من مقومات البيئة الاستثمارية في اليمن يؤدي إلى تواضع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى اليمن.

وسوف نستعرض حصة البلدان العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى اليمن خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨م من خلال الجدول رقم (٧).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول رقم (٧)

مصادر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اليمن (من الدول العربية)

(١٩٩٥-٢٠٠٨م) (مليون ريال)

البيان السنة	الأردن	الإمارات	الكويت	العراق	ليبيا	البحرين	السعودية	مصر	فلسطين	لبنان	سوريا	تونس	قطر	عمان	السودان	الإجمالي
١٩٩٥	٥٧٦.٧	١٣٣٤٤	٠	٢٨.٢	٠	٠	٣٤٧.٢	٣٢	٩٨٧٩.٢	٤	٠	٠	٠	٠	٠	٢٤٢١١.٣
١٩٩٦	٢١.٩	٧٠٦٧.٧	٠	٠	٠	٠	٤٣٨.٧	٠	٠	٠	٢٥.٥	٠	٠	٠	٠	٧٥٥٣.٨
١٩٩٧	١٢٩	١٥٤٠٠٠٣	٠	٣٨.٤	٠	٠	٨٩٢٨	٣٧٩.٣	٤٤.١	١٥١.٢	٩٠	٥٥.٦	١٨٦.٤	٠	٠	٢٥٤٠٢.٣
١٩٩٨	٤٣٧.١	٨٢١.٣	١١.٢	١٧.٦	٠	٠	٢١٥٤.٣	٠	٣٥	١١٨.٢	١٥	٠	٠	٠	٠	٣٦٠٩.٧
١٩٩٩	٦٣٣.٧	٤٠٤١.٦	٢٤.٩	١٢٨.٣	٠	٠	١١٢٤٦.٧	٧٩	٠	٣٠٣.٥	١٩	٠	٠	٢.٨	٠	١٦٥٠٩.٥
٢٠٠٠	١١١.٩	٩٤.٩	٠	٢٣٤.١	٠	٠	٣٦٨٧.٧	٢٨	٠	٢٤٤٥٨.٣	٢١٦.٣	٠	٠	٢٤٠	٠	٢٩٠٧١.٢
٢٠٠١	٥٤.١	٧.٧	١٥	١٤٢.٥	٠	٠	٤٥.٨	٠	٠	٤٤٦	٠	٠	٠	٠	٠	٧١١.١
٢٠٠٢	١٤٥٤.٤	٥٠٦.٣	٤٢٨	١٩٤.٩	٠	٠	٢١٨٥٣.٧	٧٤.٦	٠	٤٦٦.٥	٢٨٦.٣	٧٥	٠	٤٢.٧	٢١.٦	٢٥٤٠٤
٢٠٠٣	٦٣.٢	٦٦٤.٥	٠	١٣٧.٩	٠	٠	٢١٢٠٥.٥	٥٣	٠	٩٩٦.٣	٤٥١.٤	٠	٠	٠	٠	٢٣٢٤٥.١
٢٠٠٤	٣٧٥.٢	٥١٨٢.٨	٠	١٢	٥٠٦	٠	١٨٥.٩	٦١	٠	١٨٣.٧	٢٠٠	٠	٠	٠	٠	٦٧٠٦.٦
٢٠٠٥	٢١١.٢	٧٦٣٢.٧	٢٣١	0	٣١٧.١	0	٩٩١.٧	٢١٤.١	١١٧	١٤٧	٧٩.٦	0	٦٢١.٢	0	0	10562.6
٢٠٠٦	٥١.٧	٩٤١.٣	٣٦١	0	٦٥١.٧	0	٩٢٢.١	٧٨	٨٩	١٧٩.٣	٧٥.٠	0	٧٤٣.٣	0	0	4092.4
٢٠٠٧	٤٣.٣	٦٢٢.٣	٤٤٣.٢	0	٧٥٢.٦	0	٨٢٧٣٨.٧	١٥	٧١.٦	٣٢٧.٢٧	٧٣.٧	0	٥٢٦.٢	0	0	85613.87
٢٠٠٨	٨١.٤٤٨	٩١٧٢.٩	٤.٤٩٦	٢٠.٤٠٠	0	0	٢.٠٤٢	١٨٥.٢٨	0	٢٢٤.٢٣	٧٦.١٠٠	١٢٥.٦	٥٦٠.٠	٢٠.٣٣٥	٢١.٠٦	٢٨.٢٨٣

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار، التقرير الإحصائي الفصلي (١٩٩٥-٢٠٠٨)، ص٥-٨.

_وزارة الصناعة والتجارة،أدارة البحوث الصناعية،(١٩٩٥-٢٠٠٨)،صنعاء

ويتضح من خلال الجدول رقم (٧) أن المملكة العربية السعودية قد استحوذت على الجزء الأكبر من الاستثمارات العربية الوافدة إلى اليمن، حيث بلغت حصتها نحو ٤٣.٤% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى اليمن من البلدان العربية، ويرجع ذلك لعدة أسباب من أهمها: إن اليمن تمثل امتدادا جغرافيا للملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى وجود عدد كبير من رجال الأعمال ذو أصول يمنية (أموال مهاجرة) وهم الذين يبادرون بالاستثمار في اليمن، ثم تأتي دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية ، وتقدر حصتها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى اليمن من البلدان العربية بنحو ٢٨.٦%، فيما احتلت لبنان المرتبة الثالثة في ترتيب الدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى اليمن من الدول العربية، حيث وصلت نسبة استثمارها نحو ١٦.٣%، وتليها دولة فلسطين باستثمارات تقدر نسبتها من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى اليمن من البلدان العربية بنحو ٦%.

وبالرغم من أن حجم الاستثمارات الخليجية (السعودية، والإمارات)، والتي تمثل الجزء الأكبر (٧٢%) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية العربية الوافدة إلى اليمن، إلا أنها متواضعة وخاصة عند مقارنتها بحجم الاستثمارات الخليجية (السعودية، والإمارات) التي يتم استثمارها في بعض البلدان العربية وغير العربية.

أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى اليمن خلال الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٨ ، من الدول غير العربية فما زالت متواضعة ولم ترق إلى المستوى المطلوب، حيث احتلت بريطانيا مركز الصدارة في الدول التي تستثمر في اليمن، وتقدر حصتها بنحو ٦٨% ، ويرجع ذلك إلى حد ما للارتباط التاريخي بين اليمن وبريطانيا أثناء فترة الاستعمار (١٨٣٨-١٩٦٧م) ، أما الصين وتركيا واليونان فقد احتلت المركز الثاني والثالث والرابع على التوالي ، وكانت نسبة استثماراتها من

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى اليمن من غير الدول العربية على التوالي هو ١٥% ، ٦.٣% ، ١.٨%.

وقد شهدت الاستثمارات الأجنبية المسجلة لدى الهيئة خلال العام ٢٠٠٩م زيادة بنسبة ٥٧.٦٠ بالمائة عن العام ٢٠٠٨م ،يعتبر تقدما ملحوظا في قدرة اليمن على استقطاب الاستثمارات العربية والأجنبية خاصة الخليجية منها.

وهذا التحسن الملحوظ نتج عن تطبيق سياسة ترويجية مركزة استهدفت شركات محددة في دول معينة وفي قطاعات تنافسية لإنشاء مشروعات إستراتيجية معينة.

وأثمرت هذه الجهود في تسجيل مشروعات استثمارية خلال العام ٢٠٠٩م بلغت ٢٧٢ مشروعا استثماريا بتكلفة ٣١٤.٨٩٥.٢٢٤ مليارا ، وبلغت المشروعات الأجنبية خلال العام ٢٠٠٩م ٣٤ مشروعا أجنبيا بكلفة استثمارية بلغت ١٣٠.٩٥٣.٨٤٠ مليارا . حيث يشكل رأس المال الاستثماري الأجنبي نسبة ٤١.٥٩ بالمائة من إجمالي المشروعات المسجلة خلال العام ٢٠٠٩م.

وبغلت الاستثمارات الخليجية لعام ٢٠٠٩م ١٤ مشروعا برأس مال استثماري ١١٣.٥٧١.٨٧٨مليارا والحجم الكلي للاستثمارات العربية كافة بلغت كلفتها الاستثمارية ١٣٠مليار و٤٤٤مليون ريال . وقد توزعت الاستثمارات الخليجية على مشروع قطري بتكلفة ١٠٥ مليار و٤٩٧ مليونا و٩١١ ألف ريال ، و٧ مشروعات سعودية بتكلفة استثمارية تبلغ ٤ مليارات و٣٣٢ مليونا و٢٢٢ ألف ريال ، و٤ مشروعات كويتية بتكلفة ٣ مليارات و٥٨٢ مليونا و ٩٥ ألف ريال ، ومشروعين إماراتيين بتكلفة ١٥٩ مليونا و٦٥٠ ألف ريال .

وتوزعت المشروعات الاستثمارية العربية والأجنبية على ٤ مشروعات عراقية برأس مال استثماري بلغ ١١ مليارا و٢٢٩مليونا و٥٠٩ ألف ريال ، ومشروع ليبي بتكلفة ٥ مليارات و٣٧٩مليونا و٦٧٥ ألف ريال ، ومشروع ايطالي بـ ١٥١ مليونا و٢٠٦ ألف ريال، ومشروعين

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لبنانيين بـــ ١٣٨ مليونا و ٣٥٥ ألف ريال، ومشروع هولندي بـــ ١٢٢ مليونا و١٢٦ ألف ريـــال.

كما شملت تلك المشروعات على ٣ مشروعات تركيـــة بتكلفـــة ٩٣ مليونـــا و٧٢ ألـــف ريـــال، ومشروعين أردنيين بـــ٧٦ مليونا و ١٤١ ألف ريال ، ومشروع إيراني بـــ ٥٥ مليونا و٤١ ألـــف ريال، ومشروع صيني بـــ٤٠ مليونا و ٨٧١ ألف ريال ، وكذا مشروع مصري بكلفة ٢٨ مليونـــا و٨٠١ ألف ريال، كما سجل مشروعا ماليزيا بتكلفة ٢٧ مليونا و ١٣٠ ألف ريال ، ومشروع هندي بـــ ٢٠ مليونا و٣٥ ألف ريال ، ومشروع سوري بـــ ٢٠ مليون ريال([1]).

المطلب الثالث: وضع البيئة الاستثمارية في اليمن وفقا للمؤشرات الدولية والإقليمية

في السنوات الأخيرة ظهرت العديد من المؤشرات الإقليمية والدولية التي تقيس مستوى أداء الأعمال ومناخ الاستثمار فيها.

أ- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية

بدأت المنظمة العربية لضمان الاستثمار منذ عام ١٩٨٥ بإصدار تقارير سنوية تحت مسمى منـــاخ الاستثمار في الدول العربية، كما اعتمدت في تقييمها منذ عام ١٩٩٥ على المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية في مناخ الاستثمار والذي يتكون من متوسطات ثلاث مؤشرات فرعية هي

١_مؤشر السياسة النقدية

٢_مؤشر السياسة المالية

٣_مؤشر سياسة التوازن الخارجي [٢].

لمعرفة أوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، وتبرز أهمية تلك المؤشرات كونها أداة تستخدم لمقارنة الأوضاع الاقتصادية والاستثمارية بين مختلف الدول، وبالتالي تســـاعد هـــذه

([1]) العطار، صلاح ، جريدة السياسية، العدد(٢٠٨٤٦) ،الأربعاء ،٢٠ يناير ٢٠١٠م،ص٣٠

(٢) لتوضيح الطرق الحسابية لقياس المؤشر المركب انظر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، ١٩٩٦، الكويت ،ص٣٨-٤٢

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المؤشرات في تحديد وضع الدول المعينة، كون هذه المؤشرات تعد معايير متفق ليها لقياس الأداء، في الوقت نفسه تساهم هذه المؤشرات في تحديد جوانب الضعف والقصور ومكامن القوة في بيئة أداء الأعمال ومناخ الاستثمار[1].

ويتم الحكم على التطورات في مناخ الاستثمار باستخدام قيمة المؤشر المركب على النحو التالي:

- اقل من (١) بعني عدم تحسن في مناخ الاستثمار
- من (١-٢) يعني تحسن مناخ الاستثمار
- من (٢-٣) يعني تحسن كبير مناخ الاستثمار

ويبن الجدول التالي أن هناك تحسن كبير في مناخ الاستثمار في اليمن في الأعوام (١٩٩٦-٢٠٠٠) ويعود السبب إلى استخدام الحكومة اليمنية برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدا في تنفيذه منذ عام ١٩٩٥، وتبني سياسات تحرير سعر صرف الريال اليمني، والقيام بعمليات تكيف هيكلي في إطار سياسات وإجراءات تهدف إلى تهيئة الاقتصاد اليمني للاندماج في الاقتصاد العالمي، أما باقي السنوات فان البيئة الاستثمارية قي اليمن لم تشهد تحسنا وهذا يرجع إلى العديد من العوامل الاقتصادية(ارتفاع معدلات التضخم،استمرار عجز الموازنة، بالإضافة إلى العوامل السياسية وعدم الاستقرار السياسي .

(١) المنظمة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية،الكويت، ٢٠٠٨ص١٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول رقم(٨)

المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية في مناخ الاستثمار في اليمن

البيان السنة	فيمه المؤشر
١٩٩٥	٠.٦
١٩٩٦	٢
١٩٩٧	١.٥
١٩٩٨	٠.٦
١٩٩٩	٢
٢٠٠٠	٢
٢٠٠١	٠.٣
٢٠٠٢	٠
٢٠٠٣	٠.٣
٢٠٠٤	٠.٦
٢٠٠٥	٠
٢٠٠٦	٠.٦
٢٠٠٧	٠.٣
٢٠٠٨	٠

الجدول: من إعداد الباحث بالإستاد إلى:

المنظمة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، (١٩٩٥-٢٠٠٨)، الجداول الإحصائية في التقارير السنوية.

ب-مؤشر بيئة أداء الإعمال

تعد تقارير بيئة أداء الإعمال السنوية التي تصدرها مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي من أهم معايير قياس الأداء والانجاز لبيئة الأعمال، وتم إصدار أول تقرير دولي في عام ٢٠٠٤، وترصد هذه التقارير البيئة المناسبة للمشاريع الاستثمارية من خلال المؤشرين التاليين [١]

(١) المنظمة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠٠٨ص١٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١- مؤشر أداء الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Performance Index) يقيس

هذا المؤشر الوضع القائم للدولة، من حيث حصتها الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً، منسوبة إلى حصة الدولة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، ويحتسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.

٢-مؤشر إمكانات الدولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Performance Index) يقيس

هذا المؤشر قدرة الدولة المستقبلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال (١٣) مؤشرا فرعيا تشمل، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، انتشار خطوط الهاتف الثابت، انتشار خطوط الهاتف النقال، متوسط استهلاك الطاقة للفرد، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان، التصنيف السيادي للدولة، حصة الدولة من صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات للعالم، نسبة صادرات الدولة من الخدمات للعامل، وحصة الدولة من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي الوارد للعالم.

وبين التقرير أن ترتيب اليمن كان في المؤشرين (١٠١) لعام ٢٠٠٥، وعام ٢٠٠٦ (٩٨) من (١٧٥) دولة مدروسة ، والترتيب (١١٢) من بين (١٤٠) دوله لعام (٢٠٠٧) على مستوى العالم، وهذا يعني أن اليمن تجتذب تدفقات ضئيلة نسبياً من الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة بإمكاناتها، وهو ما يعني أنها لديها إمكانات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لم تستغل بعد[١]، خصوصا أن اليمن تعد بلداً بكراً في العديد من المجالات الاستثمارات مما يعني أنها من الفرص الاستثمارية المربحة، هذا إلى جانب المزايا والحوافز التي كفلها قانون الاستثمار اليمني للمستثمرين المحليين والعرب والأجانب، كما أضف إلى ذلك الاهتمام المتزايد للحكومة اليمنية بقضايا الاستثمار والعمل

---

(١) المنظمة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠٠٨ص١٠٢.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

على توفير البيئة المناسبة للاستثمار من خلال الإصلاحات السياسية والاقتصادية واستحداث العديد من القوانين المنظمة لعملية الاستثمار وحمايته، وتحويلها في المنظمات العاملة في مجال الاستثمار والتي تعمل على حماية الاستثمارات ونموها وتوفير المناخ الملائم لها.

ومقارنة بأوضاع الدول العربية المشمولة في هذا التقرير وهي (١٨) دولة عربية فان اليمن جاءت في المرتبة الثامنة بين الدول العربية، حيث سبقتها في الترتيب كل من السعودية، الكويت، سلطنة عمان، الإمارات العربية المتحدة، الأردن، تونس، لبنان، فيما سبقت (١٠) دول عربية هي: المغرب، الجزائر، فلسطين، سوريا، جزر القمر، العراق، موريتانيا، السودان، جيبوتي، مصر، ويمكن القول أن الظروف الخاصة بالبيئة الاستثمارية في اليمن في تلك الفترة حتى توحيد شطري اليمن عام ١٩٩٠م لم تكن مهيأة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لعدة أسباب (سياسية، اقتصادية، اجتماعية) [١].

وتتمثل أهم معوقات الاستثمار في اليمن أيضاً وفقاً لنتائج مسح وتقييم الاستثمار وبيئة عمل القطاع الخاص الذي تم تنفيذه من قبل المركز اليمني لقياس الرأي عام ٢٠٠٦م، ما يلي[٢]:

- عدم استقرار منظومة السياسة الاقتصادية الكلية للحكومة، وتزايد معدلات الضرائب وضعف أداء الجهاز الضريبي والجمركي، والفساد (الرشوة) في الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بالقطاع الخاص، والمنافسة غير العادلة في السوق، والناتجة عن شيوع التهريب عبر الحدود والمنافذ المختلفة.
- ظاهرة الاختطاف والأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة.
- ضعف البنية التحتية من مصادر طاقة ومياه، وضعف وسائل الاتصالات.

---

(١) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجمهورية اليمنية، البيئة الاستثمارية في اليمن، ٢٠٠٧.

(٢) المركز اليمني لقياس الرأي، معوقات الاستثمار في اليمن:دراسة ميدانية، صنعاء، سبتمبر، ٢٠٠٦، ص١٨-٤٠

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- مستوى أداء النظام القانوني، وتدني مستوى المهارات والخبرات الفنية للقوى البشرية.

وتعليقا على النقاط الأربع سابقة الذكر فان شيوع الرشوة والفساد المالي والإداري وبروز ظـــاهرة الاختطاف والأوضاع الأمنية غير المستقرة التي تظهر من حين لأخر في بعض المحافظات تمثل عائقا أمام تدفق الاستثمارات وأيضا ضعف البنية التحتية في بعض المحافظات تشكل رؤيـــة لـــدى المستثمر بعدم الجدوى من الاستثمار بتك المحافظات لأنة قد يشكل خسارة للمستثمرين وان صـــح التعبير يشكل بالفعل خسارة مادية والمعروف ا ناي مستثمر يتطلع إلى الربح ونجـــاح مشـــروعاته الاستثمارية وليس العكس وهذا ما كان واضحا وجليا في المحافظات التي تتمتع باستقرار وتمتلـــك بنية تحتية تأهلها لتشجيع المستثمرين على الاستثمار فيها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الثالث: مؤشرات الاستقرار السياسي في اليمن

أسهمت التحولات الجديدة في النظام الدولي مطلع عقد التسعينات من القرن الماضي في تهيئة الظروف الملائمة لقيام الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠ ، وقيام الجمهورية اليمنية، واعتراف المجتمع الدولي بها، وقد أسهمت الوحدة في الحد من الاختلالات الهيكلية والتي كانت تعاني منها اليمن أثناء الانقسام، إلا أن ذلك لم يمنع من تعزيز الديمقراطية في اليمن في سبيل تحقيق الاستقرار السياسي. فالاستقرار السياسي هو مرتكز التحول في مسار التنمية الشاملة، و غيابه غالباً ما يؤدي إلي نسف أي تقدم في مجالات التنمية المختلفة يقول الدكتور إبراهيم الحلو: إن التقدم الاجتماعي و الاقتصادي يؤدي عادة إلى رفع طموحات ومطالب المواطن وما لم تكن هناك مؤسسات سليمة تستوعب تلك الطموحات و تحقق المطالب فإن ظهور أزمة سياسية يصبح أمراً متوقعاً([1]).

([1]) د. محمد إبراهيم الحلو ، التحديث السياسي في اليمن الشمالي ، مجلة دراسات يمنية (مركز الدراسات والبحوث اليمنية صنعاء . العدد الثالث عشر ، سبتمبر ١٩٨٣م

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

وانطلاقا من ذلك فقد استرعت انتباه الباحث الأحداث السياسية والعسكرية التي مرت بها الجمهورية اليمنية خلال العقد الأخير من القرن الماضي ووقوفها حجر عثرة أمام التحديث والتنمية، التي كان ينشدها المجتمع اليمني بقيام الوحدة اليمنية ، بما تمثله من وحدة الإرادة و الهدف فضلاً عن منهجها الجديد في التعددية الحزبية و الحرية السياسية والتداول السلمي للسلطة كبديل للصراعات المسلحة ،التي سادت عقود ما قبل التوحد. لقد كانت لحالة عدم الاستقرار السياسي التي صاحبت مرحلة ما بعد الوحدة إفرازات عديدة من الأزمات السياسية السلبية في مختلف المجالات.

وزاد من تفاقمها التباينات المتداخلة والمتشابكة للقوي السياسية والاجتماعية الفاعلة، كانت تقليديـــة أو حديثة ، فالمعروف عن اليمن أنه من الدول الأقل نموا ليس ذلك وحسب بل لازال يعاني مـــن الجهـــل والتخلف بأمراض الماضي وموروثاته القبلية والجهوية والطائفية والمذهبية والسلاليه. و مع ما أفـــرزه عصر التعددية في العقد الأول من عهد الوحدة من أزمات، فان الأمل لا يزال معقوداً على التعددية في خروج اليمن من ظاهرة العنف المسلح ودورات الصراع الدموي إلى مرحلة التـــداول الســـلمي علـــى السلطة، بما يمثله نهج التعددية من ترشيد العمل السياسي الجماهيري وتوجيهه نحو الصراع الســـلمي عبر التنشئة السياسية والتعبئة السليمة في المشاركة السياسية الإيجابية ما لم يحدث العكس

المطلب الأول: الاستقرار التشريعي والوزاري

الاستقرار التشريعي وثبات البناء المؤسسي للحكومة يعتبر من العوامل المهمة في قياس الاستقرار السياسي للنظام، وبخاصة الاستقرار الدستوري، من خلال دراسة التعديلات الدســـتورية وأبعادهـــا على مستقبل النظام السياسي، إضافة إلى مضامين وأبعاد التعديلات لقانون الانتخابات ذو العلاقـــة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المباشرة بالسلوك السياسي ألتعددي، والحرية السياسية التي تصب في خانة استقرار النظام ، كما أن ثبات الهيكلية الوظيفية وتغييراتها المنضبطة دليل على سلامة نهج النظام السياسي واستقراره.

أولاً: الاستقرار التشريعي:

يقصد بالاستقرار التشريعي الثبات الدستوري، والقانوني، وخاصة تلك المتعلقة بنهج النظام السياسي في الحرية، والتعددية الحزبية، كقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية وقانون الانتخابات.

أن ما يقصده البحث من الاستقرار التشريعي عدم إخضاع التعديلات والتعديلات التشريعية للأهواء الحزبية والشخصية، وان تكون ذات نظرة موضوعية وعميقة تخدم الحاضر والمستقبل، وفي واقع التشريع اليمني نجد أن دستور دولة الوحدة قد اجري عليه تعديلين استدعت معهما إجراء تعديلات مماثلة على قانون الانتخابات وذلك على النحو التالي:

١- التعديلات الدستورية

تعرض الدستور اليمني لتعديلين واستفتائين هما:

١- التعديل الدستوري الأول في ١٩٩٤/٩/٢٩م

جاء هذا التعديل استجابة ملحة لما ثار من جدل حول الدستور الذي قامت عليه الوحدة، والذي اعتبر توفيقي لنظامين مختلفين شكلاً ومنهجاً، فكان سمته الغالبة التناقض في مضامينه ووجود ثغرات كبيرة في مواده، استدعت أحزاب المعارضة إلى تبني حملة كبيرة لمعارضة تطبيقه مطالبة بإجراء تعديلات عليه قبل الاستفتاء عليه من الشعب، حسب ما نصت عليه اتفاقية إعلان الجمهورية اليمنية[١].

---

(١) اتفاقية إعلان الجمهورية اليمنية الملحق رقم (٩) مادة (٧) الفقرة (ج) ونصها (تكليف مجلس الرئاسة بإنزال الدستور للاستفتاء الشعبي العام عليه قبل ٣٠ نوفمبر، ١٩٩٠).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكان أهم ما تضمنته مطالب المعارضة يتلخص في[1]:

- الهوية العربية والإسلامية للدولة والإشارة إلى ذلك في المادة الأولى.
- جعل الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات، بدلاً من المصدر الرئيسي.
- الأسس الاقتصادية للدولة اليمنية واحترام حقا لملكية الفردية لضمان عدم التأميم.
- ضرورة الإشارة إلى الأسرة باعتبارها أساس بناء المجتمع.
- النص الصريح على قيام النظام السياسي على التعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة.

وأمام ضغط المعارضة وقيامها بتسيير المظاهرات الجماهيرية وتعبئة الجماهير ضد الدستور أجبرت مجلس الرئاسة على إصدار بيان بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٢م، تضمن تأكيد الهوية العربية والإسلامية[2]، وقد جاء رد أحزاب المعارضة عبر بيان صدر بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٤، عبرت فيه عن ترحيبها بالبيان الرئاسي وشكرت مجلس الرئاسة على تفاعله مع مطالب الشعب، إلا أنها عبرت في نفس الوقت على عدم تلبية البيان لكل المطالب، ومنها حق قيام الأحزاب والتنظيمات السياسية والتداول السلمي للسلطة ومدة الفترة الانتقالية كما طالبت بتضمين البيان في الدستور ، وجعله مكملاً له ، ويستفتى عليه ضمن الاستفتاء على الدستور[3].

---

(1) بيان أحزاب المعارضة المنادية وفتوى علماء الدين.

(2) بيان بتعديل الدستور مجلس الرئاسة الصادر بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٢م.

(3) بيان المعارضة الموقع من الأحزاب الآتية التجمع اليمني للإصلاح، تنظيم النهضة اليمني، الحزب الجمهوري، حزب رابطة أبناء اليمن (رأي) حزب العمل الإسلامي، اتحاد القوى الإسلامية الثورية، التجمع اليمني الوطني، حزب جبهة التحرير بجهة التصحيح الثورية، الحزب الناصري الديمقراطي، حزب المنبر الحر، الجبهة الديمقراطية المتحدة، الحزب الثوري المني، الجبهة الشعبية للإنقاذ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ولعدم استجابة السلطة ومجلس الرئاسة بالتحديد على المطالب الأخيرة للمعارضة قاطعت هذه الأحزاب الاستفتاء لتمضي السلطة في إجراءات الاستفتاء وسط اتهامات بتزوير الاستفتاء والتشكيك في نسبة المصوتين لصالح الدستور.

٢- التعديل الدستوري الثاني ١٩٩٤م

شكل مجلس رئاسة الدولة الجماعي عائقاً في صدور القرارات السياسية خاصة في ظل المحاكمات الحزبية واعتكافات نائب رئيس الدولة، كما أنها لا تتفق والمسؤولية الملقاة على الرئاسة في مواجهة إصدار قرارات الطوارئ والأزمات، ولذلك أصبح موضوع التعديلات مطلب السلطة كما هو مطلب المعارضة، وان اختلفت المطالب والنوايا فبينما كان هم حزب المؤتمر الشعبي العام في تحديد شكل رئاسة الدولة، كان هم الحزب الاشتراكي في منح صلاحيات واسعة للحكم المحلي وصلاحيات واسعة للنائب تضاهي صلاحيات الرئيس[١].

بعد انتخابات ١٩٩٣ دخل حزب التجمع اليمني للإصلاح للبرلمان ، والذي قام أساس برنامجه الانتخابي على إصلاح الدستور وتعديله[٢]،وهو ما أدى إلى عرض التعديلات على مجلس النواب لمناقشتها وإقرارها ، إلا أن هذه التعديلات شكلت أزمة بين أطراف الائتلاف الحكومي، عندما اتهم الحزب الاشتراكي شريكة في السلطة حزب المؤتمر بمخالفة ما تم الاتفاق عليه بشأن التعديلات، لتتطور الأزمة إلى حرب أهلية، انتهت بخروج الحزب الاشتراكي من السلطة، وتعديل الدستور بتوافق حزبي تحالف المؤتمر والإصلاح الحاصلين على أغلبية أعضاء مجلس النواب دون الرجوع

---

(١) محمد سفيان عبده قطحان، رسالة ماجستير ، صنعاء ، ٢٠٠٤، ص ١١٧.

(٢) البرنامج الانتخابي للتجمع اليمني للإصلاح للانتخابات النيابية لعام ١٩٩٣م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إلى الشعب للاستفتاء إعمالاً بنص المادة ١٢٩ من الدستور التي تنص على أحقية مجلس النواب في التعديل دون الرجوع إلى الشعب للاستفتاء[١].

٣- التعديل الثالث ٢٠٠١/١٢/٢٠م

جرى هذا التعديل بناءً على طلب رئيس الجمهورية من مجلس النواب ، مبرراً الحاجة إلى التعديل في إحداث تطور مهم لبعض جوانب النظام الانتخابي، وتوفير قدر اكبر من الاستقرار التشريعي، ومرونة في الانتخابات الرئاسية، ومواكبة التطور الاقتصادي في ظل نظام العولمة ودخول اليمن عضواً في اتفاقية منظمة (الجات) ، إضافة إلى تضمين مواد خاصة بحماية البيئة والنظافة، وزاد من التعديلات تبني مجلس النواب مقترحاً بطلب تعديل فترة رئاسة الجمهورية من خمس سنوات إلى سبع سنوات بعد الانتخاب[٢].

وقد واجهت هذه المطالب والمبررات لتعديل الدستور انتقادات حادة من قبل المعارضة، وبخاصة مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة التي سعى إلى تشكيل لجنة لحماية الدستور[٣]، واستندت أحزاب المعارضة في رفضها لتعديل الدستور إلى المبررات التالية:

- اتفقت أحزاب المعارضة على أن مبرر الاستقرار التشريعي من خلال زيادة مدة مجلس النواب من أربع سنوات إلى ست سنوات، والحد من تكاليف الانتخابات، وتحويلها لصالح التنمية، يجاف الحقيقة، فطول فترة المجلس في حالة عدم التوفيق في اختيار النائب الكفء لا يصب في خدمة التطور الايجابي للنظام السياسي.

---

(١) المادة (١٢٩) من دستور الجمهورية اليمنية التي تخول لمجلس النواب حق التعديل بموافقة ثلاثة أرباع المجلس، وقد تضمن التعديل الأخير إضافة (٢٩) مادة جديدة بنسبة (٢٦%) من مواد الدستور وتعديل (٥٢) مادة بنسبة (٣٨%) وشطب مادة واحدة.

(٢) محمد محمد المقالح، رسالة ماجستير ، صنعاء، ٢٠٠١، ص ٧٦.

(٣) جار الله عمر الكهالي، كتاب القسطاس، ص ١١٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- اتفقت أحزاب المعارضة على أن مبرر السلطة في تخفيف أعباء تكاليف الانتخابات، يجاف الحقيقة ،فالتعديلات قد ضاعفت من الأعباء بدلاً من تخفيفها، بفصل انتخابات المجالس المحلية التي تقام كل أربع سنوات عن انتخابات مجلس النواب الذي ينص قانونها بإجرائها متزامنة مع الانتخابات العامة لمجلس النواب[١].
- اتفقت أحزاب المعارضة على أن المبررات الاقتصادية للتعديل قد حول مهام الدولة من راعية للتجارة الخارجية إلى راعية لحرية التجار والتخلي عن حماية المنتج[٢].
- اتفقت أحزاب المعارضة على أن المبررات المتعلقة بالتعديلات المتعلقة بأهمية النظافة والإصلاح البيئي لا تستدعي تضمينها في الدستور، ولا يوجد في الدستور ما يعارض تبني الدولة تشريعات تحمي المجتمع من أخطار التلوث البيئي، بقدر ما يستدعي إصدار قوانين منظمة لذلك[٣].
- اتفقت أحزاب المعارضة على أن المبررات المتعلقة بتخفيض نسبة التزكية للرئيس من (١٠% إلى ٥%) من أعضاء مجلس النواب، ومجلس الشورى المعين، وإلزام المجلس بتزكية ثلاثة على الأقل للترشيح لرئاسة الجمهورية، هدفها الحزب الحاكم بإشراك مجلس الشورى على حساب التمثيل الحزبي في مجلس النواب،فان اعتبار المرشح من يحصل على تزكية (٥%) من مجموع عدد الأعضاء الحاضرين للاجتماع المشترك لمجلس النواب والشورى[٤]، قد أبقى على (١٠%) في التزكية بإضافة (٥%) من أعضاء مجلس الشورى

---

(١) المادة رقم (٥٤) من القانون رقم (٤) بشأن السلطة المحلية الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/٢/١٠م.

(٢) انظر الملحق رقم (١٠) للمقارنة بين المادة قبل التعديل وبعد التعديل.

(٣) محمد ناجي علاو، رسالة ماجستير، صنعاء، ١٩٩٧، ص ٦٣.

(٤) المادة (١٠٧) من الدستور المعدل.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المعين والذي سيكون تزكيته لصالح الحزب الحاكم وليس في صالح إشراك أحزاب المعارضة.

واعتبرت أحزاب المعارضة التعديلات تراجعاً عن نهج الحرية السياسية، والتعددية الحزبية والتفاف على أحزاب المعارضة، وحقها في التداول السلمي للسلطة، وخاصة فيما يتعلق بحق رئيس الجمهورية في حل مجلس النواب، وفي منح صلاحيات لمجلس الشورى وتخويله حق التشريع ،واختصاصات دستورية هي في الأساس من اختصاص مجلس النواب المنتخب،

وبهذه التعديلات التي توضح التخبط التشريعي وغياب الثبات الدستوري، تكون المحصلة دستور جديد وتعديلان، واستفتائين ، إضافة إلى وثيقتين دستوريتين، الأولى وثيقة إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية، والثانية تمديد الفترة الانتقالية[1].

ب- قانون الانتخابات العامة والاستفتاء

خضع هذا القانون لتعديلين، وإضافة واحدة، تماشياً مع التعديلات الدستورية، على النحو التالي:

١- قانون الانتخابات العامة في عام ١٩٩٢

صدر أول قانون **للانتخابات العامة والاستفتاء** خلال الفترة الانتقالية بتاريخ ١٩٩٢/٨/١١ باسم قانون الانتخابات العامة رقم (٤١) لعام ١٩٩٢، وبسبب الخلافات الحزبية بين السلطة والمعارضة حول التمثيل باللجنة العليا للانتخابات، وتحت ضغط المعارضة وتهديدها بالمقاطعة ، وافق مجلس النواب على تعديل المادة الخاصة بتشكيل اللجنة العليا بزيادة عدد أعضاءها من (٧) إلى (١٧) عضواً بشكل استثنائي ولأغراض الدورة الانتخابية الأولى وصدر بها قرار جمهوري وجرت أول انتخابات في ضوء القانون الجديد، وإشراف اللجنة العليا المشكلة عليها.

---

(1) احمد الوادعي، ، ص ٣٥ كما ينظر في محمد سفيان عبده قحطان، ، ص ٧٧، كما ينظر في وثيقة إعلان الجمهورية اليمنية ملحق رقم (٩).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٢- تعديل قانون الانتخابات في عام ١٩٩٦:

لمواكبة التعديلات الدستورية التي نصت على انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب بدلاً من مجلس النواب، والتعديلات الدستورية التي نصت بعرض أي تعديل في الدستور على الاستفتاء الشعبي، كان لابد من تغيير قانون الانتخابات، الذي صدر بتاريخ ١٩٩٦/٨/٣١[١]. غير أن التعديلات قد أبقت على كثير من المواد التي كانت مثار خلاف حزبي، كالموطن الانتخابي للأفراد القوات المسلحة والأمن، ومسألة تشكيل اللجان الانتخابية وقوام اللجنة العليا ، ونسبة التمثيل الحزبي فيها، علما أن القانون الجديد قد عالج مشكلة اقتراع الأميين بإقرار الرمز الانتخابي للأحزاب[٢].

٣- قانون الانتخابات العامة والاستفتاء عام ٢٠٠١

بعد صدور التعديلات الدستورية الأخيرة وقانون السلطة المحلية صدر **قانون الانتخابات العامة والاستفتاء** بتاريخ ٢٠٠١/١١/١٣م ، بهدف إضفاء الطابع المؤسسي الرسمي على اللجنة العليا للانتخابات. وكان أهم ما ميز القانون الجديد إضافة (٤٠) مادة تتعلق بتفصيلات إجراءات القيد والتسجيل وعملية الاقتراع والفرز، وعملية تشكيل فروع اللجنة العليا بالمحافظات ، واستحداث أمانة عامة بديوان اللجنة العليا برئاسة أمين عام، ويكون في ذات الوقت مقرراً للجنة بمنصب نائب وزير[٣]، إلا انه يؤخذ على القانون عدم تحديد صلاحيات ومهام الأمانة العامة، واختصاصات

---

(١) احتوى القانون على (١٠٧) مادة موزعة على ثمانية أبواب هي التسمية والتعاريف حق الانتخابات، جدول الناخبين، اللجنة العليا للانتخابات ومهامها تنظيم وضوابط الدعاية الانتخابية، انتخابات مجلس النواب، انتخابات رئيس الجمهورية وإجراءات الاستفتاء وهذا الباب مضاف بالكامل، الطعون الانتخابية السابقة على تسليم شهادة الفوز، الطعن في صحة العضوية، أحكام جزائية وأحكام عامة.

(٢) المادة (٦٤) من القانون.

(٣) المادة (٢٤) فقرة ج و (٢٥) فقرة (أ) والمواد (٣٢، ٣٣، ٣٤) من القانون.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأمين العام ، وعدم تحديد صلاحيات فروع اللجنة بأمانة العاصمة والمحافظات [1]، كما أضافت التعديلات أعباء مالية وإدارية على الدولة دون أن يكون لها مردوداً كبير على الناحية التنظيمية [2].

ثالثا: التعددية السياسية:

اتخذت اليمن بعد تحقيق الوحدة بين شطريها، مسار التعددية السياسية والحزبية لإفساح المجال أمام منظمات المجتمع المدني[3]،للقيام بدورها المتمثل في توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، ونتيجة ذلك تم الإعلان عن قيام ٤٩ حزباً وتنظيماً سياسياً أثرت في الحياة السياسية[4].

وخلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤، أجريت ثلاث انتخابات نيابية (١٩٩٣، ١٩٩٧، ٢٠٠٣) وقد مددت فترة سلطة المجالس المحلية القائمة ثلاثة سنوات إضافية بدأت من ٢٠ مارس ٢٠٠٣. كما تم عمل انتخابات سلطة محلية واحدة عام ٢٠٠١، ودورتان من الانتخابات الرئاسية (١٩٩٩، ٢٠٠٦)، ومن خلال الدورات الانتخابية المختلفة ظهرت ثمانية أحزاب فقط وتمتعت بتأثير في الحياة السياسية وساهمت بنسب متقاربة في تطوير التجربة الديمقراطية[5].

وتعتبر الحرية الصحفية واحدة من أهم ثمار التعددية السياسية والحزبية في اليمن بعد عام ١٩٩٠، فشهد العمل الصحفي نشاطاً مكثفاً وصف بالظاهرة الصحفية في نوعية وعدد المطبوعات التي

---

(1) المادة (٣٤) فقرة (ج) من القانون.

(2) المادة (٢٤) فقرة (د)، والمادة (٢٦) من القانون.

(3) للمزيد من منظمات المجتمع المدني في اليمن نظر: وزارة التخطيط والتنمية، اليمن: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١/٢٠٠٠، الطبعة العربية، فن الطباعة، صنعاء، ٢٠٠١، ص ٢١، ٤١.

(4) لبنى المسيبلي، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية،مجلة جامعة دمشق، المجلة ١٩، ص ٣٩.

(5) وزارة التخطيط والتنمية، اليمن: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٠/٢٠٠١، ، ص ٦١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وصلت إلى ٤١ صحيفة و ٣٤ مجلة بخلاف ثمانية إصدارات رسمية[١]، ويكفل قانون الصحافة والمطبوعات رقم ٢٥ لعام ١٩٩٠ حق الإصدار الصحفي للمواطنين، ويبلغ عدد الصحف والمجلات الرسمية والأهلية المرخص لها حتى نهاية عام ٢٠٠٤ حوالي (٧٢) [٢] صحيفة ومجلة، ويمكن القول أن الأكثرية من تلك الصحف تدعمها الدولة، كما أن معظم تلك الصحف غير متخصصة وغير منتظمة.

كما تم **اعتماد مبدأ اللامركزية، من خلال** الاهتمام بإصلاح نظام الإدارة المحلية والتوجه نحو اللامركزية المالية والإدارية وتوسيع المشاركة السياسية ، ولظروف وعوامل مرت بها اليمن في تلك الفترة فقد كانت فكرة اللامركزية شعاراً ظل يتداول حتى إصدار القانون رقم ٤ لعام ٢٠٠٠، بشأن السلطة المحلية، ولقد كان الأخذ بنظام السلطة المحلية كتجربة جديدة في إدارة الشأن المحلي انطلاقاً لمواكبة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي واستشرافاً للمستقبل بكل آفاقه واستجابة لعدد من المتغيرات والتحولات الداخلية والخارجية[٣].

والخلاصة: نجد أن البيئة السياسية في اليمن قد شهدت بعض التطورات بعد تحقيق الوحدة في مايو ١٩٩٠ فقد انتهجت اليمن الديمقراطية، والحرية السياسية والحزبية وحرية الصحافة والنشر وحرية الانتخابات، وتوسيع دور منظمات المجتمع اليمني والتوجه نحو اللامركزية المالية والإدارية، وإفساح المجال أمام المرأة اليمنية للمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية، إلا أن نقص وعي المواطن اليمني جعل الاستفادة من تلك الحقوق محدوداً ، نتيجة لعدة عوامل اجتماعية وثقافية ،

---

(١) إبراهيم العشماوي، برنامج الإصلاح الاقتصادي والصحافة اليمنية، دراسة ضمن كتاب أدبيات وبحوث المؤتمر الاقتصادي الثاني، نظمته مجلة الثوابت في الفترة ١٨-٢٠ ابريل ١٩٩٨م، الطبعة الأولى، صنعاء، ١٩٩٩، ص ١٠٦.

(٢) للمزيد عن ذلك انظر: الهيئة العامة للمناطق الحرة، دليل المستثمر، ص ٢٨.

(٣) وزارة الإدارة المحلية، تقرير الوزارة المقدم للمؤتمر الأول للمجالس المحلية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد ٤، خريف ٢٠٠٢، ص ٢٠٢-٢٠٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-YarmoukUniversity

وخلاصة القول أن فترة العقد الأول من التاريخ السياسي للجمهورية اليمنية لم تكن مستقرة تشريعياً وغاب معها البناء المؤسسي السليم، والرؤيا الثاقبة للأوضاع المستقبلية أو النظرة للمصلحة العامة.

ثانياً: الاستقرار الوزاري

يقصد بالاستقرار الوزاري، ثبات الهيكلية الإدارية والوظيفية للحكومة ، وفي موضوع الاستقرار الوزاري للجمهورية اليمنية خلال فترة الدراسة، نجد أن الحكومة اليمنية قد شهدت تسع تشكيلات وزارية و (١١) قرار جمهوري بتعديل جزئي على تشكيلاتها بلغت (١٩) حقيبة وزارية[١]، ابتداء من حكومة الوحدة في ٢٤ مايو ١٩٩٠ وحتى حكومة ٢٠٠٨، ويبين الجدول التالي أهم التغيرات على الحكومات المتعاقبة

(١) الحكومة اليمنية خلال أربعين عام، ص ٨٧-١٠١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول رقم (٩)

التغيرات في الحكومات اليمنية والتعديلات التي طرأت عليها

(١٩٩٠-٢٠٠٨)

تشكيل الحكومة	التاريخ	عدد الحقائب	التغيرات							
			تعديل		إلغاء		دمج		استحداث	
			العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الأولى	١٩٩٠/٥/٢٤	٤٠	٢	%٠.٦	-	-	-	-	-	-
الثانية	١٩٩٣/٥/٣٠	٣٠	٨	%٢٥	٦	%١٥	٢	%٠.٥	١	%٠.٢
الثالثة	١٩٩٤/١٠/٦	٢٧	٧	%٢٥	-	-	٥	%١٦	-	-
الرابعة	١٩٩٧/٥/١٥	٢٩	-	-	٣	%١١	-	-	٤	%١٤
الخامسة	١٩٩٨/٥/١٦	٣٠	-	-	-	-	-	-	١	%٠.٣
السادسة	٢٠٠١/٤/٤	٣٥	-	-	-	-	-	-	٥	%١٦
السابعة	٢٠٠٣/٥/١٧	٣٤	٣	%٨	١	%٠.٣	٢	%٠.٥	١	%٠.٣
الثامنة	٢٠٠٦/٢/١٢	٣٥	-	-	-	-	-	-	-	-
التاسعة	٢٠٠٧/٤/٥	٣٥	-	-	-	-	-	-	-	-

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يبين الجدول السابق أن عدد التعديلات التي تمت على الحكومات اليمنية بلغ(٢٠) تعـديلا خـلال الفترة من عام (١٩٩٠-٢٠٠٨) أي بمعدل تعديل واحد كل سنة،فيما تمت عملية الـدمج والإلغـاء والاستحداث للوزارات (٩) مرات دمج كلي أو جزئي (فصل قطاع إحدى وزارة ، ودمجـه فـي وزارة أخرى) ، وتم إلغاء (١٠) وزارات و(١٢) حالة استحداث وزارات جديدة منها (٦) وزارات أعيدت نفس تسميتها السابقة.

وللتدليل على ما سبق يمكن إيضاح حجم الإرباك في حالات الدمج والإلغاء والاسـتحداث فمـثلا كانت وزارة السياحة وزارة قائمة بذاتها في أول حكومة للوحدة ، فألغيت بالكامـل فـي حكومـة ١٩٩٣/٥/٢٤ ، لتدمج في الحكومة الثالثة والرابعة والخامسة بوزارة الثقافة، ثم فصلت عنها لتدمج مع وزارة البيئة في وزارة جديدة في تشكيل الحكومة السادسة لتلغى بالكامل فـي حكومـة عـام ٢٠٠٣ ، وكذلك الحال مع دمج وزارة البيئة في وزارة المياه التي تم فصلها عن الكهرباء، ودمـج وزارة العمل والتدريب بوزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة شؤون مجلس الوزراء، بوزارة الشؤون القانونية، وإلغاء وزارات المغتربين، والتعليم العالي، ووزارة الدولة للشؤون الخارجية. وهو ما يدل بوضوح على عدم ثبات الهيكلية الوظيفية للوزارات ، التي كان من نتائجها التأثيرات على الهيكلية المؤسسية والوظيفية للحكومة ، وتداخل الاختصاصات وتنازعها بين الوزارات، تبديد الوقت والجهد في الترتيبات والهيكلية الجديدة للوزارات المدمجة والمستحدثة، والإرباك التشريعي والقانون وغياب التوصيف الوظيفي السليم ، وانعدام الاستقرار الوظيفي الناتج عن كثرة الدمج والفصل والاستحداث. كما أدت عمليات تشكيل الوزرات إلى التضخم الوزاري ، نتيجة قيام السلطة السياسية في استرضاء أصحاب النفوذ والمتأثرين ، فكان تشكيل أول حكومة لدولة الوحدة استجابة مرحليـة لضـغوطات

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أصحاب المصالح وصلت إلى (٤٠) حقيبة وزارية[١]، وفي حكومة عام ١٩٩٣ تم تعيين نائب لرئيس الوزراء ووزير للشؤون القانونية وشؤون مجلس النواب[٢]، من حزب الإصلاح بسبب اعتراضهم على تشكيل الحكومة خلافاً لما تم الاتفاق عليه مسبقاً بتقليص نواب رئيس الوزراء إلى واحد وإلغاء بعض الوزارات ودمجها في وزارات أخرى، إلا انه وبدلاً من تقليص الوزارة تم استرضاء الإصلاح بإضافة حقيبتين وزاريتين.

ورغم حالات الدمج والإلغاء ما زالت الحكومة كبيرة في حجمها حتى الآن ففيها (٣٥) وزارة تحمل البعض منها نفس المسمى، كالتعليم التي جزأت إلى ثلاث وزارت هي: التربية والتعليم، التعليم العالي والبحث العلمي، التعليم الفني والتدريب المهني، إلى جانب المجلس الأعلى للجامعات، والمجلس الأعلى لتخطيط التعليم.

---

(١) فسر ذلك رئيس الجمهورية في عدد من أحاديثه بعد الوحدة بان الخوف من الوحدة وفقدان المصالح لا مبرر له وان الدولة تتسع للجميع.

(٢) القراران الجمهوريان رقم (٧١، ٧٩) لعام ١٩٩٣ بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٠ الجريدة الرسمية العدد (١٣) يونيو ١٩٩٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب- التغييرات الحكومية

يبين الجدول رقم (٩) التغييرات الحكومية لأشخاص القيادات الوزارية ونسبة كل تغيير [١].

جدول رقم (١٠)

عدد الحقائب الوزارية وحالات النقل والاستبعاد في المناصب الوزارية للحكومات المتعاقبة

الحكومة	عدد الحقائب	جديد		نقل		استبعاد	
		العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
الأولى	٤٠	-		-	-	-	-
الثانية	٣١	١٣	٣٣	٥	١٢	٢٠	٥١
الثالثة	٢٧	١٣	٤١	٦	١٩	١٥	٤٨
الرابعة	٢٩	١٢	٤٤	٤	١٤	١٥	٥٥
الخامسة	٣٠	٤	١٤	٥	١٧	٢	٧
السادسة	٣٥	٢٣	٧٦	٥	١٦	١٨	٥١
السابعة	٣٤	١٧	٤٨	٢	٦	١٨	٥١
الثامنة	٣٥	٣٥	١٠٠	-	-	-	-
التاسعة	٣٥	٣٥	١٠٠	-	-	-	-

يبين الجدول السابق أن حجم التغيرات في الوزراء بلغ (٨٨) حالة استبعاد وإقصاء، و (٢٢) حالة نقل و(٨٢) وزيرا جديد دخل التشكيلات الوزارية لأول مرة، ومع أن التغير في أشخاص القيادات واستبدالهم ونقلهم إلى أعمال أخرى أمر طبيعي، إلا أن التغيرات في فترات زمنية متقاربة، ودخول عناصر جديدة في كل تغيير لها تأثيراتها السلبية على الأداء الوزاري ، والفاعلية السياسية، فضلاً عن الأعباء المالية المصاحبة لذلك المتمثلة في شراء وسائل النقل والأثاث والتنقلات وغيرها. كان للمحاكمات الحزبية بين المؤتمر والإصلاح تأثيراتها على أداء وزارة التموين والتجارة التي قادت إلى تغير ثلاثة وزراء من الإصلاح وواحد من المؤتمر في اقل من سنتين وكذلك تغيير وزير

(١) تم استخراج الجدول من التشكيلات الحكومية السابق ذكرها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

التربية والتعليم لنفس السبب[1]، كما كانت استقالة حكومة فرج بن غانم في ١٩٩٨/٤/٢٩ بسبب عجز تنفيذ مطالبه من الحزب الحاكم في التعديل على حكومته فيما يختص بالوزراء المختلف معهم حيث طالب بتغير سبعة من الوزراء، إلا أن نفوذهم الحزبي قد حال دون ذلك ودخلت فيها الاعتبارات الحزبية، بتعليق أي فشل للحكومة على شخصه كونه مستقلاً.

كما أن تأثيراتها السلبية تكون اكبر عندما لا تخضع للأسس العلمية، وتتدخل فيها الاعتبارات الحزبية وأصحاب النفوذ السلطوي والاجتماعي ، فتشكيل حكومة عبد القادر بإجمال في ٢٠٠١/٤/١٤ عقب انتخابات المجالس المحلية خلافاً للعرف الدستوري والقانوني بتشكيل الحكومة عقب الانتخابات البرلمانية وليس المجالس المحلية، كما أن الحكومة السابقة لم يمض على تشكيلها أكثر من سنتين وأربعة أشهر، هو ما أعطى انطباعاً بان تشكيل الحكومة لا علاقة لها من الناحية الدستورية والقانونية، وإنما جاءت استجابة نتائج انتخابات المجالس المحلي على الحزب الحاكم في مكافأة القيادات الفاعلة بالانتخابات، ومعاقبة القيادات المقصرة من ناحية، وفي تمثيل كل المحافظات في الحكومة من ناحية ثانية، أو في معاقبة أحزاب المعارضة ، وإلغاء المعاهدة العلمية واختيار الشخصية المناسبة لمواجهة هذا القرار من ناحية ثالثة.

وخلاصة ما يقال أن تأثير التعددية الحزبية لعبت دوراً سلبياً في حالة عدم الاستقرار الوزاري وأثرت بشكل كبير على الأداء السياسي للحكومة إلا أنها قد خلقت استقراراً سياسياً في نهاية المطاف بتشكيل حكومة حزب الأغلبية دون إشراك أي حزب معه، وهو ما يمثل تحد للحزب الحاكم في إحداث التغير المطلوب شكلاً وأداء.

---

(1) انظر القرارات الجمهورية رقم (٦٩، ١٩٠٤) بتاريخ ١٩٩٥/٦/١٣ ١٩٩٦/٦/١٤ ١٩٩٦/١٠/١٠ المنشورة بالجريدة الرسمية بالأعداد (١٣) يونيو ١٩٩٥ و (١) يناير ١٩٩٦ و (١٩) أكتوبر ١٩٩٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الرابع : مؤشرات العنف السياسي الرسمي في اليمن

شهدت الجمهورية اليمنية منذ تحقيق الوحدة عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٨ العديد من الاختلالات الأمنية التي شكلت في مجملها عوامل طرد (Pull Factors) بالنسبة للاستثمار، والتي من أهمها حرب صيف ١٩٩٤ وحوادث الاختطاف والإرهاب.

الحرب الأهلية في عام ١٩٩٤

اندلعت في اليمن حرب أهلية في صيف ١٩٩٤ نتيجة لظروف سياسية واقتصادية مرت بها البلد في تلك الفترة، ومن أهم العوامل التي أدت إلى اندلاع تلك الحرب ما يلي:

أ- الأزمة السياسية التي نشبت بين طرفي الحكم (الحزب الاشتراكي اليمني، وحزب المؤتمر الشعبي العام)([1]).

ب- الاكتشافات الجديدة للنفط في بعض المحافظات الجنوبية والشرقية عام ١٩٩٣ التي أغرت القيادات الجنوبية (الحزب الاشتراكي) وشجعتها على إعلان الانفصال، في حين رفضت القيادات في الشمال في المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح إعلان الانفصال.

ج- عدم دمج المؤسسة العسكرية، والتي ظلت في حالة تشطير حتى نشوب الحرب عام ١٩٩٤ ، واستمرار ولاء جزء كبير من الجيش لرئيس الدولة، فيما كان يعرف اليمن الشمالي، والجزء الآخر من الجيش، لبعض الزعامات في الحزب (الحزب الاشتراكي اليمني) فيما كان يعرف باليمن الجنوبي.

د- عدم قبول الحزب الاشتراكي بشكل ضمني بنتائج الانتخابات البرلمانية التي أجريت عام ١٩٩٣ والذي حصل فيها على المرتبة الثالثة بعد كل من حزب المؤتمر الشعبي العام

([1])هما الحزبان الحاكمان اللذان كان يحكمان ما كان يعرف باليمن الشمالي واليمن الجنوبي قبل الوحدة عام ١٩٩٠ نتيجة للمحاكمة السياسية التي نشبت بينهما بعد مضي حوالي سنتين من تحقيق الوحدة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

والتجمع اليمني للإصلاح، وادعائه بمحاولة هذين الحزبين الأخيرين بضم المحافظات الجنوبية إليهما بالقوة.

وقد استمرت تلك الحرب ما يقارب السبعين يوماً ٢٧ ابريل ١٩٩٤ – ٧ يوليو ١٩٩٤ انتهت بوقوع آلاف القتلى من المدنيين والعسكريين ، وترسيخ الوحدة اليمنية، ، ودمج المؤسسات المدنية والعسكرية في كلا الشطرين.

وقد ترتب على تلك الحرب العديد من الآثار الاقتصادية على الاقتصاد اليمني، والتي من أهمها ما يلي[1]:

١- أسهمت ظروف الحرب في تلك الفترة إلى تدهور بعض المؤشرات الاقتصادية والتي من أهمها: ارتفاع معدل التضخم، وتدهور أسعار صرف العملة المحلية.

٢- عسكرة الاقتصاد اليمني حيث تم تحويل جزء كبير من موارد الدولة اليمنية إلى شراء الأسلحة والمعدات العسكرية ، وتدمير كميات كبيرة من الأسلحة والعتاد التي تم شراؤها بالعملات الصعبة قبل الحرب أو أثناء الحرب التي كان معظمها تمول عن طريق القروض الخارجية.

- تدمير الكثير من البنية التحتية مستشفيات مدارس، طرق، مطارات، محطات كهربائية، منشات نفطية.
- نهب الكثير من المنشات الحكومية والخاصة من قبل المواطنين أثناء وبعد انتهاء الحرب.

[1] عبد الباري أحمد الشرجبي، الآثار الاقتصادية لحرب ترسيخ الوحدة اليمنية، حصر أولي، دراسة ضمن كتاب أدبيات وبحوث المؤتمر الاقتصادي الأول، نظمته مجلة الثوابت المنعقد خلال الفترة ٢-٤ مايو ١٩٩٥، صنعاء، ١٩٩٦، ص ٣٧٧-٣٨٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣- تزايد حجم الخسائر البشرية من العسكريين والمدنيين خاصة من العسكريين، الأمر الذي كلف الدولة الكثير من الموارد لتأهيل كوادر عسكرية جديدة.

ويمكن القول أن تكلفة الحرب تراوحت بين (١٠-١١) مليار دولار، وهذه التكلفة تتوزع كما يلي[١]:

- تكلفة الحرب من النواحي العسكرية ٣ مليارات دولار.
- تكلفة التعويضات للمواطنين ٤ مليار دولار.
- تكلفة عمليات النهب والسلب والتدمير في محافظة عدن والمحافظات الجنوبية الأخرى ٣.٥ مليار دولار.

وتعليقا على ذلك تكبد الاقتصاد اليمني خسائر فادحة قاربت أل ٧ مليار دولار بسبب الحرب عام ١٩٩٤م ترتب علية تدهور سعر صرف الريال اليمني وتدمير الكثير من المنشات الحيوية وخسائر بشرية بالألف وتدمير الجزء الأكبر من السلاح سواء في الدروع أو الطائرات وغيرها . وأيضا بعد انتهى الحرب دخلت الدولة في شراء صفقات أسلحة وقروض لتعزيز قدراتها العسكرية وبناء ما دمرته الحرب .

ثانيا: العنف السياسي غير الرسمي

أ- حوادث الاختطاف

برزت هذه الظاهرة بشكل واضح بعد تحقيق الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠ ،وترتبط في اغلبها بمصالح خاصة تخص منفذو تلك الاختطافات الذين هم في الغالب من سكان المناطق النائية الفقيرة، حيث يقوم هؤلاء في الغالب باختطاف الأجانب من اجل تلبية احتياجاتهم ومصالحهم لدى الحكومة، كما أن معظم هذه الحوادث تأخذ طابعاً سليماً، ولا يتم فيها استخدام العنف سواء من منفذيها، أو من قبل

([١])عبد الباري أحمد الشرجبي، الآثار الاقتصادية لحرب ترسيخ الوحدة اليمنية، حصر أولي ، ص ٣٧٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

رجال الأمن، حيث يتم التفاوض بين الطرفين، ومن ثم يتم الإفراج عن المختطفين ، مقابل تحقيق وتنفيذ الحكومة بعض المصالح والمطالب الشخصية للخاطفين.

وهذه الحوادث تختلف عن حوادث الإرهاب في أنها ليست لها أهداف ودوافع عقائدية، أو عدائية ضد الأجانب ويؤكد صحة ذلك أن تلك الحالات في معظمها لم تشهد استخدام القوة والعنف، فيما عدا حالة الاختطاف للأجانب التي تمت عام ١٩٩٨ في محافظة أبين والتي أسفرت عن وقوع بعض الضحايا. وشهدت الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٢ تزايد عمليات خطف الأجانب، بحيث وصل إجمالي عدد المختطفين خلال هذه الفترة إلى ٣١٦ مختطفاً ينتمون إلى ٢٢ دولة أجنبية. فيما شهدت الفترة من عام ٢٠٠٣-٢٠٠٨ (١١٢) حالة اختطاف معظمها للعمال الأجانب من الدول الغربية يعملون في شركات دولية تستثمر في قطاع النفط وفي القطاعات الاقتصادية الاخرى، أو لسياح من نفس تلك الدول.

واحتلت فرنسا الصدارة باختطاف ٨٩ من رعاياها منهم ٧٨ سائحاً و ٨ خبراء وثلاثة دبلوماسيين، وحلت في المرتبة الثانية جمهورية ألمانيا الاتحادية بواقع ٧٦ مختطف، ثم بريطانيا ٣٧ مختطف، وفي المرتبة الرابعة ايطاليا ٢٤ مختطف، والولايات المتحدة ٢٢ مختطف، وهولندا ٢٢ مختطف، وستة بلجيكيين، ومثلهم سويسريون وصينيون، وخمسة بولنديين وأربعة روسيين ثلاثة كوريين، ومثلهم كنديين وثلاثة يابانيين، واستراليين، واسبانيين، وخبير أوكراني، وبلغاري وهندي ونرويجي وسويدي[1].

ويمكن القول إن الاختطافات التي تمت انعكست على الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن وبالذات على القطاع السياحي وهو أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً بحالات الاختطاف في اليمن، مقارنة بقطاع الاستثمارات الأجنبية العاملة في اليمن كاستثمارات الشركات التي تعمل في قطاعات

(1) التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٣ ، ص ١٠٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

استخراج النفط وقطاعات التصنيع المختلفة، والسبب يرجع إلى أن النشاط السياحي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالناس والمناطق الأثرية والتاريخية ومن الصعب توفير الحماية الأمنية لكل سائح قادم إلى اليمن، لذا كانت الخسائر التي تكبدتها الشركات السياحية والفئات الاجتماعية التي تستفيد من هذا النشاط كبيرة، وهذه الخسائر يصعب تحديدها نتيجة عدم وجود الدراسات والإحصائيات الدقيقة عن مدى تأثر تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي ترتبط بها.

ب- حوادث الإرهاب

شهدت ظاهرة الإرهاب في اليمن منذ بروزها بشكل واضح أوائل عقد التسعينات من القرن الماضي وحتى وقتنا الحاضر، العديد من التغيرات والتحولات، فلم تأخذ شكلاً أو نمطاً واحداً، إذ اختلفت أشكال الإرهاب وأدواته وتكتيكاته من فترة لأخرى باختلاف الظروف والمعطيات الداخلية والإقليمية والدولية، حيث بدأت بعض مظاهر العنف والإرهاب، من خلال عمليات الاغتيال السياسي أو الخطف التي كانت تحث على عمليات الإرهاب باستغلال الدين وتغذيه عقائدية خارجية يتم تمويلها أحياناً من الخارج[1].

ويمكن استعراض أهم التحولات والتغيرات في أشكال وطبيعة الإرهاب في اليمن خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨ وذلك كالتالي:

- قتل ١٧ بحاراً أمريكياً في أكتوبر ٢٠٠٠ نتيجة اصطدام انتحاريان يقودان مركباً مشحوناً بالمتفجرات بالمدمرة الأمريكية (يو.إس.إس.كول) عندما كانت تتزود بالوقود في عدن، وبعد

(1) الإرهاب في اليمن، تقرير الحكومة المقدم إلى مجلس النواب حول العمليات الإرهابية وأضرارها على اليمن، إصدارات صحيفة ٢٦ سبتمبر، صنعاء، ديسمبر، ٢٠٠٢، ص ١١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

سنتين من هذا الحادث (٢٠٠٢) تعرضت إحدى ناقلات النفط الفرنسية (ليمبورج) للتفجير أيضاً، خلف قتيلاً بلغارياً من أعضاء طاقم الناقلة[١].

وبعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ سعت الحكومة اليمنية في إطار خططها لمحاربة الإرهاب بتفكيك الجماعات الإسلامية المتطرفة (الجماعات التي عادت من أفغانستان بعد انتهاء الحرب الباردة)، كما يمكن القول استناداً إلى تصريحات المسئولين في الحكومة اليمنية إلى أن اليمن قد انحازت إلى الحرب التي تقودها الولايات المتحدة على الإرهاب، مقابل حصول اليمن على المساعدات الأمريكية، وخاصة العسكرية منها وتدرب القوات اليمنية على مكافحة تلك الظاهرة[٢].

كما أن الآثار السلبية التي انعكست على النشاط الاقتصادي والاستثماري في اليمن اشتركت في انبثاقها أعمال الإرهاب (الداخلية والخارجية معاً)، الأولى تمثلت بالتفجيرات التي استهدفت المصالح الوطنية والأجنبية داخل اليمن، والثانية كانت انعكاساً لهجات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تسببت أعمال الإرهاب في إقامة مواقع جديدة رفعت من درجة المخاطر في وجه الاستثمارات المحلية والأجنبية وأدت إلى تفويت العديد من الفرص من تحقيق التنمية الاقتصادية، كما حذرت العديد من الدول رعاياها في اليمن، وكذلك الشركات الاستثمارية من التوجه إلى اليمن، كما رفعت العديد من شركات التأمين العالمية، رسوم التامين على السفن القادمة إلى الموانئ اليمنية، كما قامت المؤسسات الدولية المعنية بالاستثمار الأجنبي المباشر بوضع اسم دولة اليمن باعتبارها من الدول التي ترتفع فيها مخاطر الاستثمار[٣].

---

(١)الإرهاب في اليمن، تقرير الحكومة المقدم إلى مجلس النواب حول العمليات الإرهابية وأضرارها على اليمن، ، ص ١٧-٢٤.

(٢) وزارة التخطيط والتنمية، اليمن: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١/٢٠٠، الطبعة العربية، فن الطباعة، صنعاء، ٢٠٠١، ص ١٠٣.

(٣)الإرهاب في اليمن، تقرير الحكومة المقدم إلى مجلس النواب حول العمليات الإرهابية وأضرارها على اليمن، ، ص ٥٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ج- الحراك الجنوبي (المحافظات الجنوبية)

أسهمت التحولات الجديدة في النظام اليمني مطلع عقد التسعينات من القرن الماضي في تهيئة الظروف الملائمة لقيام الوحدة اليمنية، فقد تم في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، إعلان الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية، واعترف بها المجتمع الدولي ، وقد أسهمت الوحدة في معالجة الكثير من الاختلالات والعوائق والتي كانت تعاني منها اليمن أثناء التشطير، والتي كان من أهمها استمرار النزاعات والحروب بين الشطرين التي كانت تعيق عملية التنمية والاستقرار في الشطرين وتشل حركتهما في التقدم والنهضة، فقد دخل الشطرين في ثلاث حروب مع بعضهما نتيجة الصراع والاختلاف على ترسيم الجدود، وذلك في الأعوام ١٩٧٢-١٩٧٥-١٩٧٩ وكانت تلك الحروب تستمر لفترات قصيرة يتم احتوائها في كل مرة عن طريق الحوار بوساطة الدول العربية، وقد كلفت هذه الحروب الشطرين الكثير من الموارد والإمكانات البشرية والمادية التي كانت في أمس الحاجة إليها لبناء مؤسساتهما خاصة بعد انتهاء الحرب الأهلية التي استمرت في الشمال لسنوات بين النظام الملكي والنظام الجمهوري، والتحرر من الاستعمار في الجنوب، وقد عززت تلك الظروف عدم الثقة لدى المستثمرين المحلين والأجانب في الاستثمار في كل من الشطرين في تلك الفترة، مما دفعها لاستثمار أموالها خارج اليمن حيث يتوفر لها الأمان والاستقرار والربحية، كما أن اختلاف طبيعة الأنظمة الحاكمة أثناء فترة التشطير قد أسهمت بشكل كبير في زيادة حدة النزاع بين الشطرين ومحاولة احتواء كل طرف للآخر، ، إلا أن الحكومات المتعاقبة في اليمن بعد تحقيق الوحدة بين الشطرين لم تعالج الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية وإيجاد وسيلة تعتمد عليها في تمويل عملية التنمية، خاصة في مناطق الجنوب ، وترتيب الأولويات التي تحددها لثوابت الارتباط ونوع العلاقة

وكذلك انظر طاهر مجاهد الصالحي، التداعيات الاقتصادية والاستثمارية بظاهرة الإرهاب في اليمن، مجلة دراسات اقتصادية، العدد١٠، ربيع ٢٠٠٤، صنعاء، ص ٢١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مع الشطر الجنوبي مما شكل جيوب من المقاومة للوحدة اليمنية، بدأت بالاتساع التدريجي لتشمل اغلب المحافظات الجنوبية التي تشعر بمرارة التهميش والإقصاء المتعمد لنخبها الثقافية والسياسية ولتدني الخدمات المقدمة لسكانها على حساب المحافظات الشمالية مما سرع من الحراك الجنوبي في سبيل المساواة الانفصال وإعادة الدولة اليمنية في الجنوب،وهو ما نتج عنه كثير من الصدامات والاغتيالات والاعتقالات، وتدخلات الجيش المتكررة وخصوصا في منطقة صعده والحرب مع الحوثيين .

ومما سبق يمكن القول أن اليمن قد عاشت أوضاع أمنية غير مؤاتية خلال فترة الدراسة، حيث شكلت تلك الأوضاع في مجملها عوامل طرد للاستثمارات وخاصة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فحرب صيف ١٩٩٤ ، والمشاحنات السياسية خلال الفترة ما قبل الحرب أثرت سلبياً على الاستثمار، وبثت الشعور بعدم الاطمئنان والثقة في البيئة الاستثمار السائدة، وكذلك ساعدت على تدهور الكثير من المؤشرات الاقتصادية خلال تلك الفترة، كما أن انتشار ظاهرة السلاح بين المواطنين وضعف قدرة الدولة في معالجة هذه الظاهرة من الأسباب الهامة في عدم الاستقرار الأمني في اليمن.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم(١١)

ملخص لأهم مؤشرات العنف السياسي الرسمي وغير الرسمي في الجمهورية اليمنية

(١٩٩٠-٢٠٠٨)

السنوات	مؤشرات العنف الرسمي			مؤشرات العنف غير الرسمي			
	الاعتقالات	أحكام الحبس والإعدام	استخدام وحدات الجيش	التظاهرات	أحداث الشغب	الاختطاف* وحوادث الإرهاب	التمردات
١٩٩٠-١٩٨٩	٣٢٢٠		1	عدة تظاهرات	٢		
١٩٩٢-١٩٩١	٢٠٥	١٤٨٦					
١٩٩٤-١٩٩٣	بالآلاف	١٢٤	بكثرة	عدة تظاهرات			حرب أهلية
١٩٩٦-١٩٩٥	٤٥٠	١٧	١	٣		٧٠	
١٩٩٨-١٩٩٧				٣		٩٢	
٢٠٠٠-١٩٩٩		٢١	١	٤		٦٥	
٢٠٠٢-٢٠٠١			١	٥		٨٩	حرب صعده
٢٠٠٤-٢٠٠٣	١١٥	٢٠٩		٣		٢٦	حرب صعده
٢٠٠٦-٢٠٠٥	١٧٤	٢٣٠		٢		٤٨	حرب صعده
٢٠٠٨-٢٠٠٧	١١١٤	٢٥٣	١١٠	١٤٨		٨٢	حرب صعده

الجدول: من إعداد الباحث

بالاستناد الى المركز اليمني لحقوق الانسان –صنعاء ٢٠٠٨.

وفيما يلي مؤشر الاستقرار السياسي المركب * في الجمهورية اليمنية للفترة من عام(١٩٩٦-٢٠٠٨) حيث يبين الجدول رقم(١٠) أن مؤشرات عدم الاستقرار السياسي في اليمن كانت سالبة، مما يدل على وجود عدم استقرار سياسي وتبين الأرقام أن مستوى الاستقرار السياسي يتناقص في الجمهورية اليمنية فبعد أن كان عام ١٩٩٦ (-١.١٧) انخفض إلى (-١.٨٩) في عام ٢٠٠٨ وتعود معظم الأسباب إلى تزايد الحراك الجنوبي واتساع رقعته الجغرافية وتزايد العمليات الإرهابية في اليمن بالإضافة إلى التدخلات الإقليمية في الشؤون الداخلية اليمنية.

*شهدت الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٢ تزايد عمليات خطف الأجانب، بحيث وصل إجمالي عدد المختطفين خلال هذه الفترة إلى ٣١٦ مختطفاً ينتمون إلى ٢٢ دولة أجنبية وخلال الفترة من عام ٢٠٠٣-٢٠٠٨ شهدت ١١٢ حالة اختطاف.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول رقم(١٢)

قيمة مؤشر الاستقرار السياسي في اليمن

السنة	قيمة مؤشر الاستقرار السياسي
١٩٩٦	١.١٧-
١٩٩٨	١.٤٩-
٢٠٠٠	١.٤٣-
٢٠٠٢	١.٤٤-
٢٠٠٣	١.٤٥-
٢٠٠٤	١.٧٤-
٢٠٠٥	١.٤٢-
٢٠٠٦	-١.٣٣
٢٠٠٧	١.٥٢-
٢٠٠٨	١.٨٩-
المتوسط	

المصدر: www.earthtrend.political stability index.com

تراوح قيم مؤشرات الاستقرار السياسي المركب بين (٢.٥-)(٢.٥-) حيث يدل الرقم الموجب على ارتفاع الاستقرار السياسي ، فيما يدل الرقم السالب على عدم وجود استقرار سياسي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستقرار السياسي في اليمن

يعتمد اليمن في نموه الاقتصادي على إيرادات الصادرات من المنتجات الخام، بالدرجة الأولى حيث تشكل أكثر من ثلثي الموازنة العامة للدولة، إلا أن الأضرار المباشرة التي فرضتها التوترات السياسية وخاصة في الداخل من عمليات الارهاب والاختطاف وأيضا الحرب الأهلية التي شهدتها اليمن صيف عام ٩٤ حيث قابل ذلك اعتقالات واسعة وتدخل الجيش في الكثير من الحالات ، وأثر ذلك على إمكانات التطوير الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي، ساهمت في حل زيادة مشاكله الإنمائية، كما أن الفقر المدقع الذي تعيشه بعض المحافظات والمناطق نتيجة للتفاوت في توزيع الدخل الوطني ، وضياع فرص الاستثمار سبب هروب رأس المال، وتسرب الموارد مما خلق مشاكل مزمنة في الاقتصاد اليمني.

المبحث الأول : العلاقة النظرية بين الاستثمار الأجنبي والاستقرار السياسي

يوجد خلافاً كبيراً بين الباحثين حول طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي، ويمكن تقسيم الآراء إلى الاتجاهات التالية:[1]

أولا: الاتجاه السلطوي

يدعو هذا الاتجاه إلى نظام سياسي سلطوي يحد من توسع النشاط الديمقراطي، لاعتقاده أن التوسع في الحقوق المدنية والسياسية يؤخر من سرعة عجلة النمو الاقتصادي، ويقلل من فرص الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة أنه في المرحلة الأولى من عمليات التنمية الاقتصادية التي

---

(1) Sirowy, Larry & Alex Inkeles., Seligson, A. Mitchell, John Passe- Smith "The effects of Democracy on Economics growth, and inequality, Lynne Rienner Publishers, UK. (1993), P. 210 .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

تحتاج إلى تدخل فعال من الدولة ، وخصوصا في الدول النامية ، لن تكون الحكومة قادرة بشكل فاعل على فرض السياسات الاقتصادية ، والتي لا تتوافق مع السياسات الديمقراطية[١] ، ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن الدولة السلطوية أكثر قدرة على توزيع الموارد بطريقة عادلة ، وأن الحقوق السياسية المتاحة وأساليب التعبير عنها ديمقراطيا لا تفيد الفئات الاجتماعية المهشمة، بل تعيد إنتاج عدم العدالة الاقتصادية والاجتماعية بمؤثرات سياسية ، فالطبقات المهشمة اجتماعياً غير قادرة على التعبير عن رأيها بالطرق الديمقراطية، وأصحاب هذه المدرسة يدعّون بأن العلاقة بين الاستثمار الاجنبيس المباشر والاستقرار السياسي هي علاقة تكامل وأن النجاح الاقتصادي، والنمو الاقتصادي السريع يحتاج أخذ البيئة السياسية بعين الاعتبار قبل تبني أي سياسة تنموية اقتصادية[٢] .

ثانيا: الاتجاه الديمقراطي

يعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن النظام السياسي الديمقراطي هو نظام سياسي مستقر ، يكون فيه تشكل النخب السياسية وتداول السلطة وحتى الصراع على السلطة، ضمن القنوات الدستورية الرسمية ، مما يساعد على زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتسريع عجلة النمو الاقتصادي، فالبيئة الديمقراطية هي البيئة المناسبة للنمو الاقتصادي ، والتنمية الاقتصادية الدائمة[٣]، وتكون أفضل

---

(1)Hutington s 'how countries democratize political science quarterly vol.106.no.4.1992.p610

(2)Hutington s 'how countries democratize political science quarterly vol.106.no.4.1992.p580

(٣)Pinkney, Robert.. Democracy in the Third World, Lynne Rienner Publishers, Boulder, Colorado1994.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وسيلة غير مباشرة يعاد بها توزيع الثروات في المجتمع، فهي بحد ذاتها تساهم في رفع نسبة المساواة في توزيع الثروات في المجتمع. ([1])

ويعتقد هذا الاتجاه أن النظام الديمقراطي رغم معارضته أساليب الدولة المتسلطة يؤيد وجهة نظر الاتجاه السلطوي بضرورة وجود سلطة قوية قادرة على تطبيق القوانين والأنظمة وحماية الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

ثالثا: الاتجاه المحايد

يعتقد هذا الاتجاه أن الاستقرار السياسي لا يرتبط بالاستثمار الأجنبي ، فالسياسة متغير محايد وله أثر ضعيف على الاستثمار الأجنبي ، واستند هذا الاتجاه في آرائهم على الدراسات التي قاموا بها على مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن الدول الديمقراطية، وكذلك على مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول السلطوية، وخلصوا بنتيجة مفادها أن صناع القرار عليهم أن يوجهوا اهتمامهم إلى طبيعة النظام السياسي الحزبي (نظام حزبين مقابل عدة أحزاب)، مستوى وطبيعة التدخل الحكومي في الاقتصاد ، طبيعة التصنيع المطبقة (هل تعتمد على العمالة المكثفة،أم الرأسمال المكثف ، أي هل تعتمد التنمية الاقتصادية على العمالة بشكل أكبر أم على رأس المال ، وعلى كيفية بناء أهداف التنمية بما يتماشى مع مساري التنمية الاقتصادية والديمقراطية([2]) .

([1])Kymlicka, Will, Multicultural Citizenship: A Liberal Theory of Minority Rights, Oxford: Oxford University Press. 1995.P125

([2]) غابرييل الموند و باويل بنجهام، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة: هشام عبد الإله. الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان،٢٠٠١ ص ٢٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المبحث الثاني: العلاقة الإحصائية بين مؤشرات الاستثمار الأجنبي ومؤشرات الاستقرار السياسي في اليمن

يهدف التحليل الإحصائي إلى معرفة وجود علاقة إحصائية، أم عدم وجود علاقة إحصائية بين مجموعة المتغيرات (المؤشرات)، وفي حالة وجود علاقة إحصائية بين المؤشرات نقبل الفرضية الرئيسة، ونرفض الفرضية البديلة.

ويمثل معامل ارتباط بيرسون الدرجة التي يتغير بها متغيران بشكل مترابط بعضهما مع بعض، ويستخدم في قياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرين، ولا يقيس قوة أو اتجاه العلاقة غير الخطية[1]. وقد يكون الارتباط موجبا(طرديا) عندما يتزايد المتغيران في وقت واحد، وقد يكون سالبا،عندما يتغير المتغير التابع في الوقت الذي يتجه فيه المتغير المستقل للتناقص أو العكس.

وتتراوح قيمة معامل الارتباط بين(-١،١) ،ويكون المعامل مسبوقا بالإشارة (+) إذا كانت العلاقة طردية موجبة، والإشارة(-) إذا كانت العلاقة سالبة أو عكسية، وليس من السهل تحديد ما إذا كان الارتباط بين المتغيرين قويا أو ضعيفا إلا أن بعض الإحصائيين قد اصطلح على أن الارتباط ما بين(٠.٤-٠.٧) يعد متوسطا، وما بين (٠.٧-٠.٩) ارتباطا قويا[2].

المطلب الأول:العلاقة بين مؤشرات الاستثمار الأجنبي ومؤشرات الاستقرار الحكومي

ينطلق الباحث في تحليله من خلال وضع فرضيات تؤكد وجود تأثير لمؤشرات الاستثمار(متغيرات مستقلة) على مؤشرات الاستقرار السياسي الحكومي(متغيرات تابعة) على ، وفي حالة وجود دلالة إحصائية نقبل تلك الفرضيات، أما في حالة عدم وجود دلالة إحصائية نرفض تلك الفرضيات ، ونقبل فرضيات عدم وجود تأثير للمؤشرات المستقلة على المؤشرات التابعة.

---

(١) محمد الزعبي ، عباس الطلافحة، النظام الإحصائي في تحليل البيانات الإحصائية، دار وائل، عمان، ٢٠٠٣، ص٢٢٣.

(٢) المنوفي،كمال،مناهج وطرق البحث في علم السياسة،الكويت،وكالة المطبوعات،١٩٨٧،ص١٤٠-١٤٦

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أ – اثر مؤشرات الاستثمار الأجنبي على مؤشرات الاستقرار السياسي الرسمي

يبين الجدول التالي معامل ارتباط بيرسون بين مؤشرات الاستثمار الأجنبي ومؤشرات الاستقرار السياسي الرسمي

جدول رقم(١٣)

معامل ارتباط بيرسون بين مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي الحكومي في اليمن

المؤشر	مؤشرات الاستقرار السياسي الحكومي في اليمن				
مؤشرات الاستثمار الاجنبي المباشر	التغير الحكومي	التغير الوزاري	الاعتقالات	أحكام الحبس أو الإعدام	معدل التدخل العسكري
معدل الاستثمار في اليمن	٠.٦١	-٠.٥١	٠.٤٦	٠.٨٠*	-٠.٦٧*
معدل الاستثمارات في المحافظات	٠.٧٩*	-٠.٥١	-٠.٢١	٠.٦٥*	-٠.١٧*
التوزيع القطاعي للاستثمارات في اليمن	٠.١٦*	٠.٢٣*	-٠.٢٧*	٠.٢٢	-٠.٣٥*

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية٠.٠٥

الجدول: من إعداد الباحث استنادا الى الجداول السابقة.

أولا: فرضية وجود علاقة بين مؤشرات الاستثمار الأجنبي ومؤشر التغيير الحكومي

بين التحليل الإحصائي أن معدل الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن، يرتبط بعلاقة موجبة مع مؤشر التغيير الوزاري لكنه غير دال إحصائيا عند مستوى دلالة إحصائية(٠.٠٥)، وبناء على ذلك نرفض فرضية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بالتغييرات الحكومية، ويعود السبب المباشر لذلك إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يخضع إلى الأحداث والمستجدات الداخلية(وجود استقرار سياسي عالي) وإلى المتغيرات الإقليمية(البيئة المحيطة بالدولة وهل هي مستقرة سياسيا أم

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لا) والى المتغيرات الدولية (درجة قبول الدولة في النظام الدولي وفي الدولة المصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة) .

كما أن مؤشر الاستثمار الأجنبي في المحافظات، ومؤشر التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية لا يؤثر في التغييرات الحكومية، فالدولة تقوم بالتعديلات الوزارية أو الحكومية بناء على مستجدات داخلية وخارجية مرتبطة بالوضع السياسي والاقتصادي الخاص فيها وليس المرتبط بالاستثمارات الأجنبية المباشرة وعملية جذبها للدولة فقط .

أولا: فرضية أن مؤشرات الاستثمار الأجنبي تؤثر في التغيير الوزاري

بين التحليل الإحصائي أن مؤشرات الاستثمار الأجنبي في اليمن، لا تؤثر في مؤشر التغيير الوزاري فالعلاقة غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة إحصائية(٠.٠٥)،وهو ما يجعلنا نرفض فرضية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر في التغييرات الحكومية، أو التعديلات الوزارية فالاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بسياسات وقوانين واضحة داخل الدولة تمر بمراحل دستورية معينة للمصادقة عليها، وتم اختيار السياسات لتتناسب مع تلك المراحل.

عكس التغييرات الوزارية التي تتم باتجاهات تخدم الإستراتيجية الوطنية بشكل عام في كل المجالات وليس في مجال معين . كما بين التحليل الإحصائي أن مؤشر التوزيع القطاعي للاستمارات لا يؤثر في التغييرات الوزارية في اليمن، وليس هناك علاقة دالة إحصائيا بين المتغيرين.

ب- أثر مؤشرات الاستثمار الأجنبي على مؤشرات العنف السياسي الرسمي

أولا: أثر معدل الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات أحكام الحبس أو الإعدام

بين التحليل الإحصائي أن مؤشرات الاستثمار الأجنبي في اليمن، ومؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر في المحافظات لا ترتبط بمؤشرات أحكام الحبس أو الإعدام، أو الاعتقالات

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط بظروف اقتصادية وسياسية طويلة الأجل مبنيـــة علـــة مصالح اقتصادية بالدرجة الأولى، وأحكام الحبس أو الإعدام مرتبطة بعوامـــل محليـــة وبظـــروف مرحلية. وما يحدث في كثير من الحالات هو العكس أي أن الاستثمار يتأثر بالإحداث القضائية التي قد تصدر لأسباب سياسية سواء بالنسبة للأحكام بـــالحبس أو الإعـــدام وهـــي تعطـــي مؤشـــرات للمستثمرين أن القضاء في تلك الدولة قد يكون مسيسا ولا يعطي الضمانات الكافية للمستثمر ممـــا يجعله يحجم عن الاستثمار في تلك الدولة.

ثالثا: فرضية أن مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر في مؤشر تدخل الجيش في الأحداث السياسية وقمع المظاهرات وأحداث العنف الشعبي .

بين التحليل الإحصائي أن مؤشرات الاستثمار الأجنبي في اليمن، ومؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر في المحافظات، ومؤشر التوزيع القطاعي للاستمارات يرتبط مع مؤشر تدخل الجيش فـــي بعلاقة سالبة وغير دالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية(٠.٠٥)، وهو مـــا يجعلنـــا نـــرفض فرضية أن مؤشر الاستثمار الأجنبي في اليمن، ومؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر في المحافظات يؤثر في مؤشرات تدخل الجيش .

ويعود السبب إلى التدخلات العسكرية تكون في مجملها لحماية الدولة من الفتن التي قد تؤدي إلى تفسخها أو لحماية النظام السياسي نفسه من الانهيار ، وأزمة الاندماج الوطني في الجمهوريـــة اليمنية وظهور الحرب الأهلية اليمنية وما ترتب عليها من مشكلات فرعية أخرى أكثـــر كاتســـاع مساحة المناطق وسيادة الطابع الجبلي عليها ، وتداخل الجماعات الأثنية عبر الحدود مـــع الـــدول المجاورة بشكل حال دون إمكانية تحقيق السيطرة على كامل المنطقة وهو ما أقعـــده عـــن تحقيـــق السيطرة ولو كرها ، وذلك لتخلف طرق ووسائل النقل فيها ، وإما نتيجة لتدخلات قـــوى إقليميـــة ودولية رأت من مصلحتها تقويض الاستقرار في هذه الدولة أو تلك لاعبة على أوتار الاختلافـــات

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الأثنية ، وتعرض هذه الجماعة أو تلك للاضطهاد على يد الجماعة الحاكم، مما جعل من حالات تدخل الجيش حالات عادية في الجمهورية اليمنية.

فالثقافة السياسية السائدة في المؤسسات اليمنية الحكومية هي ثقافة سلطوية أمنية مهيمنة على السلوك السياسي للمؤسسات والأفراد،كما أن البنية الاجتماعية للمجتمع هي بنية مبنية على الاستقطاب القبلي والعشائري،وقد كرس النظام اليمني من ذلك المفهوم ،مما سهل من عملية إعادة النظام السياسي لإنتاج نفسه، وتغيير النخب السياسية القديمة بنخب جديدة مبنية على نفس البنية السابقة.

أن المجتمع اليمني يعيش حالة من احتكار السلطة من قبل قلة مترسخة في أجهزة الدولة ومؤسساتها مع إقصاء القوى والتيارات ذات التوجهات المغايرة للسلطة، وهو ما شكل حالة من الجمود ومنع حالات ظهور نخب سياسية جديدة، وفي سياق ذلك جاءت مساحة الانفتاح السياسي محدودة وهامشية وتراوحت بين تعددية حزبية مقيدة(منع كثير من أعضاء الحزب الاشتراكي اليمني من الترشيح)، وديمقراطية مقيدة، كما أن قواعد وأساليب ممارسة السلطة لم تتغير ولم تتحول حالات الاستبداد والانتقال السلطوي سوى من قهر سلطوي ضاغط إلى قهر سلطوي مرن(١) أو ما يسميه حسن النقيب التسلطية بوجه ديمقراطي(٢)، فالرئيس اليمني اكتسب قدرة عالية على ضبط العلاقات والأدوار وتوجيهها بين فئات المجتمع المختلفة، وإيجاد مخارج وقنوات لتفرغ الاحتقانات الشعبية من خلال زيادة مخصصات العشائر القوية، فالإشكالية السياسية في المجتمع اليميني هي وجود منظومة من القيم المتناقضة داخله خلقت نوع من ديمقراطية الانتخاب، حيث لا تجدي معها

---

(١) فواز جرجس، أميركا والإسلام السياسي: صراع الحضارات أم صراع المصالح، دار النهار، ترجمة غسان غصن، ط١ ١٩٩٨، ص: ٣٠-٣٨.

(٢) النقيب ، حسن ، الدولة التسلطية في المشرق العربي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٢

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قدرات المجتمع المدني المحدودة في التغيير بمعنى أنها تقتصر على شكل مـــن إشـــكال التعدديـــة السياسية والحزبية وحقوق الانتخاب دون إعطاء الأولوية إلى حقوق الحرية السياســـية والمدنيـــة، وتقتصر في مجال المشاركة السياسية على فئة معينة من أفراد الشعب، وذات اتجاه واحد في مجال الحكم السياسي والحريات المدنية والسياسية .

ويخلص الباحث إلى أن علاقات الارتباط السابقة للمؤشرات تبين أن مؤشـــرات الاســـتثمار الأجنبي المباشر في اليمن ، لا تؤثر على مؤشرات الاستقرار السياسي فيه بل العكس هو الصحيح وان البيئة السياسية المستقرة محليا ، بالإضافة إلى البيئة السياسية المستقرة إقليما قد تكون عوامل جذب عالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة .

المطلب الثاني :العلاقة بين مؤشرات العنف السياسي الشعبي ومؤشرات الاستثمار الأجنبي

ينطلق الباحث في تحليله من خلال وضع فرضيات تؤكد وجود تأثير مؤشرات الاستثمار(متغيرات مستقلة)، على مؤشرات العنف السياسي الشعبي (متغيرات تابعة) وفي حالة وجود دلالة إحصائية نقبل تلك الفرضيات، أما في حالة عدم وجود دلالة إحصائية نرفض تلك الفرضيات، ونقبل فرضيات عدم وجود تأثير للمؤشرات المستقلة على المؤشرات التابعة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

جدول رقم(١٤)

معامل ارتباط بيرسون بين مؤشرات الاستثمار ومؤشرات العنف السياسي الشعبي

المؤشر	مؤشرات العنف السياسي الشعبي			
مؤشرات الاستثمار	مؤشر التظاهرات	مؤشر أحداث الشغب	مؤشر الاختطاف وحوادث الإرهاب	مؤشر التمردات
معدل الاستثمار في اليمن	٠.١٢	٠٢١	-*٠.٨١	-*٠.٩١
معدل الاستثمارات في المحافظات	٠.١١	٠.٢٣	-*٠.٧٩	-*٠.٩٥
التوزيع القطاعي للاستثمارات في اليمن	٠.١٥	٠.٢٩	-*٠.٩١	-*٠.٨٧

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية٠.٠٥

الجدول: من إعداد الباحث استنادا الى الجداول السابقة.

أولا: فرضية أثر مؤشرات الاستثمار الأجنبي على مؤشر التظاهرات وأحداث الشغب

بين التحليل الإحصائي أن مؤشرات الاستثمار الأجنبي في اليمن، ومؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر في المحافظات، ومؤشر التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية في اليمن لا يؤثر على مؤشر التظاهرات فالعلاقة غير دالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية(٠.٠٥)،

ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى أن التظاهرات وأحداث الشغب في اليمن هي مرتبطة بالأساس بعوامل داخلية، وليس بمعدلات الاستثمار ، كارتفاع الأسعار، وزيادة الضرائب وعدم العدالة الاجتماعية في توزيع مكتسبات التنمية في اليمن على المحافظان، وشعور كثير من المواطنين بالإقصاء والتهميش من قبل السلطات اليمنية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ثانيا: فرضية أثر مؤشرات الاستثمار الأجنبي على مؤشر الاختطاف وأحداث الإرهاب

بين التحليل الإحصائي أن مؤشرات الاستثمار الأجنبي في اليمن، ومؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر في المحافظات، ومؤشر التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية في اليمن ترتبط بعلاقة سالبة ودالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية(٠.٠٥)، وهو ما يجعلنا نقبل فرضية أن مؤشر الاستثمار الأجنبي في اليمن، ومؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر في المحافظات ومؤشر التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية في اليمن يأثر في حوادث الإرهاب والاختطاف فعظم حالات الاختطاف تمت للأجانب العاملين في الشركات الاستثمارية في اليمن بحيث وصل إجمالي عدد المختطفين إلى ٤٣٨ مختطفاً ينتمون إلى ٢٢ دولة أجنبية معظمها تستثمر في اليمن، في شركات دولية وخصوصا في القطاعات الحيوية.

ثالثا: فرضية اثر مؤشرات الاستثمار الأجنبي على مؤشر التمردات

بين التحليل الإحصائي أن مؤشرات الاستثمار الأجنبي في اليمن، ومؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر في المحافظات، ومؤشر التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية في اليمن يرتبط بعلاقة سالبة وغير دالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية(٠.٠٥)، وهو ما يجعلنا نرفض فرضية أن مؤشر الاستثمار الأجنبي في اليمن، ومؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر في المحافظات ومؤشر التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية في اليمن يأثر في التمردات.

فالتمردات الداخلية والحرب الأهلية الأولى(حرب الوحدة عام ١٩٩٤) استمرت ما يقارب السبعين يوماً ، انتهت بوقوع آلاف القتلى ، والعديد من الآثار الاقتصادية المدمرة على الاقتصاد اليمني، وعسكرة الاقتصاد اليمني حيث تم تحويل جزء كبير من موارد الدولة اليمنية إلى شراء الأسلحة والمعدات العسكرية ، وتدمير الكثير من البنية التحتية مستشفيات مدارس، طرق، مطارات،

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

محطات كهربائية، منشات نفطية، وعمليات النهب والسلب والتدمير في محافظة عدن والمحافظات الجنوبية الأخرى.

كما أن حجم الفوارق الكبير بين المحافظات في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية، ومستويات الدخل ومعدلات النمو والثروات من الموارد، جعل عمليات التأثير في اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بالاستثمار تبقى محدودة، كما أن بعض المحافظات كمحافظة أمانة العاصمة ، ومحافظة حضر موت مهيّأة أكثر من غيرها لاستثمار العملية التنموية والإفادة منها، لكونها قد سبقت غيرها في ميدان النمو الاقتصادي والخدمات الاجتماعية وتهيأت لاستثمار الفرص المتاحة أمامها نحو المشاركة الاقتصادية، أما بعض المناطق والمحافظات فقد كانت أكثر حرماناً وأكثر التصاقاً بهويّاتها المناطقية (الجنوب مثلا)، وكان توجهها السياسي من خلال ارتفاع معدلات أحداث العنف المرتبط بالثورة (محافظات الجنوب) فيها من قبل المواطنين(العنف غير الرسمي)، قابله عنف سياسي حكومي تمثل في ارتفاع الاعتقالات السياسية للسيطرة على الأحداث.

أن التمردات الداخلية المتواصلة وخصوصا في منطقة صعده قد زادت من عسكرة الاقتصاد اليمني وعدم الاستقرار السياسي وكانت من الأسباب الرئيسية لهروب رأس المال الأجنبي، ولازال النزاع الدائر في اليمن منذ عام ٢٠٠٤ على شكل حروب متقطعة ، يشكل عائقًا أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وعمليات التنمية الاقتصادية في اليمن.

وعليه فان الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن لا يؤثر على الاستقرار السياسي بل أن الاستقرار السياسي في اليمن يتأثر بمتغيرات عديدة ومنها:

- **طبيعة المجتمع نفسه:** حيث أن المجتمع اليمني مجتمع قبلي وتلعب القبيلة والعشيرة دورا مهما في الكثير من الأحداث داخل الأحداث من حيث التحكيم بالعرف القبلي في قضايا عديدة بعيدا عن حكم الدولة والقانون.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

• **المتغيرات الإقليمية:** وخاصة الدور الإيراني الذي تلعبه سواء في دعمها المباشر أو الغير مباشر للحوثيين في صعده، وذلك بتقديم الدعم لهم عن طريق تهريب السلاح لهم أو بإرسال أموال ، مقابل ذلك دعم سعودي للحكومة اليمنية في جميع المجالات.

وأيضا الهجرة من دول القرن الإفريقي وخاصة من الصومال.

• **المتغيرات الدولية** : وخاصة تدخل الولايات المتحدة وأحادية العمليات العسكرية التي تنفذها في بعض المناطق في اليمن ، مما خلق ردات أفعال عنيفة من المواطنين تجاه ذلك الشعور بأن الأرض اليمنية مستباحة من قبل الولايات المتحدة.

المطلب الثالث: معامل الارتباط (r) بين مؤشرات الاستثمار ومؤشرات الاستقرار السياسي

تم تحليل معامل ارتباط مؤشرات الاستثمار خلال الفترة من(١٩٩٥-٢٠٠٨) مع مؤشرات الاستقرار السياسي المركب خلال فترة الدراسة، بهدف معرفة درجة الارتباط، كما تم تحليل معامل ارتباط مؤشرات الاستثمار في المحافظات مع مؤشرات الاستقرار السياسي المركب خلال فترة الدراسة. ويبين الجدول رقم(١٣) نتائج معامل الارتباط بين مؤشرات الدراسة.

جدول رقم (١٥)

ملخص تحليل معامل الارتباط بين مؤشرات الاستثمار ومعدل الاستقرار السياسي المركب

الفترة الزمنية	المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط
١٩٩٥ - ٢٠٠٨	معدل الاستثمار	معدل الاستقرار السياسي المركب	٠.٥٦
١٩٩٥-٢٠٠٨	معدل الاستثمار	متوسط التغيير الوزاري	٠.٢٣
١٩٩٥-٢٠٠٨	معدل الاستثمار في المحافظات	معدل الاستقرار السياسي المركب	٠.٤٧

الجدول: من إعداد الباحث استنادا إلى الجداول السابقة .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يبين التحليل أن معامل الارتباط بين معدلات الاستثمار، ومعدل الاستقرار السياسي المركب مرتفع نسبيا (٠.٥٦)، وهو ما يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بحالات الاستقرار السياسي، ولا يؤثر فيها ، فالتكاليف السياسية للفشل الاقتصادي تقترن بحالة التردي الاقتصادي ، وهو الأمر الذي زاد من أعباء ومعوقات التنمية الاقتصادية، وأعطى بعدا جديدا للأزمة، وقد أدى هذا الوضع أيضا إلى إعطاء الفرصة للدول و المؤسسات النقدية المانحة إلى وضع الشروط للحصول على الأموال والمساعدات ومنها ضرورة التحول الديمقراطي وتبنى سياسات رأسمالية ، كبرامج التكيف الهيكلي، فبرزت قضية الديمقراطية باعتبارها محور أزمة التطور السياسي، بعد أن فشلت استراتيجيات التنمية التي تبنتها الحكومات في تحقيق المهام السياسية التي حددتها ، وبدلا من الوصول بالمجتمع إلى حالة من الوحدة والتجانس دفعت به إلى حالة الانقسام والتمايز العرقي، وبدلا من تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، عملت على نشر الفساد وعدم المساواة في المجتمع، وبدلا من تحقيق التنمية الاقتصادية عززت الكساد المادي والانحراف وبدلا من تأسيس أحزاب سياسية فعاله ، خلقت توجهات انفصالية،وحروب أهلية بما أدى إلى بقاء المجتمع رهين الأزمة الدائمة.

وبين التحليل كذلك أن معامل الارتباط بين معدل النمو في الاستثمار الأجنبي المباشر، ومعدل تغيير الوزارات ضعيفا وبنسبة (٠.٢٣) ، فتشكيل الحكومات اليمنية هي استجابة لرغبات الحزب الحاكم الذي يشكل الحكومة دون إشراك أي حزب معه، ويلعب دورا كبيرا في مكافأة القيادات الفاعلة فيه، ومعاقبة أحزاب المعارضة .كما أن قدرة النظام السياسي اليمني على التعامل مع الأزمات التي تواجهه كانت ضعيفة، حيث لم يقم بإدارة الصراعات القائمة داخله بشكل متوازن تمكنه من السيطرة على الأزمات ، والحد من العنف السياسي، بل فقد السطيره على الأحداث مما قلل من شرعية النظام، وزاد من التدخلات الخارجية في قضاياه الداخلية، فإيران من جهة تدعم

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحوثيين في صعده، والمملكة العربية السعودية دعمت اليمن من جهة أخرى بالإضافة إلى التدخل الأمريكي المباشر في كثير من الأحداث اليمنية الداخلية.

كما ترتبط معدلات الاستثمار في المحافظات بشكل متوسط مع معدلات الاستقرار السياسي المركب (٠.٤٧)، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بمعدلات الاستقرار السياسي في المحافظات، إلا أن فسل الحكومات المتعاقبة في اليمن بعد تحقيق الوحدة في معالجة الاختلالات الاجتماعية ، خاصة في مناطق الجنوب ، ومحاولة ترتيب الأولويات التي تقلل من الفوارق الطبقية والحياتية مع الشطر الجنوبي ، شكل جيوبا من المقاومة للوحدة اليمنية، – خصوصا مع انتشار ظاهرة السلاح بين المواطنين وضعف قدرة الدولة في معالجة هذه الظاهرة– حيث بدأت بالاتساع التدريجي لتشمل اغلب المحافظات الجنوبية التي تشعر بمرارة التهميش والإقصاء لتدني الخدمات المقدمة لسكانها على حساب المحافظات الشمالية مما سرع من الحراك الجنوبي في سبيل الانفصال وإعادة الدولة اليمنية في الجنوب، كما أن انبثاق الأعمال الإرهابية التي تمثلت بالتفجيرات التي استهدفت المصالح الأجنبية داخل اليمن، رفعت من درجة المخاطر في وجه الاستثمارات المحلية والأجنبية وأدت إلى تفويت العديد من الفرص من تحقيق التنمية اقتصادية، كما أن انتشار ظاهرة اختطاف الأجانب وخصوصا قي المحافظات اليمنية الفقيرة التي تحتاج إلى الاستثمارات الأجنبية قد حرمها من الاستثمار.

كما أن أزمة الاندماج الوطني في اليمن وعجز النظام السياسي عن التعامل مع الواقع ألتعددي للمجتمع أفسح المجال أمام الصراع بين الجماعات المختلفة بعضها البعض ، أو بين هذه الجماعات والنظام السياسي ، على نحو حال دون خَلق ولاء وطني عريض يؤدى إلى التماسك الوطني، وبعبارة أخرى فإن أزمة الاندماج الوطني تبدو واضحة حين يظهر النظام السياسي عجزا عن بناء

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الدولة الوطنية ،إن تلك الأوضاع شكلت عوامل طرد للاستثمارات الأجنبية المباشرة فـي اغلـب المحافظات اليمنية. ويبين الدول التالي العلاقة بين الاستثمار في المحافظات والاستقرار السياسي

جدول رقم (١٦)

العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستقرار السياسي في اليمن

المحافظة	ترتيب المحافظة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستقرار السياسي	العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي
أمانة العاصمة	١	مرتفع	ايجابية
صنعاء	٢	مرتفع	ايجابية
حضر موت	٣	مرتفع	ايجابية
تعز	٤	مرتفع	ايجابية
عمران	٥	متوسط	ايجابية
عدن	٦	مرتفع	ايجابية
دمار	٧	ضعيف	سلبية
ابين	٨	ضعيف	سلبية
لحج	٩	ضعيف	سلبية
الحديدة	١٠	متوسط	ايجابية
مأرب	١١	ضعيف	سلبية
أب	١٢	ضعيف	سلبية
حجة	١٣	ضعيف	سلبية
شبوه	١٤	ضعيف	سلبية
الضالع	١٥	ضعيف	سلبية
المهرة	١٦	ضعيف	سلبية
المحويت	١٧	ضعيف	سلبية

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى الجداول السابقة

أن العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المحافظات الرئيسة التي تتركـز فيهـا عمليات الاستثمار وهي (أمانة العاصمة، حضرموت،صنعاء، عدن، تعز) ، والاستقرار السياسـي هي علاقة ايجابية .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كما يبين الجدول أن المحافظات التي تضعف فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة يوجد فيها استقرار سياسي عالي، فيما نلاحظ وجود استثمارات أجنبية مباشرة في محافظات يمنية اكبر من غيرها من المحافظات رغم أن الاستقرار السياسي فيها متوسط.

أن ذلك التحليل يبين عدم وجود علاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبين الاستقرار السياسي، فالاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر على الاستقرار السياسي، بل العكس هو الصحيح ، فالاستقرار السياسي كلما كان مرتفعا في الدولة وفر بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر ، فمعظم الاختطافات التي تمت في اليمن وهي لعمال أجانب يعملون في الشركات الدولية العاملة في مجال الصناعة الاستخراجية في اليمن، انعكست على الاستثمار الأجنبي المباشر وليس العكس، كما أن العمليات الإرهابية التي حدثت في اليمن رفعت من درجة المخاطر في وجه الاستثمارات المحلية والأجنبية حيث حذرت العديد من الدول رعاياها في اليمن، وكذلك الشركات الاستثمارية من التوجه إلى اليمن، ورفعت من رسوم التأمين على السفن القادمة إلى الموانئ اليمنية، كما قامت المؤسسات الدولية المعنية بالاستثمار الأجنبي المباشر بوضع اسم دولة اليمن باعتبارها من الدول التي ترتفع فيها مخاطر الاستثمار.

فالاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بتوفر مقومات البنية التحتية الأساسية من مواصلات واتصالات، وأيدي عاملة ذات خبرة ، بالإضافة إلى الاستقرار الأمني الذي يشعر المستثمرين بفقدانه في بعض المناطق ورغم ذلك تجد لهم في تلك الأماكن استثمارات ، فمحافظة أبين مثلا هي من المحافظات التي تعاني من عدم استقرار سياسي لكن ذلك لم يمنع من وجود استثمارات أجنبية مباشرة وخصوصا في قطاع النفط ، كما أن محافظة عدن تعاني من عدم الاستقرار السياسي نوعا ما لكنها تحتل موقعا عاليا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الخلاصة والنتائج والتوصيات

أولا الخلاصة :

تناول الفصل الأول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، ووجهات النظر فيما يتعلق بدور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد الوطني، التي دارت بين اتجاهين، الأول، الاتجاه الماركسي الذي يعارض تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة للاعتقاد بأنه يمثل توسعا واستغلالا لموارد الدول النامية الاقتصادية (انخفاض الأجور، والمواد الخام) والسياسية من خلال التأثير على سيادة الدولة ،ويحبذ هذا الاتجاه الاستثمار المحلى دون الأجنبي، لتأثير الأول إيجابيا، وبشكل كبير على النمو الاقتصادي، بالمقارنة بالاستثمار الأجنبي.أما الاتجاه الثاني فهو الاتجاه الرأسمالي الذي يعتقد أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تذهب إلى الدول النامية مهمة في توفير العملات الأجنبية للدول المضيفة، وبما يمكنها من استيراد متطلبات التنمية، مما ينعكس على تحسين أوضاع موازين المدفوعات في الدول النامية المضيفة، وفي عمليات تمويل التنمية الاقتصادية في تلك الدول. وتناول المبحث الثاني الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اليمن.

استنتج الباحث في نهاية الفصل انه على الرغم من السياسات والإجراءات التي تم اتخاذها ،من اجل تحسين البيئة الاستثمارية وتطويرها ، فإن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اليمن بشكل عام ما زال ضعيفا ودون مستوى الطموحات، ولا يتناسب مع مقومات الاستثمار المتوافرة، والطاقة الكامنة غير المستغلة في الاقتصاد اليمني.

أما الفصل الثاني فتناول في مباحثه المختلفة مفهوم الاستقرار السياسي/عدم الاستقرار الذي يتميز بالمرونة النسبية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح ، وإدارة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يمكنه من السيطرة، وتضاؤل العنف السياسي ، كما تم رصد مستويات عدم الاستقرار السياسي من خلال مؤسسات النظام وهو ما يسمى عدم الاستقرار السياسي، والثاني يتعلق بالممارسات الفعلية من جانب النظام وهو العنف الحكومي أو من جانب الأفراد أي العنف غير الرسمي، وفي نهاية الفصل أستنتج الباحث أن اليمن من أكثر الدول تغييرا في الوزارات والتعديلات الوزارية، وتعاني من تضخم حجم الوزارات فيها، مع بقاء الزعامات التقليدية التي استمدت قوتها من مواقعها السابقة في دوائر السلطة أو من خلا تقلها الاقتصادي أو الاجتماعي.

ثانيا: نتائج الدراسة

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. توجه سياسة الدولة نحو المزيد من التشجيع للاستثمارات للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية، حيث حرص المشرع اليمني على منح المشاريع الاستثمارية حافز الإعفاء الضريبي بشكل مفرط ، ولم يربط منح الحافز بقيود كنوع نشاط المشروع أو مكان إقامته أو مصدر تمويله ومستوى أدائه، وغيرها من القيود التي تكفل قصر الاستفادة من هذا الحافز على المشاريع ذات الأهمية للاقتصاد الوطني، حيث كفل المشرع اليمني حماية كبيرة ومطمئنة للمشاريع الاستثمارية من مخاطر الإجراءات الحكومية وأحاط الاستثمارات بقدر كبير من الضمانات ،إلا انه تبنى سياسة متوازنة بين الحاجة إلى طمأنة المستثمرين، وبين حق الدولة في حماية كيانها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

٢. أدت هذه السياسة إلى الاتجاه إلى الاستثمارات قصيرة الأجل ذات التكلفة المنخفضة لرأس المال، وذات العائد المرتفع ، وتركزها في القطاعات الخدمية والاستهلاكية التي تحقق أرباحاً

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

سريعة ، ومرتفعة والتي لا تحتاج إلى التكنولوجيا أو إلى كثافة في الأيدي العاملة ، بالإضـــافة إلى تركزها في المناطق الحضرية ، دونما اهتمام بالمناطق النائية في الدولة .

٣. عدم قدرة المشرع اليمني على استخدام الإعفاءات الاستثمارية كأداة لتوجيه الاستثمارات نحـــو المجالات والمناطق التي تحتاج الدولة للاستثمار فيها، رغم انه أجاز في قانون الاستثمار تسوية منازعات الاستثمار عن طريق التحكيم .

٤. تعد الأوضاع الإدارية القائمة في اليمن بما تتضمنه من بيروقراطية ووجود تداخل – في الواقع – في الاختصاصات والصلاحيات بين أكثر من جهة في علاقات ومعاملات الاستثمارات وفساد إداري من أكبر عوائق تدفق الاستثمارات الأجنبية.

٥. ما زال حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اليمن ضعيفا ودون مستوى الطموحـــات، ولا يتناسب مع مقومات الاستثمار المتوافرة، والطاقة الكامنة غير المستغلة في الاقتصاد اليمني.

٦. بعد تحقيق الوحدة في مايو ١٩٩٠ انتهجت اليمن الديمقراطية، والحريـــة السياســـية والحزبيـــة وحرية الصحافة والنشر وحرية الانتخابات، وتوسيع دور منظمات المجتمع اليمني والتوجه نحو اللامركزية المالية والإدارية، وإفساح المجال أمام المرأة اليمنية للمشاركة في الحياة السياســـية والاجتماعية.

٧. أن النظام السياسي للجمهورية اليمنية لم يكن مستقرا تشريعياً وغاب البناء المؤسســـي الســـليم، والرؤيا الثاقبة للأوضاع المستقبلية أو النظرة للمصلحة العامة. فتأثير التعددية الحزبية في اليمن تأثير سلبي على الاستقرار الوزاري، نتيجة صراع النخب السياسية لمصالح وأهداف شخصـــية أكثر منها لمصالح قومية أو وطنية.

٨. أن المجتمع اليمني يعيش حالة من احتكار السلطة من قبل قلة مترسخة فـــي أجهـــزة الدولـــة ومؤسساتها مع إقصاء القوى والتيارات ذات التوجهات المغايرة للسلطة. وفي سياق ذلك جاءت

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مساحة الانفتاح السياسي محدودة وهامشية، كما أن قواعد وأساليب ممارسة السلطة لم تتغير ولم تتحول حالات الاستبداد والانتقال السلطوي سوى من قهر سلطوي ضاغط إلى قهر سلطوي مرن.

٩. بين التحليل الإحصائي أن علاقة مؤشرات الاستثمار الأجنبي في اليمن، ومؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر في المحافظات، ومؤشر التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية في اليمن مع مؤشرات العنف السياسي الشعبي(الاختطاف، حوادث الإرهاب،التمردات) علاقة سالبة ودالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية(٠.٠٥)، وهو ما يجعلنا نقبل فرضية أن معدل الاستثمار الأجنبي في اليمن، ومؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر في المحافظات ومؤشر التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية في اليمن يتأثر بتلك المؤشرات.

١٠. بين التحليل الإحصائي أن علاقة مؤشرات الاستثمار الأجنبي في اليمن، ومؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر في المحافظات، ومؤشر التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية في اليمن مع مؤشر التظاهرات علاقة موجبة وغير دالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية(٠.٠٥)، وهو ما يجعلنا نقبل فرضية أن معدل الاستثمار الأجنبي في اليمن، ومؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر في المحافظات ومؤشر التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية في اليمن لا يتأثر بمؤشر التظاهرات وأحداث الشغب.

١١. بين التحليل الإحصائي أن معدل الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن، لا يتأثر بالتغييرات الحكومية، لكن مؤشر الاستثمار الأجنبي في المحافظات، ومؤشر التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية يتأثر بالتغييرات الحكومية، والتغييرات الوزارية.

١٢. بين التحليل الإحصائي أن معدل الاستثمار الأجنبي المباشر في المحافظات يتأثر بمؤشرات أحكام الحبس أو الإعدام ولا يتأثر بمؤشر الاعتقالات، وأن التوزيع القطاعي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

للاستثمار في اليمن يتأثر بالاعتقالات،كما بين التحليل الإحصائي أن معدل الاستثمار الأجنبي في اليمن، ومؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر في المحافظات يتأثر بشدة بمؤشر تدخل الجيش.

أن علاقات الارتباط السابقة تبين أن معدل الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن يتأثر ببعض مؤشرات الاستقرار السياسي بشكل كبير وخصوصا المؤشرات التي تتعلق بأحداث العنف الشعبي(الإرهاب،الاختطاف،الحرب الأهلية) ، ومؤشرات العنف الرسمي(الإعدامات،تدخل الجيش) فيما لا يتأثر بباقي المؤشرات، وهذه النتائج لا تتوافق مع فرضية الباحث من وجود تأثير لمؤشرات الاستقرار السياسي الكلية على معدلات الاستثمار الأجنبي.

ثالثا: توصيات الدراسة

بناء على النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

١ – ربط منح حافز الإعفاء الضريبي الممنوح للمشاريع الاستثمارية بعدد من القيود تكفل إسهاما حقيقيا وجديا في عملية التنمية الاقتصادية مثل حجم المشروع الاستثماري ومكان إقامته ومدى إسهامه في القضاء على البطالة ، وعدم منافسته للمشاريع الوطنية، وغيرها .

٢ – منح الهيئة العامة للاستثمار قدراً أكبر من الاستقلالية، وذلك بأن يكون تشكيل مجلس إدارتها على غرار ما هو معمول به في جمهورية مصر العربية ، بالإضافة إلى تكريس العمل بنظام النافذة الواحدة .

٣ – إعادة النظر بشأن منح المستثمرين الأجانب الحرية الكاملة بتحويل أرباح مشاريعهم الاستثمارية إلى الخارج لما قد يترتب على هذا الأمر من مخاطر على الوضع الاقتصادي للدولة ، وربط الحق في تحويل الأرباح إلى الخارج بعدد من الضوابط التي تكفل عدم الإضرار بالاقتصاد القومي وبميزان المدفوعات جراء هذه التحويلات ، بالإضافة إلى التشدد في تقييد تحويل أرباح المشاريع الاستثمارية الأجنبية الممولة محلياً .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤ – يكفل المشرع اليمني للمستثمرين حق اللجوء إلى القضاء مباشرة للطعن في القرارات الإدارية الماسة بحقوقهم ومصالحهم ، بجعل التظلم من هذه القرارات اختيارياً حتى لا يكون أمام المستثمر عقبة قانونية غير موجودة أمام بقية الأشخاص عند اللجوء إلى القضاء للطعن في القرارات الإدارية.

٥ – تفعيل دور القضاء التجاري المتخصص بتخصيص القضاة وذلك بوضع برامج وخطط تدريب وتأهيل بما يكفل تحقيق الغاية من تخصص القضاء ، إلى جانب تطوير البنية التحتية لهذا القضاء المتخصص بما يكفل أداءه لمهامه والحفاظ على هيبته ، فضلاً عن صون استقلاليته بمعاقبة كل من يمس بهذا المبدأ .

٦– ضرورة العمل على تأهيل وتدريب الكادر الوطني بكل ما يتعلق بالتحكيم التجاري الدولي وما يتعلق بمنازعات الاستثمارات الأجنبية من محكمين ومحامين وممثلين للدولة أو إحدى هيئاتها لدى هيئات ومراكز التحكيم الدولية للوقاية من الأخطار التي قد يترتب على هذا النوع من التحكيم التجاري الدولي .

٧ – إزالة حالة عدم الاتساق والتعارض في الصياغة والأحكام بين قانون الاستثمار اليمني وقانون التحكيم اليمني بشأن اختيار مكان التحكيم وتحديد الجهة المخولة باختيار المحكم المرجح ، وبيان طريقة الطعن في أحكام التحكيم وذلك بتوحيد الصياغة والأحكام أو بإحالة قانون الاستثمار هذا الأمر إلى قانون التحكيم.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المراجع باللغة العربية

- إبراهيم العشماوي، برنامج الإصلاح الاقتصادي والصحافة اليمنية، دراسة ضمن كتاب أدبيات وبحوث المؤتمر الاقتصادي الثاني، نظمته مجلة الثوابت في الفترة ١٨-٢٠ ابريل ١٩٩٨م، الطبعة الأولى، صنعاء، ١٩٩٩.
- إبراهيم، حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.
- أبو الحسن،احمد، الانتخابات البرلمانية الأردنية والتعددية الحزبية،السياسة الدولية،العدد٩٩،يناير١٩٩٥.
- أبو عامود، محمد سعيد، النظم السياسية المعاصرة وثورة المعلومات والاتصالات، مجلة شؤون إقليمية، المجلد ٤، عدد ٢٨، ٢٠٠٠.
- أبو قحف، عبد السلام، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، (١٩٩١).
- الإرهاب في اليمن، تقرير الحكومة المقدم إلى مجلس النواب حول العمليات الإرهابية وأضرارها على اليمن، إصدارات صحيفة ٢٦ سبتمبر، صنعاء، ديسمبر، ٢٠٠٢.
- اسحاق،عبدالله.والزبيري،عبدالكريم.(١٩٩٦)،معوقات الاستثمار في الجمهورية اليمنية.دراسات في الاقتصاد اليمني،مجلة الثوابت،الصفحة١٣٠-١٤٣.صنعاء،الجمهورية اليمنية
- ألعبادي، برير، العنف السياسي بين الإسلاميين والدولة الحديثة، قراءة في أسباب الظاهرة، ٢٠٠٣/١١/١٧م. http://www.blagh.com/islam/3ioog5mt.htmp7
- الإمام، غسان، سيكولوجية الانتحاري، مجلة الوفاق، ع ٢٢٩٣، ٢٠٠٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- أمين هويدي ، " العسكرة والأمن في الشرق الأوسط : تأثيرها على التنمية والديمقراطية " ، بيروت ، دار الشروق – ١٩٩١ ،
- بكر، حسن، أسباب العنف السياسي ودوافعه(دراسة ميدانية في أسيوط –مص ١٩٩٤)، مجلة الفكر العربي، عدد ٩٣، صيف ١٩٩٨،١١.
- بلقاسم العباس، ووليد عبد مولاه، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر العربي البيني، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ٢٠٠٩م.
- التقرير الاستراتيجي العربي،تحرير سيد يس،مركز الدراسات الإستراتيجية،القاهرة،١٩٨٩
- جدنز، أنتوني، بعيدا عن اليسار واليمين، المجلس الأعلى للثقافة والعلوم، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، ص١٣١.
- الجمهورية اليمنية، الهيئة العامة للاستثمار، على شبكة الانترنت، www.giay..org
- الجمهورية اليمنية، قانون تشجيع الاستثمار، قانون الاستثمار رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٢، الهيئة العامة للاستثمار في اليمن، ٢٠٠٥، على شبكة الانترنت، ، www.giay..org
- جــويل بيرغسمان وزيا وفانغ شين (١٩٩٥)، "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية: الإنجازات والمشكلات"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مجلد ٣٢، عدد ٤، ديسمبر.
- الرشواني منار محمد سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن ،مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية ،الإمارات ، ٢٠٠٣.
- زبغينيو برجنسكي،"بين عصرين:أمريكا والعصر التكنتروني"ترجمة محجوب عمر، بيروت ، دار الطليعة للنشر،١٩٨٠،
- الزبيري، محمد أحمد، الصراع الطبقي والعنف، مجلة النور، عدد ٣٤٦، ٢٠٠٦م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- سلامة ،غسان، :نحو عقد اجتماعي عربي جديد ،بحث في الشرعية الدستورية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،ط١ ،١٩٨٧.
- شفيق، أمينة، الاحتجاج: ظاهرة للدراسة، مجلة أوراق عربية، عدد١، ١٩٨٦.
- الصاوي،علي،مدخل في علم الاجتماع السياسي،مكتبة نهضة الشرق،جامعة القاهرة،،١٩٩٥
- صبحي قنصوه ، التحولات الديمقراطية ، في أفريقيا : الأسباب ، الأبعاد ، احتمالات المستقبل في د. إبراهيم احمد نصر الدين (وآخرين)، الموسوعة الأفريقية، القاهرة، معهد البحوث و الدراسات الأفريقية ١٩٩٧.
- طارق احمد نوير، اختلاف بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وسياسات معالجة الاختلاف، ورقة عمل، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، أغسطس، ٢٠٠٣،.
- طاهر مجاهد الصالحي، التداعيات الاقتصادية والاستثمارية بظاهرة الإرهاب في اليمن، مجلة دراسات اقتصادية، العدد١٠، ربيع ٢٠٠٤، صنعاء .
- عبد الباري أحمد الشرجبي، الآثار الاقتصادية لحرب ترسيخ الوحدة اليمنية، حصر أولي، دراسة ضمن كتاب أدبيات وبحوث المؤتمر الاقتصادي الأول، نظمته مجلة الثوابت المنعقد خلال الفترة ٢-٤ مايو ١٩٩٥، صنعاء، ١٩٩٦،
- عبد السلام، رضا، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣
- عبد الغفار، هناء، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية:الصين نموذجا، بغداد، ٢٠٠٢.
- عوض، طالب، التجارة الدولية، نظريات وسياسات، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥،
- العيدروس،محمد،الأمن السياسي لدول الخليج العربي،الإمارات،دار العتيبي للنشر،ط١٩٩٠،١

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- غابرييل الموند و باويل بنجهام، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة: هشام عبد الإله. الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان،.
- غرايبة، هشام، العزام، نضال.(١٩٩٧). محددات الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني، أبحاث اليرموك، العدد (١ب).
- فاطمة، باعمر، المنطقة الحرة بعدن، بوابة اليمن الاقتصادية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الأول للاستثمار والتنمية البشرية، المنعقد بتاريخ ٢٧-٢٩ مايو٢٠٠٦، صنعاء،
- فرانك، اندريه، تنمية التخلف، كتاب جدل الثاني، تحرير سمير أمين، دمشق، ١٩٩٤.
- فلاح خلف الربيعي، اثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية، جامعة عمر المختار، كلية الاقتصاد، ليبيا، بدون تاريخ،.
- فواز جرجس، أميركا والإسلام السياسي: صراع الحضارات أم صراع المصالح، دار النهار، ترجمة غسان غصن، ط١ ١٩٩٨.
- الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج٦، ط١، ١٩٩٠،
- محمد بشير حامد،" الشرعية السياسية وممارسة السلطة : دراسة في التجربة السودانية المعاصرة" المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٩٤ ديسمبر ١٩٨٦)
- المركز اليمني لقياس الرأي، معوقات الاستثمار في اليمن:دراسة ميدانية، صنعاء، سبتمبر، ٢٠٠٦،
- مسعد، نيفين،الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي،القاهرة،مركز البحوث والدراسات السياسية،ط١٩٨٨،١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- المسيبلي، لبني، غانم، عدنان.(٢٠٠٣). دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، مجلة جامعة دمشق، العدد الثاني، المجلد١٩.
- معوض،جلال،ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية،مجلة العلوم الاجتماعية،العدد رقم١٩٨٣،١
- المنجد الأبجدي، دار المشرق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٧.
- المنظمة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠٠٨.
- المنوفي،كمال،مناهج وطرق البحث في علم السياسة،الكويت،وكالة المطبوعات.
- مهنا، محمد، في نظرية الدولة والنظم السياسية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،جمهورية مصر العربية، ١٩٩٩.
- النقيب ، حسن ، الدولة التسلطية في المشرق العربي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٢
- الهيئة العامة للاستثمار في الجمهورية اليمنية، دائرة البيانات والمعلومات، الربع الرابع، ٢٠٠٨، بيانات غير منشورة.
- الهيئة العامة للاستثمار، دائرة المعلومات والإحصاء، (١٩٩٥-٢٠٠٨).
- الهيئة العامة للمناطق الحرة، قانون المناطق الحرة رقم ٤ لعام ١٩٩٣،
- هياجنة، عدنان، قضايا نقدية في تفسير ظاهرة العنف السياسي، مجلة العلوم الإنسانية، عدد١، ١٩٩٩.
- هيجوث، ريتشارد ،نظرية التنمية السياسية،ترجمة حمدي عبد الرحمن،محمد عبد الحميد،عمان،المركز العلمي للدراسات السياسية،ط١٠٠١،١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- وزارة الإدارة المحلية، تقرير الوزارة المقدم للمؤتمر الأول للمجالس المحلية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد ٤، خريف ٢٠٠٢،.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجمهورية اليمنية، البيئة الاستثمارية في اليمن، ٢٠٠٧.
- وزارة التخطيط والتنمية، اليمن: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١/٢٠٠، الطبعة العربية، فن الطباعة، صنعاء، ٢٠٠١

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المراجع باللغة الانجليزية

- And Iqbal, Kazi and Shan, Anwar, How do Worldwide Governance Indicators Measure up? World Bank, 2006.
- Blomström, M. and A. Kokko (1996), " The Impact of Foreign Investment on Host Countries A Review of The Empirical Evidence", *Policy Research Working Paper*, The World Bank, Washington, D.C, December, pp.1-24.
- Busse, M. and Groizard, J.L.. *Foreign Direct Investment, Regulations andGrowth.* Policy Research Working Paper 3882. Washington, D.C.: World Bank. 2006
- Dutt, A. 1997. The Pattern of Direct Foreign Investment and Economic Growth. *World Development* 25 (11): 1925-1936.
- ess, P. and C. Ross "*Economic Development: Theories, Evidence and Policies*", The Dryden Press, Harcourt Brace Collage Publishers, USA, (1997) ،p.490.
- Firebaugh, G. "Growth Effect of Foreign and Domestic Investment", *American Journal of Sociology*, Vol. 98, No. 1, the University of Chicago, July, (1992),
- Freund, C. and Spatafora, N.. *Remittances Transaction Costs, Determinants and Informal Flows.* Policy Research Working Paper 3704. Washington, D.C.: World Bank,2005
- Hong, K., "Foreign Capital and Economic Growth in Korea: 1970-1990", *Journal of Economic Development*, Vol. 22, No. 1, June, (1997) p. 88.
- Hutington s 'how countries democratize political science quarterly vol.106.no.4.1992
- Hutington s 'how countries democratize political science quarterly vol.106.no.4.1992.p610
- Hutington s 'how countries democratize political science quarterly vol.106.no.4.1992.p580

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%B1%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B5%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA
- http://maaber.50megs.com/issue_augastNON-violence2.htm
- http://www.al-vefagh.com/1384/html/are/htm/top
- http://www.an-nour.com/index.php?option=com_content8task=view8i@=438itemid=42
- http://www.ejtemay.com/showthread.php?t=8170
- http://www.kabayat.org/data/documents/arab_qwlamt41-aug2007
- http://www.khieronline.com/PageView.asp?ID=361&SectionID=4
- http://www.saudiaffairs.net/webpage/sa/issue20/article20/article07.htm
- Julius, D. A., " International Direct Investment: Strengthening The Policy Regime" in Peter B. Kenen, " *Managing The World Economy: Fifty Years After Bretton Woods",* Institute for International Economies, Washington, D. C., September, (1994)
- Kaufmann, Daniel, Karry, Art, and Mastruzzi, Massimo, Governance Matters IV: Governance Indicators for 1996 – 2004, World bank, 2005.
- Kaufmann, Daniel, Karry, Art, and Mastruzzi, Massimo, Governance Matters IV: Governance Indicators for 1996 – 2004, World bank, 2005.
- And Iqbal, Kazi and Shan, Anwar, How do Worldwide Governance Indicators Measure up? World Bank, 2006.
- Kenworthy, J. L. "Foreign Direct Investment in Egypt: Problems and prospects", Development Economic Policy Reform Analysis Project (DEPRA), *22nd International Conference for Statistics*, Computer Sciences for Scientific and Social Applications, Cairo, May 10, (1997).
- Kymlicka, Will, Multicultural Citizenship: A Liberal Theory of Minority Rights, Oxford: Oxford University Press. 1995.P125
- Pinkney, Robert. 1994. Democracy in the Third World, Lynne Rienner Publishers, Boulder, Colorado.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

- Richardson, P. " Globalization and Linkages: Macro-Structural Challenges and Opportunities ", *OECD Working Paper*, No.181, OECD/GD (97) 47, Paris, (1997),
- Ronald Inglehart and G. Catterberg.. 'Trends in political action: The developmental trend And the post-honeymoon decline.' *International Journal of Comparative Sociology* 43 (3-5): 2002 p 300- 316. ([1]) Sirowy, Larry & Alex Inkeles., Seligson, A. Mitchell, John Passe- Smith "The effects of Democracy on Economics growth, and inequality, Lynne Rienner Publishers, UK. (1993), P. 210
- Seyoum Hameso, "Issues and Dilemmas of Multi-Party Democracy in Africa" West Africa Review (Africa Resource Center, Inc.Vol.3,No.2 2002)pp10,11.
- Sirowy, Larry & Alex Inkeles., Seligson, A. Mitchell, John Passe-Smith. (1993) "The effects of Democracy on Economics growth, and inequality, Lynne Rienner Publishers, UK.
- UN " *World Investment Report: Foreign Direct Investment and The Challenge of Development*", UNCTAD, New York and Geneva, (1999), p.11
- UNCTAD "Comprehensive Study of The Interrelationship between Foreign Direct Investment (FDI) and Foreign Portfolio Investment (FPI) ", *A Staff Paper Prepared by the UNCTAD Secretariat*, UNCTAD/GDS/DFSB/5, January 23, (1999).
- UNCTAD, FDI Policies for Development: National and International Perspectives, United Nations, Geneva. (2003)
- UNCTAD, Transnational Corporations and Export Competitiveness, United Nations, Geneva. (2002),
- UNCTAD, *World Investment Report: Overview*", New York2008, .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Abstract

Lagdaa, Nabil, The effect of direct foreign investment on the political stability of the Yemeni Republic. Master Thesis, Yarmouk University, 2010 (Supervisor: Dr. Ahmad Nofal).

The study explored the effect of direct foreign investment on the political stability of the Yemeni Republic during the period (1995 – 2008) as a field of study and implementation.

The study used the indicators of investment as independent variables and the indicators of political stability as dependant variables. The study relied on the hypothesis that there will be a positive relationship between the direct foreign investment and the indicators of political stability, which means that the more the foreign investments increase the more the increase in the political stability. The researcher used the following scientific methodologies: the historical method, the statistical method and the comparative method.

The first chapter included the concept of the direct foreign investment, types of investment, and ended with the review of the direct foreign investments in the Yemeni Republic and its geographical and sector-wise distribution. The researcher concluded at the end of the chapter that the problem of the lack of investments in the Yemeni Republic was, most of the time, related to the fact that the Yemeni national economy was correlated to the local developments and changed (the lack of agreement between the labor market needs and the output of the creation, training and education that lead to imbalance between the supply and demand in the levels of performance in the Yemeni economy during the last two decades), the regional (the Yemeni market, oil prices), and the international. Despite the governmental policies that aimed at solving the problem (The Economical and Social Funding Program, The Development and Employment Fund, The Private Economical Zones), the levels of the investment in the Yemeni Republic are still low.

In the second chapter, the researcher introduced the concept of the political stability/instability. The levels of political instability were monitored through the organizations of the Yemeni System which is called the

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

instability. The second related to the actual practices of the system which is the violence exerted by the system (i.e. the governmental violence) or by individuals (i.e. the informal violence). At the end of the chapter the researcher concluded that The Yemeni Republic is one of the first Arab countries in terms of instability indicators in addition to the inability of the political system in Yemen to deal with the crises they faced with the bad management of conflicts taking place inside it.

The researcher correlated between the indicators of the study by the Statistical Analysis System of Indicators using the SPSS program.

The analysis indicated the absence of a statistically significant relationship between the indicators of the direct foreign investment and the indicators of the geographical distribution of the direct foreign investment in the Yamani Republic and the compound political stability indicators. The study was concluded by the absence of a statistically significant relationship between the various indicators.

These results were in disagreement with the hypothesis of the researcher about the presence of a positive correlation between the indicators of the direct foreign investment and the indicators of the political stability.

Keywords: Direct Foreign Investment, Investment Limitations, Political Stability, Indicators of Political Stability, Yamani Republic.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University